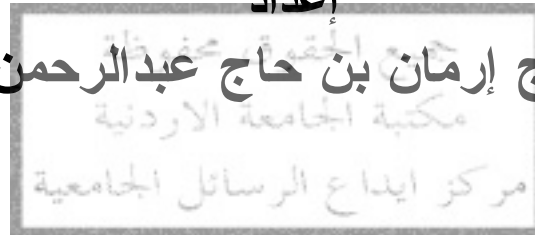


الأحاديث النبوية في حقوق المرأة (جمعاً وتصنيفاً ودراسة)

إعداد

حاج إرمان بن حاج عبد الرحمن



المشرف

الأستاذ الدكتور شرف محمود القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

الحديث

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني ٢٠٠٣ م

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: ٢٠٠٣/١/١٤ م

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....
الأستاذ الدكتور شرف محمود القضاة، رئيساً ومشرفاً
جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية
.....
الأستاذ الدكتور محمد قاسم العمري، عضواً

.....
الدكتور سلطان سند العكايلة،
عضواً

.....
الدكتور إبراهيم أبو عرقوب،
عضواً

الإهداء

إلى من أكرمني الله بخدمة حديثه وشرفني بدراسة سنته،
سيدنا وحبينا وشفيعنا ومولانا محمد رسول الله ﷺ،
إلى من حمل عنه العلم ونقله إلى العالمين من لدن أصحابه وحتى يوم الدين،
إلى والديّ العزيزين اللذين طالما انتظرا هذا الجهد،
سائلاً المولى ﷻ أن يكتب ذلك برّاً مني بهما،
إلى زوجتي حنان التي صبرت على تحمل المسؤولية أثناء غيابي للدراسة،
إلى أستاذي الراحل الأستاذ الدكتور حاج محمود سعيدون - رحمه الله -
الذي كان سبباً بالتحاقي بالجامعة الأردنية،
إلى جدّي وجدتي ووالديّ وزوجتي وإخواني وأخواتي وزملائي،
إلى كل من قدّم لي خدمة وأسدّى إليّ معروفاً في إخراج هذا البحث،
إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

حاج إرمان

الشكر والتقدير

انطلاقاً من هدي النبي ﷺ حيث يقول: « لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ »^١،
أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أسهم وساعد في هذه الرسالة وأسدى إلي نصيحة أو
توجيهاً.

وأخص بالذكر أستاذي فضيلة الأستاذ الدكتور شرف محمود القضاة - الأستاذ
في قسم أصول الدين - على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، سائلاً المولى ﷻ
أن يمدّه بطول العمر وحسن العمل وأن يجزيه عني وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الكرام الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ
الدكتور محمد قاسم العمري، والدكتور سلطان سندر العكايلة، والدكتور إبراهيم أبو
عقروب، وذلك على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ليثروها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم
السديدة النافعة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى بقية أساتذتي الكرام ولكلية الشريعة في الجامعة
الأردنية، وأرجو من الله العليّ القدير أن يقيها منارة للعلم وأن يحفظها من كل سوء.

ولا يفوتني في هذا المقام الكريم أن أتوجه بالشكر العظيم إلى حكومة سلطنة
بروناي دار السلام، وعلى وجه الخصوص جامعة بروناي دار السلام التي أتاحت لي هذه
الفرصة الطيبة لتلقي العلم على يد أساتذة مَهَرَةٍ في قسم أصول الدين بكلية الشريعة
الجامعة الأردنية.

وإلى سعادة السفير السابق لحكومة بروناي دارالسلام بالملكة الأردنية الهاشمية
داتو سمان قهار، وسعادة السفير الحالي فيهين داتو حاج حسين أحمد وأعضاء السفارة على
تعاونهم المتواصل ومساعدتهم المستمرة أثناء وجودي في المملكة الأردنية الهاشمية.

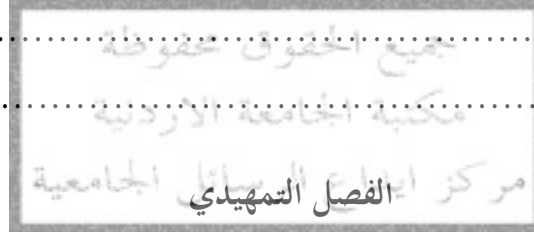
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

^١ سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، رقم الحديث (٤٨١١)، حديث صحيح.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
---------	--------

ب	قرار اللجنة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ح	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة



حقوق المرأة ومكانتها عبر التاريخ وحقوقها المنصوص عليها في القرآن

١٠	المبحث الأول: مفهوم حقوق المرأة
١١	المبحث الثاني: مكانة المرأة عبر التاريخ
١١	المطلب الأول: مكانة المرأة في الحضارات القديمة
١٣	المطلب الثاني: مكانة المرأة اليهودية والنصرانية
١٤	المطلب الثالث: مكانة المرأة في عرب الجاهلية
١٥	المطلب الرابع: مكانة المرأة في أوروبا وأمريكا
١٨	المبحث الثالث: حقوق المرأة المنصوص عليها في القرآن

الفصل الأول

الأحاديث النبوية في حقوق المرأة الشخصية

٢٢	المبحث الأول: حقوق الزواج:
----	----------------------------------

٢٢	المطلب الأول: حق اختيار الزوج
٢٦	المطلب الثاني: حق الصداق
٣١	المطلب الثالث: حق العشرة بالمعروف
٤٢	المطلب الرابع: حق النفقة
٤٤	المطلب الخامس: حق القسم والعدل بين الزوجات
٥٠	المبحث الثاني: الحقوق المتعلقة بالطلاق
٥٠	المطلب الأول: حق مفارقة الزوج
٥٤	المطلب الثاني: حق حرية العودة إلى مطلقها
٥٥	المطلب الثالث: حق حضانة الأولاد

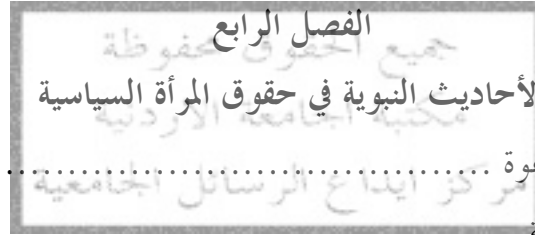
جميع الحقوق محفوظة
الأحاديث النبوية في حقوق المرأة الاجتماعية
مركز أبحاث الرضا للدراسات والبحوث

٦٠	المبحث الأول: حق الحياة
٦٣	المبحث الثاني: حق طلب العلم
٧٠	المبحث الثالث: حق مشاركة الرجال في ميادين العبادة
٨٢	المبحث الرابع: حق المشاركة في الاحتفالات
٨٧	المبحث الخامس: حق الخروج للحاجة
٨٨	المبحث السادس: حق المرأة في ممارسة العمل التطوعي الاجتماعي
٨٩	المبحث السابع: حق الشهادة
٩٤	المبحث الثامن: حق التقاضي

الفصل الثالث

الأحاديث النبوية في حقوق المرأة الاقتصادية

٩٧	المبحث الأول: حق الميراث
١٠٧	المبحث الثاني: حق العمل
١٠٨	المطلب الأول: عمل المرأة في مجال الحرف اليدوية
١١٤	المطلب الثاني: عمل المرأة في مجال الطب والتمريض
١١٩	المطلب الثالث: عمل المرأة في مجال التعليم
١٢٦	المطلب الرابع: عمل المرأة في مجال الزراعة ورعاية الغنم
١٣٠	المطلب الخامس: عمل المرأة في مجال التجارة
١٣٢	المبحث الثالث: حق تملك المال والتصرف فيه



١٣٨	المبحث الأول: حق الدعوة
١٤٢	المبحث الثاني: حق البيعة
١٤٨	المبحث الثالث: حق الهجرة واللجوء الديني
١٥٢	المبحث الرابع: حق الشورى وإبداء الرأي
١٥٦	المبحث الخامس: حق الجهاد
١٦١	المبحث السادس: حق إعطاء الجوار
١٦٧	الخاتمة
١٦٩	الفهارس العامة
١٧٠	فهرس الآيات القرآنية
١٧٣	فهرس الأحاديث النبوية
١٨١	قائمة المصادر والمراجع
١٩٤	الملخص باللغة الإنجليزية (Abstract)

ملخص

الأحاديث النبوية في حقوق المرأة (جمعاً وتصنيفاً ودراسة)

إعداد

حاج إرمان بن حاج عبدالرحمن

المشرف

الأستاذ الدكتور شرف محمود القضاة

تناولت هذه الدراسة موضوع الأحاديث النبوية في حقوق المرأة، هادفة إلى تأصيل حقوقها في الشريعة الإسلامية من الحديث النبوي الشريف، وذلك عن طريق جمع الأحاديث النبوية الواردة في كتب السنة النبوية ذات الصلة بهذا الموضوع، مع ترتيبها من أجل سهولة الوصول إليها، وبيان درجة هذه الأحاديث النبوية مع شرح الغريب، وما ترشد إليه في مجال حقوق المرأة.

ومن خلال هذا الجمع والدراسة أمكن التعرف على عدد من حقوق المرأة في هدي رسول الله ﷺ، والتعرف على الصحيح من الأحاديث من غيرها.

لقد توصلت الدراسة إلى نتائج، منها أن الإسلام دين شامل لجميع جوانب الحياة الإنسانية، وموضوع حقوق المرأة واحد من هذه الجوانب، ومنها أن هناك عدداً كبيراً من الأحاديث النبوية اهتمت بحقوق المرأة، وأن أكثر هذه الأحاديث يصل إلى درجة الصحيح، ومنها أن النبي ﷺ امتاز كذلك بأسلوبه الحكيم في معالجة حقوق المرأة سواء من حيث إقراره تلك الحقوق أو من حيث تطبيقها.

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله القائل: ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ^١ ۖ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ الْأَمِينِ الْمُبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فحرص الإسلام على حقوق الإنسان الأساسية بصورة عامة، وحقوق المرأة بصورة خاصة، ولم يكتف الإسلام في هذه الحقوق بالمواعظ الأخلاقية، بل جعلها أوامر تشريعية، فأقام النصوص التشريعية اللازمة لضمان تنفيذها، وهذا ما تميز به الإسلام عن النصوص العالمية لحقوق المرأة.

لقد منح الإسلام المرأة كافة الحقوق، مثلها في ذلك مثل الرجل، ولم ينقص من حقها كونها امرأة، حتى أنه نزلت فيها سورة كاملة في القرآن الكريم هي "سورة النساء" وتسمى أيضا "سورة النساء الكبرى"، كما ذكر أن "سورة الطلاق" تسمى "سورة النساء الصغرى". وكذلك في بعض سورته عرض القرآن الكريم الكثير من أحوال المرأة وحقوقها وواجباتها.

هذا بالإضافة إلى الحديث النبوي الشريف الذي رفع شأن المرأة واهتم بحقوقها، كيف لا؟! والسنة النبوية هي شارحة القرآن الكريم.

ولا يزال موضوع السنة النبوية المطهرة محورا للعديد من البحوث والدراسات، ومجالاً لكثير من جهود التأليف والتحقيق والشرح والتلخيص. وإن المسلمين اليوم بحاجة إلى دراسة علمية متعمقة لفهم السنة النبوية، واستلهاهم منهجها في استئناف مسيرة

¹ سورة النساء، الآية (٣٢).

حضارتنا الإسلامية وبناء معالم طريقها في التشريعات والنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن منطلق الإسهام في الدراسة المعاصرة حول السنة النبوية المطهرة، جاء هذا البحث بعنوان "الأحاديث النبوية في حقوق المرأة (جمعاً وتصنيفاً ودراسة)"، وفيما يلي بيان لأهمية الموضوع وأسباب اختياره، والجهود السابقة في هذا الموضوع، ومنهج البحث، وخطة البحث.

أولاً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١. لا شك أن موضوع حقوق المرأة في هذه الأيام له أهمية كبيرة وتدور حوله مؤتمرات وندوات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، ويسلط الإعلام الضوء بقوة على هذه المسألة، ولعل جذورها تعود لمناهج التفكير في العالم الغربي الذي استطاع بقوة إعلامه أن يجعل فيها قضية، وفي زعمهم أن المسلمين لم يستطيعوا أن يضعوا لها الحل المناسب. من أجل ذلك أحببت أن أبين حقوق المرأة في كل أحوالها من خلال الأحاديث النبوية لبيان أن الدين الإسلامي قد أعطى كل ذي حق حقه.

٢. لما كان من الصعوبة أن يجد الباحثون الأحاديث النبوية المتعلقة بحقوق المرأة في مؤلف أو مصنف واحد ولا سيما وأن الموضوع متفرق ومتناثر في كتب السنة الكثيرة وبعد دراسة واستشارة أردت أن أقوم بهذا العمل تسهيلاً على الباحثين الرجوع إليها.

٣. بيان الصحيح من الأحاديث من غيرها؛ لما في ذلك من الدفاع عن السنة النبوية المطهرة، فلا ينسب إلى النبي ﷺ إلا ما غلب على الظن ثبوته عنه، وعندئذ تتحقق الغاية من هذه النصوص.

٤. وتفيد هذه الدراسة كلا من طلبة العلم الشرعي والمهتمين بشؤون المرأة وعامة الناس.

ثانيا: الجهود السابقة في هذا الموضوع:

لقد ظهر العديد من الكتب التي تتحدث عن حقوق المرأة، وكل هذه الكتب على ما حوته كانت تتناول الموضوع بطريقة فكرية سياسية أو قانونية ودستورية أو مقارنة أو بين الشريعة والقانون، وكانت تذكر بعض الآيات القرآنية وبعض الأحاديث التي لها صلة بالموضوع من قبيل التمثيل والاستشهاد والاستدلال، ولم يكن ذلك من حيث جمع

الأحاديث المتعلقة به في موضع واحد، كما فعلت في هذه الرسالة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد احتوت هذه الكتب الكثير من الأحاديث الضعيفة، وفي هذا البحث سيتم تنقيح هذه الأحاديث - إن شاء الله -.

ثالثا: منهج البحث:

اتبعت في هذه الرسالة المنهج التالي:

١. قمت بجمع الأحاديث النبوية ذات الصلة بحقوق المرأة من الكتب الحديثية المطبوعة.
٢. ترتيب هذه الأحاديث وتبويبها تحت عناوين مناسبة حسب الفصول والمباحث.
٣. تقديم رواية البخاري أو مسلم على غيرها. وإن لم ترد الرواية عند البخاري ومسلم أو أحدهما، فأختار الرواية الأكمل بين عدة روايات.
٤. تقديم الأحاديث الصحيحة، ثم الحسنة، ثم الضعيفة في كل مبحث من مباحث الرسالة.

٥. ترقيم الأحاديث بترقيمين: فرقتُ أولاً ترقيماً تسلسلياً للموضوع الواحد، وأما الترقيم الثاني فهو الترقيم التسلسلي من أول البحث إلى آخره، واستخدام هذه الأرقام في الفهارس والإحالات لسهولة الرجوع إليها.

٦. وضع الحديث في أول مبحث يناسبه، وإذا كان الحديث يناسب أكثر من مبحث أشرت إليه في بقية المباحث، بذكر رقمه الذي سبق، دون إعطائه رقماً جديداً.

٧. جعلت الألفاظ النبوية بين أقواس صغيرة (()) .

٨. تخريج الحديث:

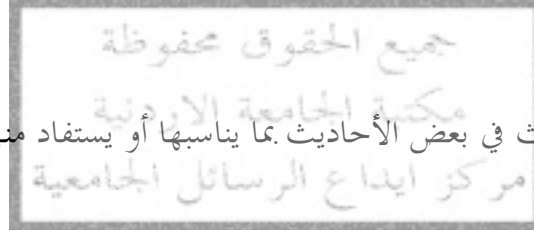
أ- ذكرت اسم الكتاب والباب ورقم الحديث إن وجد، وإذا لم توجد هذه المعلومات كلها اكتفيت بالمتوفر منها.

ب- إذا كان الحديث أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، اقتصرنا على تخريجه من الكتب التسعة، وإلا فإني أخرجه من كتب الصحاح والسنن والمسانيد والمعجم والمصنفات.

ج- بدأت بالتخريج بذكر من أخرج الحديث من أصحاب الكتب التسعة حسب الترتيب التالي: البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه، أحمد، مالك، الدارمي، وبعد ذلك، التزمت ترتيباً حسب من التزم الصحة في كتابه: ابن خزيمة فابن حبان في صحيحيهما، ثم الحاكم في مستدركه، ثم إذا أخرج الحديث غير هؤلاء من أصحاب المصادر، فقد ذكرتهم مرتبين حسب سنة الوفاة لكل واحد منهم.

٩. ذكر خلاصة الحكم على الحديث، ويتلخص منهجي في الحكم على الحديث بما يلي:

- أ- اكتفيت بذكر أقوال العلماء قديما وحديثا في الحكم على الحديث إن اتفقوا.
- ب- وإن اختلفوا فحاولتُ جاهداً الترجيح بينها والحكم على الحديث.
- ج- وكذلك حكمت على الحديث إن لم أجد أحداً حكم عليه علماً أن أحكام من هو في مثل سني ومنزلي لا زالت في بدايتها.
- د- عند ورود الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فلا حاجة إلى الحكم عليه ودراسة سنده، فهو صحيح باتفاق، واكتفيت بقولي "حديث صحيح".
١٠. بيان غريب الحديث، معتمداً على كتب غريب الحديث وكتب شرح الحديث والقواميس.
١١. ذكرت فقه الحديث في بعض الأحاديث بما يناسبها أو يستفاد منها في الموضوع.



رابعاً: خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وأربعة فصول غير الفصل التمهيدي، وخاتمة، وفهارس عامة على النحو التالي:

أما المقدمة : ففيها بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والجهود السابقة فيه، ومنهجي فيه، وخطته.

وأما الفصل التمهيدي: فقد عرضتُ فيه نبذة مختصرة عن حقوق المرأة من حيث تعريف الحق لغة واصطلاحاً، ومفهوم حقوق المرأة، ثم تكلمت عن مكانة المرأة عبر التاريخ، وبعد ذلك وضعت جدولاً للآيات القرآنية التي تحدثت عن حقوقها.

وأما الفصل الأول: فقد أوردت فيه الأحاديث النبوية في حقوق المرأة الشخصية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حقوق الزواج:

المطلب الأول: حق اختيار الزوج

المطلب الثاني: حق الصداق

المطلب الثالث: حق العشرة بالمعروف

المطلب الرابع: حق النفقة

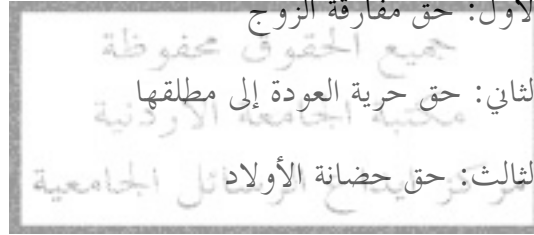
المطلب الخامس: حق القسم والعدل بين الزوجات

المبحث الثاني: الحقوق المتعلقة بالطلاق

المطلب الأول: حق مفارقة الزوج

المطلب الثاني: حق حرية العودة إلى مطلقها

المطلب الثالث: حق حضانة الأولاد



وأما الفصل الثاني: فقد أوردت فيه الأحاديث النبوية في حقوق المرأة الاجتماعية، وفيه

ثمانية مباحث:

المبحث الأول: حق الحياة

المبحث الثاني: حق طلب العلم

المبحث الثالث: حق المشاركة للرجال في ميادين العبادة

المبحث الرابع: حق المشاركة في الاحتفالات

المبحث الخامس: حق الخروج للحاجة

المبحث السادس: المرأة في ممارسة العمل التطوعي الاجتماعي

المبحث السابع: حق الشهادة

المبحث الثامن: حق التقاضي

وأما الفصل الثالث: فقد أوردت فيه الأحاديث النبوية في حقوق المرأة الاقتصادية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حق الميراث

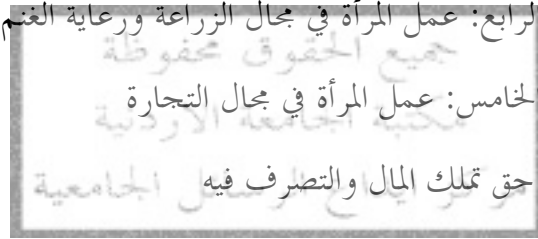
المبحث الثاني: حق العمل

المطلب الأول: عمل المرأة في مجال الحرف اليدوية

المطلب الثاني: عمل المرأة في مجال الطب والتمريض

المطلب الثالث: عمل المرأة في مجال التعليم

المطلب الرابع: عمل المرأة في مجال الزراعة ورعاية الغنم



المطلب الخامس: عمل المرأة في مجال التجارة

المبحث الثالث: حق تملك المال والتصرف فيه

وأما الفصل الرابع: فقد أوردت فيه الأحاديث النبوية في حقوق المرأة السياسية، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: حق الدعوة

المبحث الثاني: حق البيعة

المبحث الثالث: حق الهجرة واللجوء الديني

المبحث الرابع: حق الشورى وإبداء الرأي

المبحث الخامس: حق الجهاد

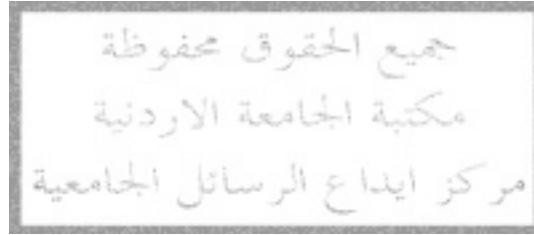
المبحث السادس: حق إعطاء الجوار

الخاتمة:

وفيه أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

ثم قمتُ بوضع الفهارس العامة للرسالة: فهرس للآيات القرآنية، وآخر للأحاديث النبوية، وثالث للمصادر والمراجع.

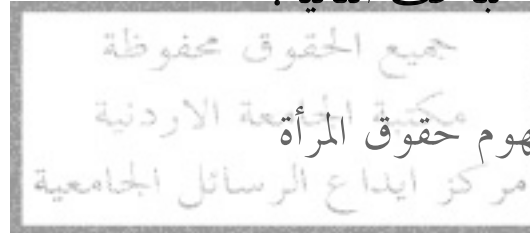
وختاماً، فالله أسأل أن أكون قد وفقت في هذا البحث، وأن يقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.



الفصل التمهيدي

حقوق المرأة ومكانتها عبر التاريخ وحقوقها
المنصوص عليها في القرآن

ويتكون من ثلاثة مباحث التالية:



المبحث الأول: مفهوم حقوق المرأة

المبحث الثاني: مكانة المرأة عبر التاريخ

المبحث الثالث: حقوق المرأة المنصوص عليها في القرآن

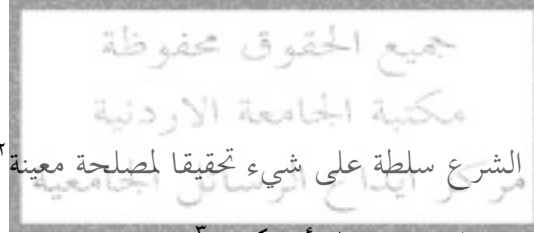
المبحث الأول

مفهوم حقوق المرأة

تعريف الحق لغة واصطلاحاً:

الحق في اللغة:

نقيض الباطل، وجمعه حُقوقٌ وحِقايقٌ، وَحَقَّ الأمرُ يَحِقُّ وَيَحَقُّ حَقًّا وَحُقُوقًا: صار حَقًّا وثبت، ومعناه وجب يجب وجوباً، وَحَقَّقَ الشيء أثبتته وأوجبه، ويقال: أَحَقَّقْتُ الأمرَ إِحْقَاقًا إذا أَحَكَمْتَهُ وَصَحَّحْتَهُ، وأصل الحق المطابقة والموافقة، يقال: حققت الرجل وأحققته إذا غلبته على الحق، وأثبتته عليه، وَحَقَّه على الحق وأحقه غلبه عليه^١.



الحق في الاصطلاح:

اختصاص يقرّ به الشرع سلطة على شيء تحقيقاً لمصلحة معينة^٢.

أو اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليفاً^٣.

والتعريف الثاني تعريف جيد؛ لأنه يشمل الحقوق الدينية كحق الله تعالى على عباده من صلاة وصيام ونحوهما. وحقوق الإنسان المدنية كحق التملك، والحقوق الأدبية كحق الطاعة للوالد على ولده، والحقوق العامة كحق الدولة في ولاء الرعية لها، والحقوق المالية كحق النفقة، والحقوق غير المالية كحق الولاية على النفس^٤.

وبهذا أصل إلى مفهوم حقوق المرأة بأنها: ما أعطاه الإسلام للمرأة تحقيقاً لمصلحتها

وسعادتها.

^١ ابن منظور، لسان العرب، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، ج ٣، ص ٢٥٧؛ انظر الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٦، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ص ٨٧٤.

^٢ فتحي الدريني، نظرية التعسف في استعمال الحق بين الشريعة والقانون، دمشق، د. ت.، ص ١٩٣.

^٣ مصطفى الزرقا، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، مطبعة طربين، دمشق، ١٩٦٥ م، ج ٣، ص ١١.

^٤ المرجع السابق، ج ٣، ص ١١-١٢.

المبحث الثاني مكانة المرأة عبر التاريخ

المطلب الأول: مكانة المرأة في الحضارات القديمة

قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوقُ رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾^١.

فكان هذا هو بداية خلق البشرية منذ خلق آدم وحواء، وأضحى لهما ذرية تزاوجت وأنجزت كثيراً، إلا أنه بتفرق أبناء آدم في الأرض نسوا الإرشادات التي تعدهم بما أبوهم آدم، وأصبح لكل بيئة طبيعة مختلفة وأنماط فكرية أضحت دستوراً لكل جماعة سارت على نهج هذا الدستور. وبذلك أصبح لكل بيئة سلوكياتها في معاملة المرأة تختلف نوعاً بعضها عن بعض.

ففي الحضارة اليونانية: كانت اليونان أمة عريقة الحضارة فهي أساس من أسس النهضة الأوروبية الحديثة، أما عن مكانة المرأة في الحضارة اليونانية في أثينا (في العصر الذهبي ٤٨٠ ق.م. - ٣٩٩ ق.م.) وقد ازدهرت الحضارة اليونانية فيه ازدهاراً كبيراً، حيث قام الأبطال بفضل معونة النساء بجلائل الأعمال، فظهر فيه روائع الشعر الغنائي وغيره من الأعمال العظيمة، إلا أنه اختفى بعد ذلك دور المرأة المتزوجة من تاريخ اليونان. فبينما نرى المرأة في تاريخ "هيرودوت" في كل مكان، لا نراها في تاريخ "توكيديدز" في أي مكان، فقد فرض عليها الحجاب وعزلت في البيت. قال "توكيديدز": "يجب أن يحبس اسم السيدة المصونة في البيت كما يحبس فيه جسمها". وبذلك أصبحت المرأة تعيش حياة لا تزيد عن حياة الخدم.

ثم في أواخر هذا العصر قامت حركة تهدف إلى تحرير المرأة، فقد أدت العزلة التي استمر عدة قرون إلى النظر إلى المرأة على أنها مخلوق ناقص الأهلية لا تحصل على الفضيلة

^١ سورة النساء، الآية (١).

إلا بالخضوع، بل وصل الأمر إلى احتقار المرأة وازدراءها من خلال أقوال الفلاسفة ومأثوراتهم، كما أدى إلى ضيق أفق النساء نتيجة للحصار المفروض عليهن حتى اعتقد الفلاسفة أن هذه الصفة طبيعية في المرأة لاصقة بجنسها^١.

أما المرأة في كريت (منذ عام ٣٥٠٠ ق.م. - ١٠٠٠ ق.م.) فقد كان لخروجها إلى العمل في الحقل بجوار الرجل واختلاطها بالرجال في الأسواق بجانب عملها في البيت أكبر الأثر في كونها صاحبة سلطان حتى نالت من التبجيل أن جعلوا الآلهة تشبه بالنساء أكثر منها بالرجال^٢.

أما المرأة في المجتمع الآخي (من عام ١٣٢٣ ق.م. تقريباً) فقد أصبح السلطان الأعلى فيه للأب بعد أن كان للأُم حتى أصبح له حق القتل. فكان يترك أطفاله على قمم الجبال أو يذبحهم قرباناً للآلهة، كما كان للزوج الحق في أن يتخذ من السارى ما شاء دون حصر. إلا أن مركز المرأة فيها كان أرقى منها في بلاد اليونان حيث كانت المرأة تخرج للأسواق وتختلط بالرجال وتناقشهم، إلا أن تكريم المرأة كان بقدر إنجابها للأبناء^٣.

وفي الحضارة الرومانية: كانت المرأة طبقاً للقانون الروماني محرومة من الحقوق، ابنة أو زوجة، فهي مجرد تابع للرجل، ليس لها أي سلطة داخل الأسرة أو حق في الملكية أو في الحقوق المدنية^٤.

وفي الحضارة الفارسية: كانت المرأة عند الفرس ينظر إليها نظرة احتقار، وقد استمرت مهضومة الحقوق، مجهولة القدر، مظلومة في المعاملة حتى أنقذها الإسلام وأعطاها حقوقها^٥.

^١ ول وإيريل ديورانت، قصة الحضارة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٨م، ج٢، ص١٧.

^٢ المرجع السابق، ج٢، ص٢٣.

^٣ المرجع السابق، ج٢، ص٩٧.

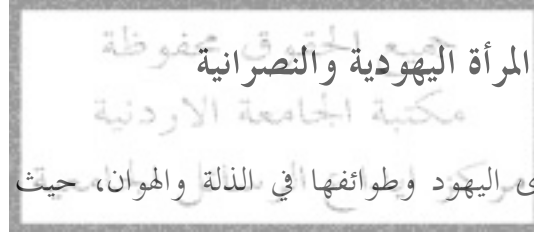
^٤ عبدالباسط محمد حسن، مكانة المرأة في التشريع الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، كلية البنات الإسلامية، ١٩٧٧م، ص٨.

^٥ محمد فريجة، حقوق المرأة المسلمة في القرآن والسنة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص١٢.

وفي الحضارة الهندية: كانت المرأة عند الهنود لا حق لها في الحياة بعد موت زوجها، فإذا مات حرق معاً؛ لأنها قاصرة، وكل حقوقها منوطة بزوجها^١.

وفي الحضارة الصينية: كانت القاعدة فيها أنه ليس في العالم شيء أقل قيمة من المرأة، كذلك كان النساء آخر مكان في الجنس البشري ويجب أن يكون نصيبهن أحقر الأعمال^٢.

وفي الحضارة اليابانية: رغم أن وضع المرأة اليابانية كان أفضل منه في الحضارة الصينية إلا أنها كما نعلم كانت خاضعة للرجل وتتفانى في حياتها الزوجية وتقديسها تقديساً كبيراً^٣.



المطلب الثاني: مكانة المرأة اليهودية والنصرانية

كانت المرأة لدى اليهود وطوائفها في الذلة والهوان، حيث كانوا ينظرون إليها نظرة الإذلال والتحقير، وكانوا يعتبرون البنات في منزلة الخادמות، وكانت تقاليدهم تعطي لهم الحق في أن لا يزوجوا بناتهم فتعيش طول الحياة في الخدمة، كما كان لهم الحق في أن يبيعوهن بيع الإماء، كما أنه لم يكن للبنات حق في الميراث^٤.

أما المرأة لدى النصارى فقد تمادى بعض رجالها بعد النبي عيسى - عليه الصلاة والسلام - في سوء ظنهم بالمرأة عندما تشككوا في إنسانيتها، وتساءلوا في مجامعهم الكنسية، عما إذا ما كان لها روح كروح الرجل، وعما إذا كان يجب أن توضع بين

¹ محمد فريجة، حقوق المرأة المسلمة في القرآن والسنة، ص ١٢.

² عبدالباسط حسن، مكانة المرأة في التشريع الإسلامي، ص ٩.

³ عطية صقر، الأسرة تحت رعاية الإسلام، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠م، ج ١، ص ٦٣.

⁴ مبشر الطرازي الحسني، المرأة وحقوقها في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص ١٢.

الوحوش، أم بين الكائنات المفكرة؟! جاء في كتاب "وسترمارك" أن صرح أحد القساوسة الكبار ذات مرة في مجمع ماكون: بأن المرأة لا تتعلق ولا ترتبط بالنوع البشري^١.

المطلب الثالث: مكانة المرأة في عرب الجاهلية

وفي الجاهلية كان العرب يكرهون أن تلد نساؤهم الإناث، وقد جاء القرآن الكريم يدل على كراهية ذلك: **وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَّا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢﴾**^٢.

على أن الأسباب الحقيقية للوَأد تعود إلى عاملين مهمين هما: العامل الاقتصادي، وعامل الحرب حيث تكون المرأة عرضة للسرقة^٣ وكذلك كان تعدد الزوجات شائعاً في جميع قبائل العرب بدون تحديد، تبعاً لهوى الرجال.

وكانت المرأة لا ترث بل كانت هي تورث كمتاع لأقارب زوجها المتوفى.

وبالإجمال فإن مقام المرأة في المجتمع العربي قبل الإسلام كان نازلاً إلى حد ينكره الضمير الإنساني، وفي هذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: **وَاللَّهِ إِن كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِنَّ مَا أَنْزَلَ وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ**.

^١ فتنت مسيكة برّ، حقوق المرأة بين الشرع الإسلامي والشرعة العالمية لحقوق الإنسان، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص ٢٠، نقلاً عن وسترمارك، تاريخ الزواج، ص ٦٦٣.

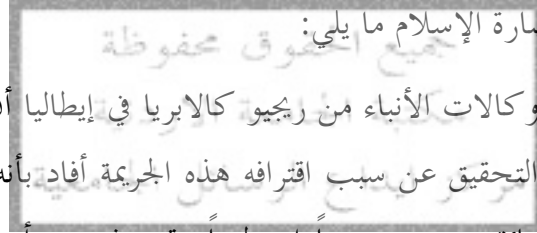
^٢ سورة النحل، الآية (٥٨، ٥٩).

^٣ عبد الحميد الشواربي، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام مع المقارنة بالأنظمة الدستورية الحديثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧م، ص ٤٥.

^٤ صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب اتَّبَعْنِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكُمْ، الرقم (٤٩١٣).

المطلب الرابع: مكانة المرأة في أوروبا وأمريكا

لقد كانت المرأة سلعة تباع وتوهب حيث ذكر الفيلسوف "هربرت سبنسر" في كتابه "علم وصف الاجتماع" أن الرجال كانوا يبيعون الزوجات في انكلترا فيما بين القرن الخامس والقرن الحادي عشر الميلادي. فقد أقرت المحاكم مبدأ قانونياً يحول الزوج أن ينقل أو يعير زوجته إلى رجل آخر لمدة محدودة حسبما يشاء الرجل المنقولة إليه المرأة، وبقي هذا الحق يمارسه الأزواج حتى ١٩٣١م حيث قام رجل إنجليزي ببيع زوجته بمبلغ ٥٠٠ جنيه استناداً إلى هذه المبادئ الثابتة، ولكن القضاء ألغى هذا العقد؛ لأن القانون الصادر سنة ١٨٠٥م يمنع بيع الزوجات.^١



أوردت إحدى وكالات الأنباء من ريجيو كالابريا في إيطاليا أن شخصاً أقدم على قتل آخر، ولما سئل في التحقيق عن سبب اقترافه هذه الجريمة أفاد بأنه قد اتفق مع القتل لبيعه زوجته بمبلغ خمسمائة وسبعين جنيهاً إسترلينياً وقد دفع منه أربعمائة جنيه ومضت مدة طويلة دون أن يدفع باقي الحساب، ولما طالبه تهرب من الدفع وأقدم على قتله.^٢

وفي سنة ١٥٦٧م صدر قرار من البرلمان الاسكوتلاندي بأن المرأة لا يجوز أن تمنح أي سلطة على أي شيء من الأشياء.^٣

وفي القرن العشرين كان أجر المرأة في معظم الأعمال نصف أجر الرجل. وإذا تزوجت المرأة حتى اليوم فقد اسمها واسم أسرتها وأصبحت زوجة فلان فقط. وفي كثير من البلاد الغربية تفقد أهليتها للتصرف في مالها الخاص إلا بإذن زوجها.^٤

^١ محمد أبو حسان، المرأة والأسرة بين الإسلام والنظم الغربية، جمعية العفاف الخيرية، عمان، ١٩٩٨م، ص ٦١.

^٢ مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه والقانون، دار الوراق، بيروت، ٨، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ١٦٩-١٧٠.

نقلاً عن مجلة حضارة الإسلام، المجلد الثاني، ص ١٠٧٨، ١٩٦٢م.

^٣ المرجع السابق، ص ١٦٩.

^٤ محمد علي البار، عمل المرأة في الميزان، دار المسلم، الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص ٣١.

وإن ما يسمى بـ "الثورة النسائية" في أوروبا وأمريكا موضوعه المطالبة بالتححر من هذه التبعية وبمساواة المرأة بالرجل في الأجور، كما تهدف المطالبة النسائية إلى التحرر من التبعية إلى الزوج في الأموال؛ لأن نظام الأموال في القانون المدني يجعل الرجل هو صاحب الصلاحية للتصرف بأموال زوجته، وأن التعديل الذي أدخل سنة ١٩٤٢م يقضي بأن تتصرف المرأة بأموالها الخاصة شرط إثبات أنها ليست من أموال الزوجية المشتركة، ولا من أموال الزوجة المقدمة منها للزوج للمساهمة في النفقات، هذا التعديل في الحقيقة لا يعطي الزوجة استقلالاً تاماً في التصرف بأموالها؛ لأن المرأة لا تملك التصرف بأموالها الخاصة إلا إذا أثبتت أموراً تخرج عن دائرة اختصاصها مثل المستندات تحت يد الزوج أو الحاجة إلى إقرار الزوج، وهذا يجعلها ناقصة الأهلية القانونية. فقد نصت المادة ١٤١ من قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين الأرثوذكس أن "كل ما للزوجة فهو للزوج إلى أن يثبت عكس ذلك".^١

ظل القانون المدني الفرنسي يجعل حق الإنفاق على الزوج بصفة أساسية، ثم بعد مشروع القانون المدني ألغى النص على التزام الزوج بالنفقة واقتصر الأمر على أنه إذا لم ينظم عقد الزواج المساهمة في أعباء الزواج فإن الزوجين يسهمان فيه كل حسب قدرته المالية.^٢

أما عن حقوق الزوجة في إنفاق الزوج عليها فليست ملزمة في الولايات المتحدة الأمريكية. فإن عدداً من الولايات المتحدة الأمريكية تطلب من الزوجة الإنفاق على زوجها من مالها الخاص إذا كان غير قادر - لسبب ما - على إعانة نفسه وليس له مال خاص.^٣

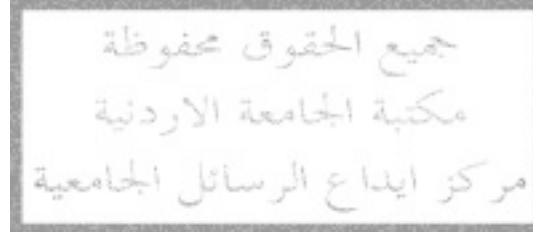
وقد نشرت مجلة التايم الأمريكية تحت عنوان "حركة تعديل الحقوق المتكافئة للمرأة"، تصاب بخسارة أخرى (E.R.A) من أن "حركة حقوق

^١ محمد أبو حسان، المرأة والأسرة بين الإسلام والنظم الغربية، ص ٦٢-٦٣.

^٢ عبد الحميد الشواربي، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام، ص ٢٠٦.

^٣ المرجع السابق، ص ٢٠٦.

المرأة المتكافئة قد خسرت الأصوات في ولاية النيويس هذا الأسبوع وأن عليها أن تحاول مرة أخرى في العام القادم وربما الذي يليه"، ولا تزال المرأة حتى اليوم لا تتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الرجل ولا تأخذ الأجر نفسه الذي يأخذه ولا ترث، قليلا ولا كثيراً^١.



¹ مجلة التايم الأمريكية، العدد الصادر ٢٦ مايو ١٩٨٠.

² محمد علي البار، عمل المرأة في الميزان، ص٣٢، نقلاً عن

المبحث الثاني مكانة المرأة عبر التاريخ

المطلب الأول: مكانة المرأة في الحضارات القديمة

قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوقُ رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾^١.

فكان هذا هو بداية خلق البشرية منذ خلق آدم وحواء، وأضحى لهما ذرية تزاوجت وأنجزت كثيراً، إلا أنه بتفرق أبناء آدم في الأرض نسوا الإرشادات التي تعدهم بما أبوهم آدم، وأصبح لكل بيئة طبيعة مختلفة وأنماط فكرية أضحت دستوراً لكل جماعة سارت على نهج هذا الدستور. وبذلك أصبح لكل بيئة سلوكياتها في معاملة المرأة تختلف نوعاً بعضها عن بعض.

ففي الحضارة اليونانية: كانت اليونان أمة عريقة الحضارة فهي أساس من أسس النهضة الأوروبية الحديثة، أما عن مكانة المرأة في الحضارة اليونانية في أثينا (في العصر الذهبي ٤٨٠ ق.م. - ٣٩٩ ق.م.) وقد ازدهرت الحضارة اليونانية فيه ازدهاراً كبيراً، حيث قام الأبطال بفضل معونة النساء بجلائل الأعمال، فظهر فيه روائع الشعر الغنائي وغيره من الأعمال العظيمة، إلا أنه اختفى بعد ذلك دور المرأة المتزوجة من تاريخ اليونان. فبينما نرى المرأة في تاريخ "هيرودوت" في كل مكان، لا نراها في تاريخ "توكيديدز" في أي مكان، فقد فرض عليها الحجاب وعزلت في البيت. قال "توكيديدز": "يجب أن يحبس اسم السيدة المصونة في البيت كما يحبس فيه جسمها". وبذلك أصبحت المرأة تعيش حياة لا تزيد عن حياة الخدم.

ثم في أواخر هذا العصر قامت حركة تهدف إلى تحرير المرأة، فقد أدت العزلة التي استمر عدة قرون إلى النظر إلى المرأة على أنها مخلوق ناقص الأهلية لا تحصل على الفضيلة

^١ سورة النساء، الآية (١).

إلا بالخضوع، بل وصل الأمر إلى احتقار المرأة وازدراءها من خلال أقوال الفلاسفة ومأثوراتهم، كما أدى إلى ضيق أفق النساء نتيجة للحصار المفروض عليهن حتى اعتقد الفلاسفة أن هذه الصفة طبيعية في المرأة لاصقة بجنسها^١.

أما المرأة في كريت (منذ عام ٣٥٠٠ ق.م. - ١٠٠٠ ق.م.) فقد كان لخروجها إلى العمل في الحقل بجوار الرجل واختلاطها بالرجال في الأسواق بجانب عملها في البيت أكبر الأثر في كونها صاحبة سلطان حتى نالت من التبجيل أن جعلوا الآلهة تشبه بالنساء أكثر منها بالرجال^٢.

أما المرأة في المجتمع الآخي (من عام ١٣٢٣ ق.م. تقريباً) فقد أصبح السلطان الأعلى فيه للأب بعد أن كان للأُم حتى أصبح له حق القتل. فكان يترك أطفاله على قمم الجبال أو يذبحهم قرباناً للآلهة، كما كان للزوج الحق في أن يتخذ من السارى ما شاء دون حصر. إلا أن مركز المرأة فيها كان أرقى منها في بلاد اليونان حيث كانت المرأة تخرج للأسواق وتختلط بالرجال وتناقشهم، إلا أن تكريم المرأة كان بقدر إنجابها للأبناء^٣.

وفي الحضارة الرومانية: كانت المرأة طبقاً للقانون الروماني محرومة من الحقوق، ابنة أو زوجة، فهي مجرد تابع للرجل، ليس لها أي سلطة داخل الأسرة أو حق في الملكية أو في الحقوق المدنية^٤.

وفي الحضارة الفارسية: كانت المرأة عند الفرس ينظر إليها نظرة احتقار، وقد استمرت مهضومة الحقوق، مجهولة القدر، مظلومة في المعاملة حتى أنقذها الإسلام وأعطاها حقوقها^٥.

^١ ول وإيريل ديورانت، قصة الحضارة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٨م، ج٢، ص١٧.

^٢ المرجع السابق، ج٢، ص٢٣.

^٣ المرجع السابق، ج٢، ص٩٧.

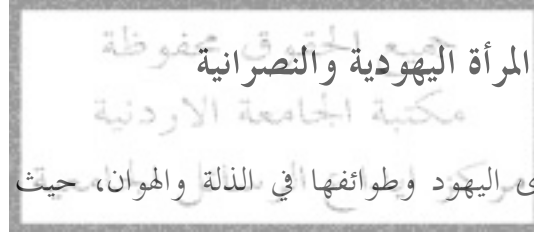
^٤ عبدالباسط محمد حسن، مكانة المرأة في التشريع الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، كلية البنات الإسلامية، ١٩٧٧م، ص٨.

^٥ محمد فريجة، حقوق المرأة المسلمة في القرآن والسنة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص١٢.

وفي الحضارة الهندية: كانت المرأة عند الهنود لا حق لها في الحياة بعد موت زوجها، فإذا مات حرق معاً؛ لأنها قاصرة، وكل حقوقها منوطة بزوجها^١.

وفي الحضارة الصينية: كانت القاعدة فيها أنه ليس في العالم شيء أقل قيمة من المرأة، كذلك كان النساء آخر مكان في الجنس البشري ويجب أن يكون نصيبهن أحقر الأعمال^٢.

وفي الحضارة اليابانية: رغم أن وضع المرأة اليابانية كان أفضل منه في الحضارة الصينية إلا أنها كما نعلم كانت خاضعة للرجل وتتفانى في حياتها الزوجية وتقديسها تقديساً كبيراً^٣.



المطلب الثاني: مكانة المرأة اليهودية والنصرانية
كانت المرأة لدى اليهود وطوائفها في الذلة والهوان، حيث كانوا ينظرون إليها نظرة الإذلال والتحقير، وكانوا يعتبرون البنات في منزلة الخادمت، وكانت تقاليدهم تعطي لهم الحق في أن لا يزوجوا بناتهم فتعيش طول الحياة في الخدمة، كما كان لهم الحق في أن يبيعوهن بيع الإماء، كما أنه لم يكن للبنات حق في الميراث^٤.

أما المرأة لدى النصارى فقد تمادى بعض رجالها بعد النبي عيسى - عليه الصلاة والسلام - في سوء ظنهم بالمرأة عندما تشككوا في إنسانيتها، وتساءلوا في مجامعهم الكنسية، عما إذا ما كان لها روح كروح الرجل، وعما إذا كان يجب أن توضع بين

^١ محمد فريجة، حقوق المرأة المسلمة في القرآن والسنة، ص ١٢.

^٢ عبدالباسط حسن، مكانة المرأة في التشريع الإسلامي، ص ٩.

^٣ عطية صقر، الأسرة تحت رعاية الإسلام، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠م، ج ١، ص ٦٣.

^٤ مبشر الطرازي الحسني، المرأة وحقوقها في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص ١٢.

الوحوش، أم بين الكائنات المفكرة؟! جاء في كتاب "وسترمارك" أن صرح أحد القساوسة الكبار ذات مرة في مجمع ماكون: بأن المرأة لا تتعلق ولا ترتبط بالنوع البشري^١.

المطلب الثالث: مكانة المرأة في عرب الجاهلية

وفي الجاهلية كان العرب يكرهون أن تلد نساؤهم الإناث، وقد جاء القرآن الكريم يدل على كراهية ذلك: **وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَّا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢﴾**^٢.

على أن الأسباب الحقيقية للوَأد تعود إلى عاملين مهمين هما: العامل الاقتصادي، وعامل الحرب حيث تكون المرأة عرضة للسرقة^٣ وكذلك كان تعدد الزوجات شائعاً في جميع قبائل العرب بدون تحديد، تبعاً لهوى الرجال.

وكانت المرأة لا ترث بل كانت هي تورث كمتاع لأقارب زوجها المتوفى.

وبالإجمال فإن مقام المرأة في المجتمع العربي قبل الإسلام كان نازلاً إلى حد ينكره الضمير الإنساني، وفي هذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: **وَاللَّهِ إِن كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِنَّ مَا أَنْزَلَ وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ**.

^١ فتنت مسيكة برّ، حقوق المرأة بين الشرع الإسلامي والشرعة العالمية لحقوق الإنسان، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص ٢٠، نقلاً عن وسترمارك، تاريخ الزواج، ص ٦٦٣.

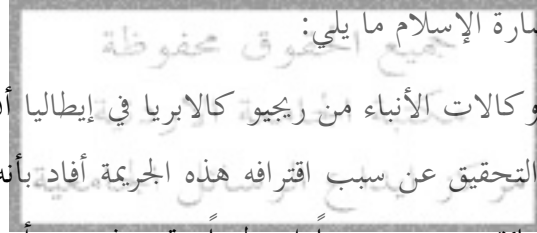
^٢ سورة النحل، الآية (٥٨، ٥٩).

^٣ عبد الحميد الشواربي، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام مع المقارنة بالأنظمة الدستورية الحديثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧م، ص ٤٥.

^٤ صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب اتَّبَعْنِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكُمْ، الرقم (٤٩١٣).

المطلب الرابع: مكانة المرأة في أوروبا وأمريكا

لقد كانت المرأة سلعة تباع وتوهب حيث ذكر الفيلسوف "هربرت سبنسر" في كتابه "علم وصف الاجتماع" أن الرجال كانوا يبيعون الزوجات في انكلترا فيما بين القرن الخامس والقرن الحادي عشر الميلادي. فقد أقرت المحاكم مبدأ قانونياً يحول الزوج أن ينقل أو يعير زوجته إلى رجل آخر لمدة محدودة حسبما يشاء الرجل المنقولة إليه المرأة، وبقي هذا الحق يمارسه الأزواج حتى ١٩٣١م حيث قام رجل إنجليزي ببيع زوجته بمبلغ ٥٠٠ جنيه استناداً إلى هذه المبادئ الثابتة، ولكن القضاء ألغى هذا العقد؛ لأن القانون الصادر سنة ١٨٠٥م يمنع بيع الزوجات.^١



أوردت إحدى وكالات الأنباء من ريجيو كالابريا في إيطاليا أن شخصاً أقدم على قتل آخر، ولما سئل في التحقيق عن سبب اقترافه هذه الجريمة أفاد بأنه قد اتفق مع القتل لبيعه زوجته بمبلغ خمسمائة وسبعين جنيهاً إسترلينياً وقد دفع منه أربعمائة جنيه ومضت مدة طويلة دون أن يدفع باقي الحساب، ولما طالبه تهرب من الدفع وأقدم على قتله.^٢

وفي سنة ١٥٦٧م صدر قرار من البرلمان الاسكوتلاندي بأن المرأة لا يجوز أن تمنح أي سلطة على أي شيء من الأشياء.^٣

وفي القرن العشرين كان أجر المرأة في معظم الأعمال نصف أجر الرجل. وإذا تزوجت المرأة حتى اليوم فقد اسمها واسم أسرتها وأصبحت زوجة فلان فقط. وفي كثير من البلاد الغربية تفقد أهليتها للتصرف في مالها الخاص إلا بإذن زوجها.^٤

^١ محمد أبو حسان، المرأة والأسرة بين الإسلام والنظم الغربية، جمعية العفاف الخيرية، عمان، ١٩٩٨م، ص ٦١.

^٢ مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه والقانون، دار الوراق، بيروت، ٨، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ١٦٩-١٧٠.

نقلاً عن مجلة حضارة الإسلام، المجلد الثاني، ص ١٠٧٨، ١٩٦٢م.

^٣ المرجع السابق، ص ١٦٩.

^٤ محمد علي البار، عمل المرأة في الميزان، دار المسلم، الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص ٣١.

وإن ما يسمى بـ "الثورة النسائية" في أوروبا وأمريكا موضوعه المطالبة بالتححر من هذه التبعية وبمساواة المرأة بالرجل في الأجور، كما تهدف المطالبة النسائية إلى التحرر من التبعية إلى الزوج في الأموال؛ لأن نظام الأموال في القانون المدني يجعل الرجل هو صاحب الصلاحية للتصرف بأموال زوجته، وأن التعديل الذي أدخل سنة ١٩٤٢م يقضي بأن تتصرف المرأة بأموالها الخاصة شرط إثبات أنها ليست من أموال الزوجية المشتركة، ولا من أموال الزوجة المقدمة منها للزوج للمساهمة في النفقات، هذا التعديل في الحقيقة لا يعطي الزوجة استقلالاً تاماً في التصرف بأموالها؛ لأن المرأة لا تملك التصرف بأموالها الخاصة إلا إذا أثبتت أموراً تخرج عن دائرة اختصاصها مثل المستندات تحت يد الزوج أو الحاجة إلى إقرار الزوج، وهذا يجعلها ناقصة الأهلية القانونية. فقد نصت المادة ١٤١ من قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين الأرثوذكس أن "كل ما للزوجة فهو للزوج إلى أن يثبت عكس ذلك".^١

ظل القانون المدني الفرنسي يجعل حق الإنفاق على الزوج بصفة أساسية، ثم بعد مشروع القانون المدني ألغى النص على التزام الزوج بالنفقة واقتصر الأمر على أنه إذا لم ينظم عقد الزواج المساهمة في أعباء الزواج فإن الزوجين يسهمان فيه كل حسب قدرته المالية.^٢

أما عن حقوق الزوجة في إنفاق الزوج عليها فليست ملزمة في الولايات المتحدة الأمريكية. فإن عدداً من الولايات المتحدة الأمريكية تطلب من الزوجة الإنفاق على زوجها من مالها الخاص إذا كان غير قادر - لسبب ما - على إعانة نفسه وليس له مال خاص.^٣

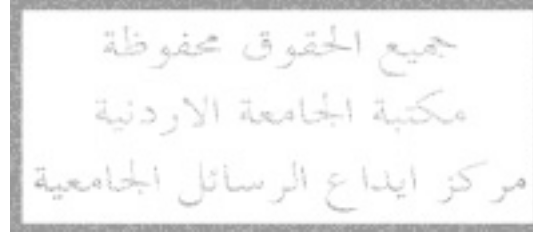
وقد نشرت مجلة التايم الأمريكية تحت عنوان "حركة تعديل الحقوق المتكافئة للمرأة"، تصاب بخسارة أخرى (E.R.A) من أن "حركة حقوق

^١ محمد أبو حسان، المرأة والأسرة بين الإسلام والنظم الغربية، ص ٦٢-٦٣.

^٢ عبد الحميد الشواربي، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام، ص ٢٠٦.

^٣ المرجع السابق، ص ٢٠٦.

المرأة المتكافئة قد خسرت الأصوات في ولاية النيويس هذا الأسبوع وأن عليها أن تحاول مرة أخرى في العام القادم وربما الذي يليه"، ولا تزال المرأة حتى اليوم لا تتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الرجل ولا تأخذ الأجر نفسه الذي يأخذه ولا ترث، قليلا ولا كثيراً^١.



¹ مجلة التايم الأمريكية، العدد الصادر ٢٦ مايو ١٩٨٠.

² محمد علي البار، عمل المرأة في الميزان، ص ٣٢، نقلاً عن

المبحث الثالث

حقوق المرأة المنصوص عليها في القرآن

اهتمت الشريعة الإسلامية اهتماماً عظيماً بالمرأة وحقوقها، فقد عرض القرآن الكريم الكثير من أحوال المرأة وحقوقها، وقد وضعتُ جدولاً للآيات القرآنية التي تحدثت عن حقوقها؛ لأن الهدف من هذا البحث ليس تقديم دراسة قرآنية لموضوع حقوق المرأة، ولكنني سأورد هنا موضوعات الآيات وأسماء السور مع أرقام الآيات التي تحدثت عن حقوق المرأة، وذلك كما يلي:

رقم الآية	السورة	موضوع الآيات
٥٠	الأحزاب	حق اختيار الزوج
٢٣٧، ٤، ٢٠، ٢١، ٢٤، ١٢٧	البقرة النساء	حق الصداق
٥٠	الأحزاب	
١٩	النساء	حق العشرة بالمعروف
٢٣٣	البقرة	حق النفقة
٧، ٦	الطلاق	
٣	النساء	حق القسم والعدل بين الزوجات
٢٣٣، ٢٢٩	البقرة	حق مفارقة الزوج
٢٣٢	البقرة	حق حرية العودة إلى مطلقها
٢٣٣	البقرة	حق الرضاعة
٦	الطلاق	

حق الحياة	الأنعام النحل الإسراء التكوير	١٥١، ١٤٠ ٥٩، ٥٨ ٣١ ٩، ٨
حق طلب العلم	طه لقمان الأحزاب الجمعة التحريم العلق	١٣٢ ١٣ ٣٤ ٢ ٦ ٥، ٤، ٣، ٢، ١
حق الشهادة	البقرة	٢٨٢
حق التملك	النساء إبراهيم النجم	٣٢ ٣١ ٣٩
حق الميراث	النساء	١٧٦، ١٣، ١٢، ١١، ٧

حق العمل	آل عمران النحل النور النمل القصاص لقمان غافر النجم	١٩٥ ٩٧ ٥٥ ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٣٢، ٣٥، ٣٨ ٤١، ٤٢ ٢٣ ٢٠ ٤٠ ٣٩
حق البيعة	الملك البلد الفتح	١٥ ٤ ١٨، ١٠
حق الدعوة	المتحنة	١٢، ١١، ١٠
حق الهجرة واللجوء الديني	الأحزاب المتحنة	٥٠ ١٠
حق الشورى وإبداء الرأي	آل عمران الشورى	١٥٩ ٣٨

الفصل الأول

الأحاديث النبوية في حقوق المرأة الشخصية

ويتكون من المبحثين التاليين:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الأول: حقوق الزواج

المبحث الثاني: الحقوق المتعلقة بالطلاق

المبحث الأول حقوق الزواج

المطلب الأول حق اختيار الزوج

لقد كان من تكريم الإسلام للمرأة أن أعطاها حق اختيار الزوج كالرجل، فقال الله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ^١﴾. فليس للوالدين أن يكرها ابنتهما على زواج لا تريده. والمرأة المسلمة الراشدة تعرف هذا الحق، ولكنها لا تستغني عن نصح وإرشاد والديها إلى ما فيه مصلحتها عندما يتقدم إليها خاطب؛ لأنهما أوسع منها خبرة بالحياة والناس، وفي الوقت ذاته لا ترضى أن يُسَلَبَ منها هذا الحق لهوى قد يعصف بالأب، فإذا هو يكره ابنته على تزويجها من رجل لا تريده.

❁ ١/١ عن أبي هريرة رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تُسْكُتَ».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، من طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه.^٢

^١ سورة البقرة، الآية (٢٣٢).

^٢ صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، رقم الحديث (٥١٣٦)، وكتاب الحيل، باب في النكاح، رقم الحديث (٦٩٦٨) و(٦٩٧٠)، ترقيم فتح الباري؛ وصحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، رقم الحديث (١٤١٩)، ترقيم عبد الباقي؛ وسنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في الاستئمار، رقم الحديث (٢٠٩٢)، ترقيم محيي الدين؛ وجامع

وله شواهد: أولها: من حديث عائشة - رضي الله عنها - عند البخاري ومسلم^١.

وثانيها: من حديث عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - عند مسلم^٢.

غريب الحديث:

الأيّم: في الأصل التي لا زوج لها، بكرا كانت أو ثيباً، مطلقة كانت أو متوفى عنها. ويريد بالأيّم في هذا الحديث الثيب خاصة. يقال تأيّم المرأة وآمت إذا أقامت لا تتزوج^٣.

فقه الحديث:

قال ابن حجر في "الفتح": وقع في هذه الرواية التفرقة بين الثيب والبكر، فعبر للثيب بالاستثمار وللبكر بالاستئذان، فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة أن الاستثمار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأمرة، ولهذا يحتاج الولي إلى صريح إذنها في العقد، فإذا صرحت بمنعها امتنع اتفاقاً، والبكر بخلاف ذلك، والإذن دائر بين القول

الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء في استثمار البكر والثيب، رقم الحديث (١١٠٧)، ترقيم أحمد شاكر؛ =
=والجنتي للنسائي، كتاب النكاح، باب استثمار الثيب في نفسها، رقم الحديث (٣٢٦٥)، وباب إذن البكر،
رقم الحديث (٣٢٦٧)، ترقيم أبي غدة؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب استثمار البكر والثيب، رقم
الحديث (١٨٧١)، ترقيم عبد الباقي؛ ومسنده أحمد، رقم الحديث (٧١٣١) و(٧٤٠٤) و(٧٧٥٩) و(٩٤٩١)
و(٩٦٠٥)، ترقيم شعيب الأرناؤوط وغيره؛ وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب استثمار البكر والثيب، رقم
الحديث (٢١٩٠)، ترقيم المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف.

^١ صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، رقم الحديث (٥١٣٧)؛
وصحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، رقم الحديث (١٤٢٠).

^٢ صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، رقم الحديث (٦٦) -
(١٤٢١).

^٣ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ج ١، ص ٨٦.

والسكوت بخلاف الأمر، فإنه صريح في القول وإنما جعل السكوت إذناً في حق البكر؛ لأنها قد تستحي أن تفصح^١.

❖ ٢/٢ عن خنساء بنت خدام الأنصارية - رضي الله عنها -، أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ، ذَلِكَ فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهُ. حديث صحيح

تخريج الحديث :

رواه البخاري واللفظ له، وأبو داود، والنسائي، وأحمد من طرق عن مالك، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه - القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق -، عن عبدالرحمن ومُجمّع ابني يزيد بن جارية، عن خنساء بنت خدام - رضي الله عنها -^٢.

❖ ٣/٣ عن أنس رضي الله عنه قال: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَعْرِضُ عَلَيْهِ نَفْسَهَا، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَاكَ بِي حَاجَةٌ؟ فَقَالَتْ بِنْتُ أَنَسٍ: مَا أَقَلَّ حَيَاءَهَا، وَأَسْوَأُ تَأَهُ، قَالَ: هِيَ خَيْرٌ مِنْكَ، رَغِبْتُ فِي النَّبِيِّ ﷺ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ نَفْسَهَا. حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، من طرق عن مَرْحُوم بن عبدالعزيز بن مهران، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه^٣.

^١ ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية، الرياض، د.ت.

^٢ صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب إذا زوّج ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود، رقم الحديث (٥١٣٨)، وكتاب الإكراه، باب لا يجوز نكاح المكره، رقم الحديث (٦٩٤٥)؛ وسنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في الثيب، رقم الحديث (٢١٠١)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب النكاح، باب الثيب يزوجه أبوها وهي كارهة؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٦٧٨٦).

^٣ صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح، رقم الحديث (٥١٢٠)، وكتاب الأدب، باب ما لا يستحيا من الحق للنفقة في الدين، رقم الحديث (٦١٢٣)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب النكاح،

❖ ٤/٤ عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلًا أَتَى بِابْنَةٍ لَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَتِي هَذِهِ أَبْتُ أَنْ تَتَزَوَّجَ، قَالَ: فَقَالَ لَهَا: «أَطِيعِي أَبَاكَ»، فَقَالَتْ: لَا، حَتَّى تُخْبِرَنِي مَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ؟ فَرَدَدَتْ عَلَيْهِ مَقَالَتَهَا، قَالَ: فَقَالَ: «حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ لَوْ كَانَ بِهِ قَرْحَةٌ فَلَحَسَتْهَا أَوْ ابْتَدَرَ مِنْخَرَاهُ صَدِيدًا أَوْ دَمًا ثُمَّ لَحَسَتْهُ مَا أَدَّتْ حَقَّهُ». قَالَ: فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا، قَالَ: فَقَالَ: «لَا تُنْكِحُوهُنَّ إِلَّا بِإِذْنِهِنَّ».

حديث ضعيف جدا

تخريج الحديث:

رواه ابن حبان، والحاكم، وابن أبي شيبة واللفظ له، والنسائي في "الكبرى"، والدارقطني، والبيهقي، من طرق عن جعفر بن عون، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن نهار العبدي، عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

صححه ابن حبان، وصححه الحاكم إسناده، ولم يوافقه الذهبي فقال: بل منكر. قلت: فيه ربيعة بن عثمان، قال أبو حاتم فيه: هو منكر الحديث يكتب حديثه^٢.

باب عرض المرأة نفسها على من ترضى، رقم الحديث (٣٢٤٩) و(٣٢٥٠)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب التي وهبت نفسها للنبي ﷺ؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٣٨٣٥).

^١ صحيح ابن حبان، كتاب النكاح، باب معاشررة الزوجين، رقم الحديث (٤١٦٤)؛ والمستدرك للحاكم، كتاب النكاح، رقم الحديث (٢٧٢٧)، ج ٢، ص ٢٠٥؛ والكتاب المصنف لابن أبي شيبة، كتاب النكاح، باب ما حق الزوج على امرأته؟، رقم الحديث (١٧١١٦)؛ والسنن الكبرى للنسائي، رقم الحديث (٥٣٨٦)، ج ٣، ص ٥٥١؛ وسنن الدارقطني، كتاب النكاح، رقم الحديث (٣٥٣٠)، ج ٣، ص ١٦٦؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب القسم والنشوز، باب ما جاء في عظم حق الزوج على المرأة، رقم الحديث (١٤٧٠٧)، ج ٧، ص ٤٧٦.

^٢ ابن أبي حاتم، كتاب الجرح والتعديل، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، ج ٣، ص ٤٧٦.

المطلب الثاني

حق الصداق

إن المهر أو الصداق حق مفروض للمرأة على الرجل فرضته الشريعة ليكون تعبيراً عن رغبة الرجل فيها ورمزاً لتكريمها وإعزازها، فقال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾^١.

❖ ١/٥ عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي، فَقَامَتْ طَوِيلًا، فَقَالَ رَجُلٌ: زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، قَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا؟». قَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي. فَقَالَ: «إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَكَ، فَالْتَمَسْ شَيْئًا». فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا. فَقَالَ: التَّمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ. فَلَمْ يَجِدْ. فَقَالَ: «أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟». قَالَ: نَعَمْ، سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا لِسُورٍ سَمَّاهَا، فَقَالَ: «قَدْ زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، ومالك، والدارمي، من طرق عن أبي حازم - سلمة بن دينار -، عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه.^٢

¹ سورة النساء، الآية (٤).

² صحيح البخاري، كتاب الوكالة، باب وكالة المرأة الإمام في النكاح، رقم الحديث (٢٣١٠)، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، رقم الحديث (٥٠٢٩)، وباب القراءة عن ظهر القلب، رقم الحديث (٥٠٣٠)؛ وكتاب النكاح، باب تزويج المُعْسِرِ، رقم الحديث (٥٠٨٧)، وباب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح، رقم الحديث (٥١٢١)، وباب إذا كان الولي هو الخاطب، رقم الحديث (٥١٣٢)، وباب السلطان ولي، رقم الحديث (٥١٣٥)، وباب إذا قال الخاطب للولي: زوِّجني فلانة، رقم الحديث (٥١٤١)، وباب التزويج على القرآن وبغير صداق، رقم الحديث (٥١٤٩)، وباب المهر بالعروض وخاتم من حديد، رقم الحديث (٥١٥٠)، وكتاب اللباس، باب خاتم الحديد، رقم الحديث (٥٨٧١)؛ وصحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم الحديث (٧٦ و٧٧-١٤٢٥)؛ وسنن أبي داود، =

❁ ٢/٦ عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: «كَمْ سُقْتَ إِلَيْهَا؟». قَالَ زِنَةَ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، ومالك، والدارمي، من طرق عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

جميع الحقوق محفوظة

= كتاب النكاح، باب في التزويج على العمل يعمل، رقم الحديث (٢١١١)؛ وجامع الترمذي، كتاب النكاح، باب منه، رقم الحديث (١١١٤)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب النكاح، باب ذكر أمر رسول الله ﷺ في النكاح وأزواجه، رقم الحديث (٣٢٠٠)، وباب الكلام الذي ينعقد به النكاح، رقم الحديث (٣٢٨٠)، وباب هبة المرأة نفسها لرجل بغير صداق، رقم الحديث (٣٣٥٩)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب صداق النساء، رقم الحديث (١٨٨٩)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٢٧٩٨) و(٢٢٨٥٠)؛ وموطأ مالك، كتاب النكاح، باب ما جاء في الصداق والخباء، رقم الحديث (١١٤٠)، ترقيم خليل مأمون شيخا؛ وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب ما يجوز أن يكون مهرا، رقم الحديث (٢٢٠٥).

¹ صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب قول الله تعالى: اَوَّاتُوا لِلنِّسَاءِ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴿١﴾، رقم الحديث (٥١٤٨)؛ وباب الصفرة للمتزوج، رقم الحديث (٥١٥٣)، وباب كيف يدعى للمتزوج، رقم الحديث (٥١٥٥)، وكتاب البيوع، رقم الحديث (٢٠٤٩)، وكتاب الدعوات، باب الدعاء للمتزوج، رقم الحديث (٦٣٨٦)؛ وصحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الصداق، رقم الحديث (١٤٢٧-٧٩)؛ وسنن أبي داود، كتاب النكاح، باب قلة المهر، رقم الحديث (٢١٠٩)؛ وجامع الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في الوليمة، رقم الحديث (١٠٩٤)، وكتاب البر والصلة، باب ما جاء في مواساة الأخ، رقم الحديث (١٩٣٣)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب النكاح، باب التزويج على نواة من ذهب، رقم الحديث (٣٣٥١) و(٣٣٥٢)، وباب دعاء من لم يشهد التزويج، رقم الحديث (٣٣٧٢)، وباب الرخصة في الصفرة عند التزويج، رقم الحديث (٣٣٧٣) و(٣٣٧٤)، باب الهدية لمن عرس، رقم الحديث (٣٣٨٨)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الوليمة، رقم الحديث (١٩٠٧)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٢٦٨٥) و(١٣٣٧٠)؛ وموطأ مالك، كتاب النكاح، باب ما جاء في الوليمة، رقم الحديث (١١٨١)؛ وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب في الوليمة، رقم الحديث (٢٢٠٨).

وله شاهد: من حديث جابر بن عبد الله عند مسلم^١.

غريب الحديث:

أثر صُفْرة: أثر طيب^٢.

النواة: اسم لخمسة دراهم، كما قيل للأربعين: أوقية، وللعشرين: نش، والنواة في الأصل: عَجْمَة التمرة^٣. وقال الترمذي: وقال أحمد بن حنبل: وزن نواة من ذهب: وزن ثلاثة دراهم وثلاث، وقال إسحاق: وزن نواة من ذهب: وزن خمسة دراهم^٤.

عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تُكَحِّتْ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَبَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ، وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ ابْنَتُهُ أَوْ أُخْتُهَا».

حديث حسن

تخريج الحديث:

رواه أبو داود واللفظ له، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، وعبد الرزاق، والطحاوي، والبيهقي من طرق عن ابن جُرَيْج، عن عمرو بن شعيب عن أبيه - شعيب بن محمد -، عن جده - عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما -^٥.

^١ صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى الدعوة، رقم الحديث (١٠٥-١٤٣٠)، وسنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في إجابة الدعوة، رقم الحديث (٣٧٤٠).

^٢ النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم، بيت الأفكار الدولية، الرياض، د.ت.

^٣ ابن الأثير، النهاية، ج ٥، ص ١١٦.

^٤ جامع الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في مواساة الأخ، رقم الحديث (١٩٣٣)؛ انظر: النووي، المنهاج، ص ٨٨٧.

^٥ سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئا، رقم الحديث (٢١٢٩)؛ وانجتهى للنسائي، كتاب النكاح، باب التزويج على نواة من ذهب، رقم الحديث (٣٣٥٣)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الشرط في النكاح، رقم الحديث (١٩٥٥)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٦٧٠٩)؛

الحكم على الحديث:

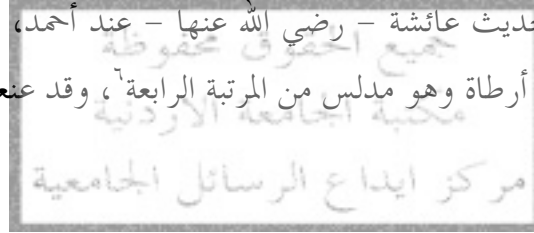
حديث حسن، من أجل والد عمرو بن شعيب: هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص: صدوق^١.

قال البيهقي: وذلك يوهم أن يكون ابن جريج لم يسمعه من عمرو^٢.

وقال الألباني: وهذا إسناد ضعيف؛ لأن ابن جريج مدلس وقد عنعنه^٣.

قلت: هو عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج المكي: مدلس من المرتبة الثالثة^٤، وإن كان مدلساً، فقد صرح بالتحديث عند النسائي والطحاوي، فانتفت شبهة تدليسه.

وله شاهد من حديث عائشة - رضي الله عنها - عند أحمد، والبيهقي^٥، إسنادهما ضعيف، فيه الحجّاج بن أرطاة وهو مدلس من المرتبة الرابعة^٦، وقد عنعنه.



والمصف لعبد الرزاق، كتاب النكاح، باب ما يشترط على الرجال من الحياء، رقم الحديث (١٠٧٨١)، = ج٦، ص ٢٠٤؛ وشرح مشكل الآثار للطحاوي، رقم الحديث (٤٤٧١)؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصداق، باب الشرط في المهر، رقم الحديث (١٤٤٢٨)، ج ٧، ص ٤٠٤؛ ومعرفة السنن والآثار للبيهقي، كتاب الصداق، باب الشرط في المهر، رقم الحديث (٤٣١٤)، ج ٥، ص ٣٩٠.

^١ ابن حجر، تقريب التهذيب، بعناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، رقم الحديث (٢٨٠٦)، ص ٢٠٩.

^٢ البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج ٥، ص ٣٩٠.

^٣ الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، رقم الحديث (١٠٠٧)، المجلد ٣، ص ٥٨.

^٤ المرتبة الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق عبدالغفار سليمان البنداري وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص ٩٥.

^٥ مسند أحمد، رقم الحديث (٢٤٩٠٩)؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصداق، باب الشرط في المهر، رقم الحديث (١٤٤٢٩)، ج ٧، ص ٤٠٤.

^٦ المرتبة الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والجاهيل، انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص ١٢١.

وأيضاً من حديثها عند عبدالرزاق^١، إسناده ضعيف، فيه المثنى بن الصباح وهو ضعيف^٢.

غريب الحديث:

الحباء: العطية^٣.

فقه الحديث:

قال الخطّابي: وهذا يُتَأَوَّل على ما يشترطه الولي لنفسه سوى المهر، وقد اختلف الناس في وجوبه، فقال سفيان الثوري ومالك بن أنس في الرجل ينكح المرأة على أن لأبيها كذا وكذا شيئاً اتفقا عليه سوى المهر أن ذلك كله للمرأة دون الأب، وكذلك روي عن عطاء وطاوس، وقال أحمد هو للأب ولا يكون ذلك لغيره من الأولياء؛ لأن يد الأب مبسوطة في مال الولد. وروي عن علي بن الحسين أنه زوج ابنته رجلاً واشترط لنفسه مالا، وعن مسروق أنه زوج ابنته رجلاً واشترط لنفسه عشرة آلاف درهم يجعلها في الحج والمساكين. وقال الشافعي إذا فعل ذلك فلها مهر المثل ولا شيء للولي^٤.

وقال الشوكاني: وفيه دليل على أن المرأة تستحق جميع ما يُذكر قبل العقد من صداق أو حباء وهو العطاء أو عدة بوعده، ولو كان ذلك الشيء مذكوراً لغيرها، وما يُذكر بعد عقد النكاح فهو لمن جُعِلَ له سواء كان ولياً أو غير ولي أو المرأة نفسها^٥.

^١ المصنف لعبد الرزاق، كتاب النكاح، باب ما يشترط على الرجال من الحباء، رقم الحديث (١٠٧٨٢)، ج ٦، ص ٢٠٤.

^٢ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٦٤٧١)، ص ٤٥٢.

^٣ ابن الأثير، النهاية، ج ١، ص ٣٢٥.

^٤ الخطّابي، معالم السنن شرح سنن أبي داود، ترقيم عبدالسلام عبدالشافعي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ج ٣، ص ١٨٥.

^٥ الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، تحقيق عز الدين خطاب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج ٦، ص ١٩٢.

المطلب الثالث

حق العشرة بالمعروف

ومن حق الزوجة على الزوج العشرة بالمعروف لقول الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^١، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُضَارَّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾^٢.

والعشرة بالمعروف تعني الملاطفة في القول والمعاملة معها والمبيت والنفقة على قدر الاستطاعة وتقتضي الصبر على اعوجاجها.

✽ ١/٨ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «استَوْصُوا بالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهُ كَسَرْتُهُ، وَإِنْ تَرَكْتُهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بالنِّسَاءِ».

حديث صحيح

مركز أيداع الرسائل الجامعية
جامعة الأردنية

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، والترمذي، وأحمد، والدارمي، من طرق عن أبي

هريرة رضي الله عنه.^٣

¹ سورة النساء، الآية (١٩).

² سورة الطلاق، الآية (٦).

³ صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته، رقم الحديث (٣٣٣١)؛ وكتاب النكاح، باب الإدارة مع النساء، رقم الحديث (٥١٨٤)، وباب الوصاة بالنساء، رقم الحديث (٥١٨٦)؛ وصحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم الحديث (١٤٦٨-٦٥٦٠)؛ وجامع الترمذي، أبواب الطلاق واللعان، باب ما جاء في مُدَاراة النساء، رقم الحديث (١١٨٨)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٩٥٢٤) و(٩٧٩٦) و(١٠٤٤٨) و(١٠٨٥٦)؛ وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب مُدَاراة الرجل أهله، رقم الحديث (٢٢٢٦).

وله شواهد: أولها: من حديث أبي ذر رضي الله عنه عند أحمد^١، رجاله ثقات رجال الصحيح غير نُعَيْم بن قَعْنَب الرِّياحي: مخضرم، ويقال: له صحبة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين^٢.

وثانيها: من حديث سُمرة بن جُنْدَب رضي الله عنه عند أحمد، صحَّحه شعيب الأرناؤوط^٣.

وثالثها: من حديث عائشة - رضي الله عنها - عند أحمد^٤، فيه عامر بن صالح وهو ابن عبد الله بن عروة بن الزبير: متروك الحديث^٥.

❖ ٢/٩ عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضًا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

حديث صحيح

مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، من طرق عن عائشة - رضي الله عنها^٦ - .

^١ مسند أحمد، رقم الحديث (٢١٣٣٩) و(٢١٤٥٤).

^٢ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٧١٧٣)، ص ٤٩٦؛ انظر: ابن حبان، كتاب الثقات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ج ٣، ص ٩١.

^٣ مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، رقم الحديث (٢٠٠٩٣).

^٤ المصدر السابق، رقم الحديث (٢٦٣٨٤).

^٥ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٣٠٩٦)، ص ٢٣٠.

^٦ صحيح البخاري، كتاب الهبة، باب هبة المرأة لغير زوجها وعقبتها، رقم الحديث (٢٥٩٣)، وكتاب الجهاد والسير، باب حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نسائه، رقم الحديث (٢٨٧٩)، وكتاب المغازي، باب حديث الإفك، رقم الحديث (٤١٤١)، وكتاب النكاح، باب القرعة بين النساء إذا أراد سفرا، رقم الحديث (٥٢١١)، وباب المرأة تمب يومها من زوجها لضرتها، وكيف يقسم ذلك، رقم الحديث (٥٢١٢)؛ وصحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب جواز هبتها نوبتها لضرتها، رقم الحديث (١٤٦٣)، وكتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة، رقم الحديث (٢٤٤٥)، وكتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، رقم =

فقه الحديث:

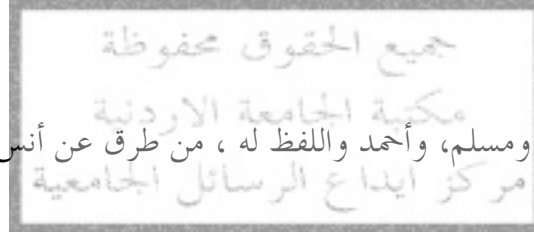
قال الشوكاني: مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر، وليس على عمومته، بل لتعين القرعة من يسافر بها، ويُجري القرعة أيضا فيما إذا أراد أن يقسم بين نسائه فلا يبدأ بأيّتهنّ شاء، بل يُقرعَ بينهما فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة إلا أن يرضين بتقديم من اختاره جاز بلا قرعة^١.

❁ ٣/١٠ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كَانَ رَجُلٌ يَسُوقُ بِأُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ يُقَالُ لَهُ: أَنْجَشَةُ^٢، فَاشْتَدَّ فِي السَّيَاقَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « يَا أَنْجَشَةُ، رُؤْيُكَ سَوْفًا بِالْقَوَارِيرِ ».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري، ومسلم، وأحمد واللفظ له، من طرق عن أنس بن مالك رضي الله عنه.^٣



=الحديث (٢٧٧٠)؛ وسنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في القَسَم بين النساء، رقم الحديث (٢١٣٨)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم الحديث (١٩٧٠)، وكتاب الأحكام، باب القضاء بالقرعة، رقم الحديث (٢٣٤٧)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٤٨٥٩) و(٢٥٦٢٣) و(٢٦٣٠٤)؛ وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب الرجل يكون عنده النسوة، رقم الحديث (٢٢١٢)، وكتاب الجهاد، باب في خروج النبي ﷺ مع بعض نسائه في الغزو، رقم الحديث (٢٤٢٧).

^١ الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٦، ص ٢٤٠.

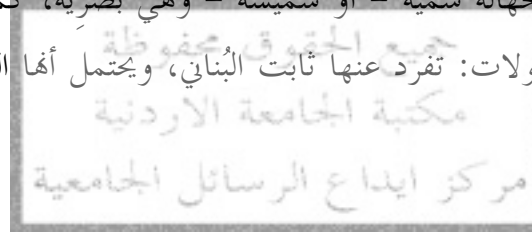
^٢ أنجشة: بفتح الهمز وسكون النون وفتح الجيم بعدها شين معجمة ثم هاء تأنيث، قال البلاذري: كان أنجشة حبشيا يكنى أبا مارية. ابن حجر، فتح الباري، ٣/٢٦٩١، بتصرف.

^٣ صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يُكره منه، رقم الحديث (٦١٤٩)، وباب ما جاء في قول الرجل: ويلك، رقم الحديث (٦١٦١)، وباب من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفا، رقم الحديث (٦٢٠٢)، وباب المعارض مندوحة عن الكذب، رقم الحديث (٦٢٠٩) و(٦٢١٠) و(٦٢١١)؛ وصحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب رحمة النبي ﷺ للنساء، رقم الحديث (٧٠) و(٧١) و(٧٢) و(٧٣) - (٢٣٢٣)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٢٠٤١) و(١٢٠٩٠) و(١٢٧٦١) و(١٢٩٣٥) و(١٢٧٦١) و(١٣١٤٤) و(١٣٣٧٧) و(١٣٦٤٢).

وله شواهد: أولها: من حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الدارمي^١ بلفظ: كَانَ غُلَامٌ يَسُوقُ بِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَنْجَشَةُ رُؤَيْدًا سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ»، فيه عبيدالله بن عبدالله أبو الخطاب، ذكره ابن حبان في الثقات^٢.

وثانيها: من حديث صفية بنت حيي - رضي الله عنها - عند أحمد^٣ قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، قال: حدثني شُمَيْسَةُ أَوْ سُمَيَّةٌ - قال عبدالرزاق: هو في كتابي: سُمَيَّةٌ - عن صفية بنت حيي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ بِنِسَائِهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، نَزَلَ رَجُلٌ، فَسَاقَ بِهِنَّ، فَاسْرَعَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَذَّاكَ سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ»،

إسناده ضعيف لجهالة سُمَيَّةٍ - أَوْ شُمَيْسَةَ - وهي بَصْرِيَّةٌ، كما ذكرها الذهبي في "الميزان" في النسوة المجهولات: تفرد عنها ثابت البناني، ويحتمل أنها التي روى عنها كثير بن زياد^٤.



❖ ١١/٤ عن عبدالله بن عمرو بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟». فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلْ، صُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ، فَإِنَّ لِحَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِرَوْحِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِرُزُوقِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَإِنَّ ذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ». فَشَدَّدْتُ فَشَدَّدَ عَلَيَّ. يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً؟ قَالَ: «فَصُمْ صِيَامَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا تَزِدْ عَلَيْهِ». قُلْتُ: وَمَا كَانَ صِيَامُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ قَالَ: «نِصْفُ

^١ سنن الدارمي، كتاب الاستيذان، باب في المزاح، رقم الحديث (٢٧٠٣).

^٢ ابن حبان، كتاب الثقات، ج ٢، ص ٢٩٨.

^٣ مسند أحمد، رقم الحديث (٢٦٨٦٦).

^٤ الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد معوض وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت،

الدَّهْرِ». فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ بَعْدَ مَا كَبِرَ: يَا لَيْتَنِي قَبِلْتُ رُحْصَةَ النَّبِيِّ ﷺ .

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، والنسائي، من طرق عن عبد الله بن عمرو بن العاص^١.

❁ ٥/١٢ عن الأسود قال: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مِهْنَةٍ أَهْلِهِ، تَعْنِي خِدْمَةَ أَهْلِهِ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ .

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، والترمذي، وأحمد، من طرق عن شعبة بن الحجاج، عن الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم بن يزيد بن قيس، عن الأسود بن يزيد بن قيس، عن عائشة - رضي الله عنها^٢ - .

^١ صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب حق الضيف في الصوم، رقم الحديث (١٩٧٤)، وباب حق الجسم في الصوم، رقم الحديث (١٩٧٥)، وباب حق الأهل في الصوم، رقم الحديث (١٩٧٧)، وكتاب النكاح، باب لزوجك عليك حقاً، رقم الحديث (٥١٩٩)، وكتاب الأدب، باب حق الضيف، رقم الحديث (٦١٣٤)؛ وصحيح مسلم، كتاب الصيام، باب النهي، عن صوم الدهر لمن تضرر به، رقم الحديث (١٨٢) و(١٨٦) و(١٩٣) - (١١٥٩)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب الصيام، باب صوم يوم وإفطار يوم...، رقم الحديث (٢٣٩١).

^٢ صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج، رقم الحديث (٦٧٦)، وكتاب النفقات، باب خدمة الرجل في أهله، رقم الحديث (٥٣٦٣)، وكتاب الأدب، باب كيف يكون الرجل في أهله، رقم الحديث (٦٠٣٩)؛ وجامع الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم الحديث (٢٤٨٩)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٤٢٢٦) و(٢٤٩٤٨) و(٢٥٧١٠).

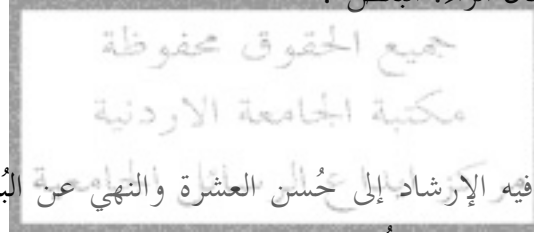
❁ ٦/١٣ عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ ». أَوْ قَالَ: « غَيْرُهُ ». حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه مسلم واللفظ له، وأحمد، من طرق عن عبد الحميد ابن جعفر، عن عمران ابن أبي أنس، عن عمر ابن الحكم، عن أبي هريرة رضي الله عنه ^١.

غريب الحديث

يَفْرَكُ: قال النووي: قال أهل اللغة: فَرَكه بكسر الراء يَفْرَكُ بفتحها إذا أَبْغَضَهُ، وَالْفَرَكُ بفتح الفاء وإسكان الراء: البغض ^٢.



فقه الحديث:

قال الشوكاني: فيه الإرشاد إلى حُسن العشرة والنهي عن البغض للزوجة بمجرد كراهة خُلُقٍ من أخلاقها، فإنها لا تخلو مع ذلك عن أمر يرضاه منها، وإذا كانت مشتملة على المحبوب والمكروه، فلا ينبغي ترجيح مقتضي الكراهة على مقتضي المحبة ^٣.

❁ ٧/١٤ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: « فَأَتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوْنَهُ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » ^٤.

حديث صحيح

^١ صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم الحديث (١٤٦٩)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٨٣٦٣).

^٢ النووي، المنهاج، ص ٩٢١.

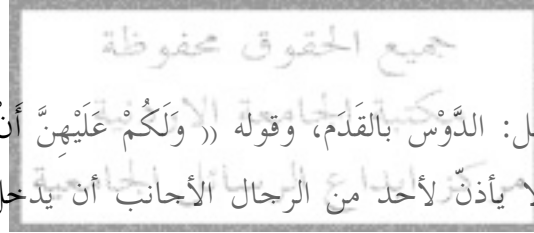
^٣ الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٦، ص ٢٢٦.

^٤ نقلت جزءاً من الحديث الطويل ذكر النساء.

تخريج الحديث:

رواه مسلم واللفظ له، وأبو داود، وابن ماجه، والدارمي، من طرق عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه^١.

وله شاهد من حديث معاوية بن حيدة القشيري رضي الله عنه عند أبي داود، وابن ماجه، وأحمد، وابن حبان، والحاكم^٢، بلفظ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ أَوْ اكْتَسَبْتَ، وَلَا تَضْرِبَ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحَ، وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». حديث صحيح، وإسناده حسن، من أجل حكيم بن معاوية القشيري: صدوق^٣، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني^٤.



غريب الحديث:

الوطء: في الأصل: الدَّوْسُ بِالْقَدَمِ، وقوله «وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ» أي لا يأذن لأحد من الرجال الأجانب أن يدخل عليهن، فيتحدث إليهن^٥.

^١ صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم الحديث (١٢١٨)؛ وسنن أبي داود، كتاب المناسك، باب صفة حجة النبي ﷺ، رقم الحديث (١٩٠٥)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب حجة رسول الله ﷺ، رقم الحديث (٣٠٧٤)؛ وسنن الدارمي، كتاب المناسك، باب في سنة الحج، رقم الحديث (١٨٥٦).

^٢ سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في حق المرأة على زوجها، رقم الحديث (٢١٤٢) و(٢١٤٣) و(٢١٤٤)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب حق المرأة على الزوج، رقم الحديث (١٨٥٠)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٠٠١١) و(٢٠٠٢٢) و(٢٠٠٤٥)؛ وصحيح ابن حبان، كتاب النكاح، باب معاشره الزوجين، رقم الحديث (٤١٧٥) ج ٩، ص ٤٨٢؛ والمستدرک للحاكم، كتاب النكاح، رقم الحديث (٢٧٦٤)، ج ٢، ص ٢٠٤.

^٣ ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (١٤٧٨)، ص ١١٦.

^٤ الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ج ٧، ص ٩٨.

^٥ ابن الأثير، النهاية، ج ٥، ص ١٧٤-١٧٥.

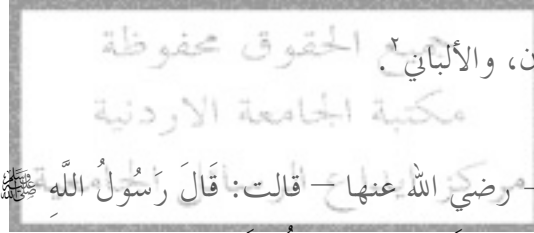
✽ ٨/١٥ عن عائشة - رضي الله عنها -، أَنَّهَا كَانَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، قَالَتْ: فَسَابَقْتُهُ فَسَبَقْتُهُ عَلَى رِجْلِيٍّ، فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ سَابَقْتُهُ فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: « هَذِهِ بِتِلْكَ السَّبَقَةِ ».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه أبو داود واللفظ له، وابن ماجه، وأحمد، وابن حبان، والشافعي، والحميدي، وابن الجعد، وابن أبي شيبة، والنسائي في "الكبرى"، والطبراني، والبيهقي، من طرق عن عائشة - رضي الله عنها -^١.

الحكم على الحديث:



✽ ٩/١٦ عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي، وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ ». حديث صحيح

¹ سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في السَّبَقِ عَلَى الرَّجُلِ، رقم الحديث (٢٥٧٨)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب حسن معاشرَةِ النساء، رقم الحديث (١٩٧٩)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٤١١٨) و(٢٤١١٩) و(٢٤٩٨١) و(٢٥٤٨٨) و(٢٦٢٥٢) و(٢٦٢٧٧) و(٢٦٣٩٨)؛ وصحيح ابن حبان، كتاب السير، باب السبق، رقم الحديث (٤٦٩١)؛ والسنن المأثورة للشافعي، كتاب البيوع، رقم الحديث (٢٧٩)؛ ومسنند الحميدي، رقم الحديث (٢٦١)؛ ومسنند ابن الجعد، رقم الحديث (٣٣٣١)؛ والكتاب المصنف لابن أبي شيبة، كتاب السير، باب السباق على الأقدام، رقم الحديث (٣٣٥٧٩)؛ والسنن الكبرى للنسائي، كتاب عشرة النساء، باب مسابقة الرجل زوجته، رقم الحديث (٨٩٤٢)؛ والمعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث (١٢٥)، ج ٢٣، ص ٤٧؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب السبق والرمي، باب ما جاء في المسابقة بالعدو، رقم الحديث (١٩٧٥٨).

² الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ٢، ص ١١٨؛ وصحيح سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٥٨؛ وإرواء الغليل، ج ٥، ص ٣٢٧؛ وسلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، رقم الحديث (١٣١).

تخريج الحديث:

رواه الترمذي واللفظ له، والدارمي، وابن حبان، من طريق محمد بن يوسف، عن سفيان الثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه - عروة بن الزبير -، عن عائشة - رضي الله عنها -^١. أما الدارمي فليس عنده الجملة الوسطى منه^٢.

الحكم على الحديث:

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح من حديث الثوري، ما أقل من رواه عن الثوري. وقال الألباني: وإسناده صحيح على شرط الشيخين^٣.

وله شواهد: أولها: من حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - عند ابن ماجه^٤ بلفظ: «خياركم خياركم لنسائهم»، قال البوصيري: هذا إسناده صحيح رجاله ثقات^٥، وصححه الألباني^٦.

وثانيها: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الترمذي بلفظ: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً، وخياركم خياركم لنسائهم خلقاً»^٧، صححه السيوطي^٨، وقال الألباني:

^١ جامع الترمذي، أبواب المناقب، باب في فضل أزواج النبي ﷺ، رقم الحديث (٣٨٩٥)؛ وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب في حسن معاشرة النساء، رقم الحديث (٢٢٦٤)؛ وصحيح ابن حبان، كتاب النكاح، باب معاشرة الزوجين، رقم الحديث (٤١٧٧)، ج ٩، ص ٤٨٤.

^٢ أي دون لفظ: «وأنا خيركم لأهلي».

^٣ الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد ١، القسم ١، ص ٥٧٦.

^٤ سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب حسن معاشرة النساء، رقم الحديث (١٩٧٨).

^٥ البوصيري، مصباح الزجاجة، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ، ج ٢، ص ١١٨.

^٦ الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٥٨.

^٧ جامع الترمذي، أبواب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، رقم الحديث (١١٦٢).

^٨ السيوطي، الجامع الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.، رقم الحديث (١٤٤١)، ج ١، ص ٨٩.

حسن صحيح^١، قلت: إسناده حسن من أجل محمد بن عمرو - وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي -: صدوق حسن الحديث، كما قال الذهبي، فقد وثقه النسائي، وابن معين في أكثر الروايات، وقال يحيى بن سعيد القطان: صالح ليس بأحفظ الناس للحديث، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ، وقال ابن عدي: له حديث صالح^٢.

وثالثها: من حديث عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - عند ابن ماجه^٣، دون الجملة الأخيرة^٤. قال البوصيري: هذا إسناده ضعيف، عمارة بن ثوبان ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عبد الحق ليس بالقوي، فرد ذلك عليه ابن القطان، وقال عبدالحق ليس بالقوي، وقال: إنما هو مجهول الحال، وجعفر بن يحيى قال ابن المديني: شيخ مجهول، وقال ابن القطان الفاسي: مجهول الحال، وذكره ابن حبان في الثقات^٥. قال ابن حجر في عمارة بن ثوبان: مستور^٦، وفي جعفر بن يحيى: مقبول^٧.

❖ ١٠/١٧ عن عائشة - رضي الله عنها -، قالت: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُوَ عَرُوسٌ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ، جُنَّ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ فَأَخْبَرْنَ عَنْهَا، قَالَتْ: فَتَنَكَّرْتُ وَتَنَقَّبْتُ فَذَهَبْتُ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ عَيْنِي فَعَرَفَنِي، قَالَتْ: فَالْتَفَتَ فَاسْرَعْتُ الْمَشْيَ فَأَدْرَكَنِي فَاحْتَضَنَنِي، فَقَالَ: «كَيْفَ رَأَيْتِ؟» قَالَتْ: قُلْتُ: أُرْسِلُ، يَهُودِيَّةٌ وَسَطَ يَهُودِيَّاتٍ!

حديث ضعيف

^١ الألباني، صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ج ١، ص ٥٩٤، والمقصود بـ "حسن صحيح" عند الألباني: حسن لذاته صحيح لغيره.

^٢ المزي، تهذيب الكمال، رقم الترجمة (١٤٤٦)، ج ٦، ص ٤٦٠، وشعيب الأرناؤوط وآخر، تحرير تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٦١٨٨)، ج ٣، ص ٢٩٩.

^٣ سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب حسن معاشره النساء، رقم الحديث (١٩٧٧).

^٤ أي دون لفظ: «وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ».

^٥ البوصيري، مصباح الزجاجة، ج ٢، ص ١١٧؛ انظر ترجمة عمارة بن ثوبان في كتاب الثقات، ج ٤، ص ١٦٣، وترجمة جعفر بن يحيى فيه، ج ٣، ص ٢٥٤.

^٦ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٤٨٣٩)، ص ٣٤٧.

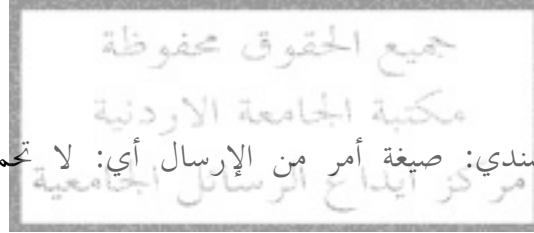
^٧ المصدر السابق، رقم الترجمة (٩٦٢)، ص ٨١.

تخريج الحديث:

رواه ابن ماجه عن أبي بَدْرٍ عَبَّاد بن الوليد، عن حَبَّان بن هِلَال، عن مُبَارَك بن فَضَالَةَ، عن عَلِيٍّ بن زَيْدٍ، عن أُمِّ محمد، عن عائشة - رضي الله عنها -^١.

الحكم على الحديث:

حديث ضعيف، قال البوصيري: هذا إسناد فيه علي بن زَيْد بن جُدْعَان وهو ضعيف^٢، وفي "التقريب": ضعيف أيضاً^٣. أم محمد هي أمية بنت عبدالله، ويقال: أمينة، وهي أم محمد امرأة والد علي بن زيد بن جدعان، وليست بأمه^٤، وذكرها الذهبي في النسوة المجهولات^٥. والحديث ضعفه الألباني^٦.



غريب الحديث:

أُرْسِلَ: قال السندي: صيغة أمر من الإرسال أي: لا تحملها، والمراد إظهار الكراهة^٧.

^١ سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب حسن معاشره النساء، رقم الحديث (١٩٨٠).

^٢ البوصيري، مصباح الزجاجة، ج ٢، ص ١١٨.

^٣ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٤٧٣٤)، ص ٣٤٠.

^٤ المصدر السابق، رقم الترجمة (٨٥٣٩)، ص ٦٦٢.

^٥ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٧، ص ٤٦٦.

^٦ الألباني، ضعيف سنن ابن ماجه، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص ١٥٠.

^٧ السندي، سنن ابن ماجه بحاشية السندي، تحقيق مكتبة تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، ط ٥،

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ج ٢، ص ٤٧٩.

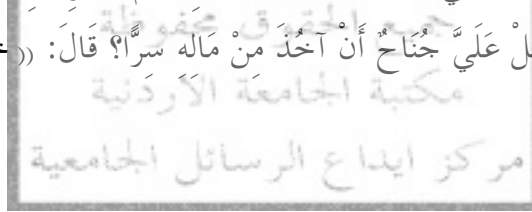
المطلب الرابع

حق النفقة

إن النفقة تلزم الزوج من حين عقد الزواج، يعدّها لها المسكن والمتاع، ويوفر لها الطعام والشراب والكسوة، ولا تُلزم الزوجة ولو كانت ذات مال أن تنفق على نفسها شيئاً من مالها، قليلاً أو كثيراً إلا أن تتطوع به عن طيب نفس منها، ولا يحق للزوج أن يجبرها على شيء من هذا، حتى ولو كانت ذات مال وزوجها فقير. قال الله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^١.

✽ ١/١٨ عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: هُنْدُ أُمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ سِرًّا؟ قَالَ: «خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكِ مَا يَكْفِيكِ بِالْمَعْرُوفِ».

حديث صحيح



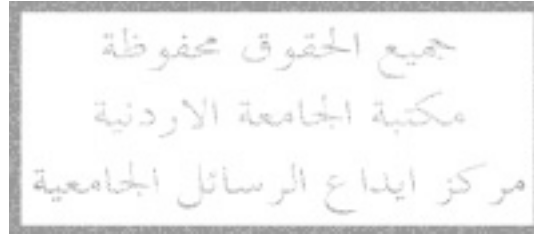
تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، من طرق عن عروة بن الزبير، عن عائشة - رضي الله عنها -^٢.

^١ سورة الطلاق، الآية (٦).

^٢ صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب من أجرى أمر الأمصار، رقم الحديث (٢٢١١)، وكتاب المظالم، باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه، رقم الحديث (٢٤٦٠)، وكتاب مناقب الأنصار، باب ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة رضي الله عنها، رقم الحديث (٣٨٢٥)، وكتاب النفقة، باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد، رقم الحديث (٥٣٥٩)، وباب إذا لم ينفق الرجل، فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف، رقم الحديث (٥٣٦٤)، وباب ١ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ، رقم الحديث (٥٣٧٠)، وكتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ؟، رقم الحديث (٦٦٤١)، وكتاب الأحكام، باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه، رقم الحديث (٧١٦١)، وباب القضاء على الغائب، رقم الحديث (٧١٨٠)؛ وصحيح مسلم، كتاب الأفضية، باب قضية هند، رقم الحديث (٧-٩-١٧١٤)؛ وسنن أبي داود، أبواب الإجارة، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، رقم الحديث (٣٥٣٢) و(٣٥٣٣)؛ والمنتقى للنسائي، كتاب أداب القضاة، باب قضاء الحاكم على الغائب إذا عرفه، رقم الحديث (٥٤٢٠)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب ما=

❖ ٢/.. عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوْنَهُ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»^١.
حديث صحيح



=للرأة من مال زوجها، رقم الحديث (٢٢٩٣)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (٢٤١١٧) و(٢٤٢٣١) و(٢٥٧١٣) و(٢٥٨٨٨)؛ وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب في وجوب نفقة الرجل على أهله، رقم الحديث (٢٢٦٣).

^١ قد سبق تخريجه برقم (٧/١٤).

المطلب الخامس

حق القسم والعدل بين الزوجات

إذا كان الرجل متزوجاً أكثر من واحدة، فإن العدالة تتضاعف شعبها، فلا يعاملها بالعدل بالنسبة لنفسه فقط، بل يعاملها بالمساواة مع الزوجة الأخرى، فيساوي بينهما في المسكن والكسوة والمطعم، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي آلِيَتِنَا فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ۝﴾^١.

❖ ١/.. عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضًا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^٢.
حديث صحيح

❖ ٢/١٩ عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ.
حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، ومالك، والدارمي، من طرق عن أنس بن مالك رضي الله عنه^٣.

^١ سورة النساء، الآية (٣).

^٢ قد سبق تخريجه برقم (٢/٩).

^٣ صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب إذا تزوج البكر على الثيب، رقم الحديث (٥٢١٣)، وباب إذا تزوج الثيب على البكر، رقم الحديث (٥٢١٤)؛ وصحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف، رقم الحديث (١٤٦١)؛ وسنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في المقام=

وله شاهد من حديث أم سلمة - رضي الله عنها - عند مسلم^١ بلفظ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ، أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي».

فقه الحديث

قال الشوكاني: وأحاديث الباب تدل على أن البكر تُؤثّر بسبع والثيب بثلاث. قيل: وهذا في حق من كان له زوجة قبل الجديدة. وقال ابن عبد البر حاكيا عن جمهور العلماء: إن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف وسواء كان عنده زوجة أم لا. وحكى النووي أنه يُستحب إذا لم يكن عنده غيرها وإلا فيجب. قال في "الفتح": وهذا يوافق كلام أكثر الأصحاب. واختار النووي أن لا فرق وإطلاق الشافعي يُعضّده^٢.

جميع الحقوق محفوظة

❖ ٣/٢٠ عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ، فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَذِهِ زَيْنَبُ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَتَقَالَوْنَا حَتَّى اسْتَحَبَّتَا، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا، فَقَالَ: اخْرُجْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْآنَ يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ بِي وَيَفْعَلُ. فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَتَصْنَعِينَ هَذَا.

حديث صحيح

= عند البكر، رقم الحديث (٢١٢٣) و(٢١٢٤)؛ وجامع الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب، رقم الحديث (١١٣٩)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الإقامة على البكر والثيب، رقم الحديث (١٩١٦)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (١١٩٥٢)؛ وموطأ مالك، كتاب النكاح، باب المقام عند البكر والأيم، رقم الحديث (١١٤٨)؛ وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب الإقامة عند الثيب والبكر إذا بنى بهما، رقم الحديث (٢٢١٣).

^١ صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف، رقم الحديث (١٤٦٠).

^٢ الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٦، ص ٢٣٦-٢٣٧.

تخريج الحديث:

رواه مسلم واللفظ له، وأحمد، من طرق عن أنس بن مالك رضي الله عنه.^١

غريب الحديث:

استَحَبَّتْ: قال النووي: من السخب وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها.^٢

❁ ٤/٢١ عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ». حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه أبو داود واللفظ له، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، والحاكم، وأبو داود الطيالسي، والبيهقي، من طرق عن همام بن يحيى، عن قتادة بن دعامة، عن التَّضَرُّ بن أنس، عن بَشِير بن نَهَيْك، عن أبي هريرة رضي الله عنه.^٣

^١ صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب القسم بين الزوجات، رقم الحديث (١٤٦٢)؛ ومسنده أحمد، رقم الحديث (١٢٠١٤) و(١٣١٣٦).

^٢ النووي، المنهاج، ص ٩١٦.

^٣ سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم الحديث (٢١٣٣)؛ وجامع الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم الحديث (١١٤١)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم الحديث (٣٩٤٢)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم الحديث (١٩٦٩)؛ ومسنده أحمد، رقم الحديث (٧٩٣٦) و(٨٥٦٥) و(١٠٠٩٠)؛ وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب في العدل بين النساء، رقم الحديث (٢٢١٠)؛ والمستدرک للحاكم، كتاب النكاح، رقم الحديث (٢٧٥٩)؛ ومسنده أبي داود الطيالسي، رقم الحديث (٢٤٥٤)، ص ٣٢٢؛ والسنن الكبرى للنسائي، كتاب القسم والنشوز، باب الرجل لا يفارق التي رغب عنها ولا يعدل لها، رقم الحديث (١٤٧٣٨)؛ ومعرفة السنن والآثار للبيهقي، كتاب الصداق، باب ١ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ، رقم الحديث (٤٣٧١).

الحكم على الحديث:

حديث صحيح، صحّحه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، قال ابن حجر في "التلخيص": وإسناده على شرط الشيخين، قاله الحاكم وابن دقيق العيد، واستغربه الترمذي مع تصحيحه، وقال عبدالحق: هو خير ثابت؛ لكن عليه أن هماما تفرد به، وأن هماما رواه عن قتادة فقال: كان يقال^١. وقال الترمذي: وحديث همام أشبه وهو ثقة حافظ^٢. والحديث أيضا صحّحه السيوطي^٣، والألباني^٤.

فقه الحديث:

قال الخطّابي^٥: في هذا دلالة على تأكيد وجوب القسم بين الضرائر الحرائر، وإنما المكروه من الميل هو ميل العشرة الذي يكون معه بخس الحق، دون ميل القلوب، فإن القلوب لا تملك، فكان رسول الله ﷺ يُسوِّي في القسم بين نسائه ويقول: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تُؤَاخِذْنِي فِيمَا لَا أَمْلِكُ»^٦، وفي هذا نزل قوله تعالى: **وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ**^٧.

^١ ابن حجر، تلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق عادل أحمد عبدالرحمن وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ج ٣، ص ٤٢٦.

^٢ الترمذي، علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزه ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، عمان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ج ١، ص ٤٤٩.

^٣ السيوطي، الجامع الصغير، رقم الحديث (٨٢٦)، ج ١، ص ٥٧.

^٤ الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٩٣.

^٥ الخطّابي، معالم السنن، ج ٣، ص ١٨٨.

^٦ سوف يأتي تخرجه بعد قليل.

^٧ سورة النساء، الآية (١٢٩).

❁ ٥/٢٢ عن عائشة - رضي الله عنها - : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذِهِ قِسْمَتِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تُلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ».

حديث ضعيف

تخريج الحديث:

رواه الترمذي واللفظ له، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، وابن حبان، وابن أبي شيبة، والبيهقي، من طرق عن حماد بن سلمة، عن أيوب السخيتي، عن أبي قلابة، عن عبدالله بن يزيد - رضيع عائشة -، عن عائشة - رضي الله عنها -^١.

ورواه أبو داود، والدارمي، والحاكم، والطحاوي، من طرق عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبدالله بن يزيد الخطمي، عن عائشة - رضي الله عنها -^٢، فيه وهم، قال شعيب الأرناؤوط وغيره: وقد نُسب عبدالله بن يزيد في بعض الروايات بالخطمي، وهو وهم، فعبدالله بن يزيد الخطمي لا تعرف له رواية عن عائشة، ولا يعرف أن أبا قلابة قد روى عنه، وأما الراوي عن عائشة، فإنما هو عبدالله بن يزيد رضيع عائشة، وهو الذي روى عنه أبو قلابة، وقد ذكر الحافظ وشيخه المزي هذا الحديث في ترجمته^٣.

^١ جامع الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الزوجات، رقم الحديث (١١٤٠)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم الحديث (٣٩٤٣)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم الحديث (١٩٧١)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (٢٥١١١)؛ وصحيح ابن حبان، كتاب النكاح، باب القسم، رقم الحديث (٤٢٠٥)؛ والكتاب المصنف لابن أبي شيبة، كتاب النكاح، باب ما قالوا في العدل بين النساء، رقم الحديث (١٧٥٣٥)؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب القسم والنشوز، باب ما جاء في قول الله ﷻ: «وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ امْتِيلٍ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ»، رقم (١٤٧٤٥).

^٢ سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم الحديث (٢١٣٤)؛ وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب في القسمة بين النساء، رقم الحديث (٢٢١١)؛ والمستدرک للحاكم، كتاب النكاح، رقم الحديث (٢٧٦١)؛ وشرح مشكل الآثار للطحاوي، رقم الحديث (٢٣٣).

^٣ مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، رقم الحديث (٢٥١١١)؛ انظر: المزي، تهذيب الكمال، ج ٤، ص ٣٢٤؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٢٨٥.

الحكم على الحديث:

صحّحه ابن حبان، والسيوطي^١، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

قال الترمذي: حديث عائشة هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن يزيد، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقسم. ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أيوب، عن أبي قلابة مرسلًا: أن النبي ﷺ كان يقسم، وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة^٢. وقال في "علله الكبير": سألت محمداً (البخاري) عن هذا الحديث، فقال: رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة مرسلًا^٣.

قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص": وأعله النسائي والترمذي والدارقطني بالإرسال، وقال أبو زرعة: لا أعلم أحداً تابع حماد بن سلمة على وصله^٤. وأيد ابن أبي حاتم أبا زرعة بقوله: روى ابن علية، عن أيوب، عن أبي قلابة، قال: كان رسول الله يقسم بين نسائه. الحديث، مرسل^٥.

والحديث ضعّفه الألباني، وقال: فقد اتفق حماد بن زيد وإسماعيل بن علية على إرساله، وكل منهما أحفظ وأضبط من حماد بن سلمة، فروايتهما أرجح عند المخالفة، لا سيما إذا اجتمعا عليها^٦.

^١ السيوطي، الجامع الصغير، رقم الحديث (٧١٢٧)، ج ٢، ص ٤٣٨.

^٢ جامع الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الزوجات، رقم الحديث (١١٤٠).

^٣ الترمذي، علل الترمذي الكبير، ج ١، ص ٤٤٨.

^٤ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج ٣، ص ٢٩٥.

^٥ ابن أبي حاتم الرازي، العلل، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ج ١، ص ٤٢٥؛ انظر:

الكتاب المصنف لابن أبي شيبة، كتاب النكاح، باب ما قالوا في العدل بين النسوة، رقم الحديث (١٧٥٣٤).

^٦ الألباني، إرواء الغليل، ج ٧، ص ٨٢؛ انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبد الرحيم

سعيد، دار الرازي، عمّان، ط ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ج ٢، ص ٦٩٩ - ٧٠٢.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني

الحقوق المتعلقة بالطلاق

المطلب الأول

حق مفارقة الزوج

لقد أعطى الإسلام للمرأة حق مفارقة الزوج أو حق الخلع، بمعنى أن لها أن تطلب إنهاء عقد الزواج إذا لم تستقم الحياة والمعاشة بالمعروف بينهما، فإن الإسلام شرع للزوجة أن تفتدي نفسها، وأن تتفق على الانفصال في نظير مبلغ معين، قال الله تعالى: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ وَلَا يُحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^١.

❖ ١/٢٣ عن ابن عباس رضي الله عنه: أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، مَا أَعْتَبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟». قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، والنسائي، وابن ماجه، من طرق عن عكرمة، عن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما -^٢.

^١ سورة البقرة، الآية (٢٢٩).

^٢ صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه؟، رقم الحديث (٥٢٧٣-٥٢٧٧)؛ والجمعي للنسائي، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع، رقم الحديث (٣٤٦٣)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب المختلة تأخذ ما أعطاه، رقم الحديث (٢٠٥٦).

وله شواهد: أولاها: من حديث حبيبة بنت سهل الأنصارية - رضي الله عنها - عند أبي داود^١، صححه الألباني^٢.

وثانيها: من حديث عائشة - رضي الله عنها - عند أبي داود^٣، صححه الألباني^٤.

وثالثها: من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عند ابن ماجه^٥، قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لتدليس الحجاج وهو ابن أرتأة^٦، وضعفه الألباني^٧.

❖ ٢/٢٤ عن ثوبان بن بُجْدُد رضي الله عنه^٨ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ، فَحَرَّامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه أبو داود واللفظ له، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، وابن حبان، والحاكم، وابن أبي شيبة، وابن الجارود، والبيهقي، من طرق عن أيوب السخيتاني، عن أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرهمي، عن أبي أسماء عمرو بن مرثد الرحبي، عن ثوبان بن بجد رضي الله عنه^٩.

^١ سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في الخلع، رقم الحديث (٢٢٢٧).

^٢ الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٧.

^٣ سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في الخلع، رقم الحديث (٢٢٢٨).

^٤ الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٨.

^٥ سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب المختلعة تأخذ ما أعطها، رقم الحديث (٢٠٥٧).

^٦ البوصيري، مصباح الزجاجة، ج ٢، ص ١٢٨.

^٧ الألباني، ضعيف سنن ابن ماجه، ص ١٥٧.

^٨ هو مولى رسول الله ﷺ؛ انظر: ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، اعتنى بتصحيحها عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ج ١، ص ٣٦٦؛ وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ج ١، ص ٥٢٧.

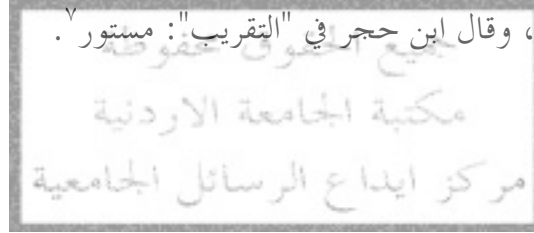
^٩ سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في الخلع، رقم الحديث (٢٢٢٦)؛ وجامع الترمذي، أبواب الطلاق واللعان، باب ما جاء في المختلعات، رقم الحديث (١١٨٧)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب كراهية =

ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع، عن سفيان الثوري، عن خالد الحذاء وأيوب، عن أبي قلابة عن النبي ﷺ معضلاً^١.

الحكم على الحديث:

قال الترمذي: حديث حسن، وصححه ابن حبان، والحاكم ووافقه الذهبي، وصححه الألباني وقال: هو على شرط مسلم^٢.

وفي الباب عن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - عند ابن ماجه^٣، وإسناده ضعيف، كما قال البوصيري^٤ والألباني^٥، فيه عُمارة بن ثوبان الحجازي وهو مجهول، قال ابن حجر في "التهذيب": قال ابن المديني: عُمارة بن ثوبان لم يرو عنه غير جعفر بن يحيى^٦، فتفرد بالرواية عنه جعفر، وقال ابن حجر في "التقريب": مستور^٧.



=الخلع للمرأة، رقم الحديث (٢٠٥٥)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٢٤٤٠)؛ وسنن الدارمي، كتاب الطلاق، باب النهي عن أن تسأل المرأة زوجها طلاقها، رقم الحديث (٢٢٧٤)؛ وصحيح ابن حبان، كتاب النكاح، باب معاشره الزوجين، رقم (٤١٨٤)؛ والمستدرك للحاكم، كتاب النكاح، رقم الحديث (٢٨٠٩)؛ والكتاب المصنف لابن أبي شيبة، كتاب الطلاق، باب ما كره من الكراهية للنساء أن يطلبن الخلع، رقم الحديث (١٩٢٥٢)؛ والمنتقى لابن الجارود، كتاب الطلاق، باب في الخلع، رقم الحديث (٧٤٨)؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الخلع والطلاق، باب ما يكره للمرأة من مسألتها طلاق زوجها، رقم الحديث (١٤٨٦٠).

^١ الكتاب المصنف لابن أبي شيبة، كتاب الطلاق، باب ما كره من الكراهية للنساء أن يطلبن الخلع، رقم الحديث (١٩٢٥١).

^٢ الألباني، إرواء الغليل، ج٧، ص ١٠٠.

^٣ سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب كراهية الخلع للمرأة، رقم الحديث (٢٠٥٤).

^٤ البوصيري، مصباح الزجاجة، ج٢، ص ١١٧.

^٥ الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، رقم الحديث (٤٧٧٧).

^٦ ابن حجر، تهذيب التهذيب، رقم الترجمة (٥٦٦٥)، ج٤، ص ٢٤٧.

^٧ المصدر السابق، رقم الترجمة (٤٨٣٩)، ص ٣٤٧.

وفيه جعفر بن يحيى بن ثوبان وهو مقبول^١، وقال علي ابن المديني: شيخ مجهول لم يرو عنه غير أبي عاصم^٢.

غريب الحديث:

البأس: قال المناوي: الشدة، أي: في غير حالة شدة تدعوها وتُلجئها إلى المفارقة^٣.

«فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ» قال المباركفوري: أي ممنوع عنها؛ وذلك على نَهَج الوعيد، والمبالغة في التهديد، أو وقوع ذلك متعلق بوقت دون وقت؛ أي لا تجدد رائحة الجنة أول ما وجدها المحسنون، أو لا تجدد أصلاً؛ وهذا من المبالغة في التهديد^٤.

فقه الحديث

يفهم من هذا الحديث أن الشرع أباح للمرأة أن تطلب المفارقة في حالة شدة تدعوها وتُلجئها إلى المفارقة بسبب الشقاق والنزاع الذي لم يحقق مقصود الشرع في بناء الأسرة على المودة والرحمة، أو بسبب العيوب، أو عدم الإنفاق، أو غير ذلك.

^١ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٩٦٢)، ص ٨١.

^٢ المزني، تهذيب الكمال، رقم الترجمة (٩٤٥)، ج ١، ص ٤٧٩.

^٣ المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشر النذير، تصحيح أحمد عبدالسلام، دار الكتب

العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج ٣، ص ١٧٨.

^٤ المباركفوري، تحفة الأحوذى، ج ٤، ص ٤١٠.

المطلب الثاني

حق حرية العودة إلى مطلقها

لقد منح الإسلام المرأة حرية عودتها إلى زوجها إذا طلقها، ولو لم يرد أهلها ذلك، لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾^١.

❖ ١/٢٥ عن الحسن البصري أَفَلَا تَعْضُلُوهُنَّ، قال: حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ، قَالَ: زَوَّجْتُ أُخْتًا لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا، حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يَخْطُبُهَا، فَقُلْتُ لَهُ: زَوَّجْتُكَ وَفَرَّشْتُكَ وَأَكْرَمْتُكَ، فَطَلَّقْتُهَا، ثُمَّ جِئْتُ تَخْطُبُهَا، لَا وَاللَّهِ لَا تَعُودُ إِلَيْكَ أَبَدًا. وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: أَفَلَا تَعْضُلُوهُنَّ، فَقُلْتُ: الْآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، وأبو داود، والترمذي، من طرق عن الحسن البصري عن معقل بن يسار رضي الله عنه^٢.

¹ سورة البقرة، الآية (٢٣٢).

² صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب من قال: لا نكاح إلا بولي، رقم الحديث (٥١٣٠)، وكتاب التفسير، باب ١ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ، رقم الحديث (٤٥٢٩)، وكتاب الطلاق، باب ١ وَيُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ، رقم الحديث (٥٣٣٠) و(٥٣٣١)؛ وسنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في العضل، رقم الحديث (٢٠٨٧)؛ وجامع الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم الحديث (٢٩٨١).

المطلب الثالث

حق حضانة الأولاد

لقد قرر الشارع الحضانة للمرأة؛ لأنها أكثر قدراً من الرجل على رعاية شؤون الأطفال، فتندفع ذاتية لإرضاعهم وإطعامهم وخدمتهم وتنظيفهم.

✽ ١/٢٦ عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَاعَنَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ، فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ. حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، ومالك، والدارمي، من طرق عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه.
مركز أيداع الرسائل الجامعية

✽ ٢/٢٧ عن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ حَتَّى قَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ... فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجَلَ أَتَوْا عَلِيًّا، فَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ اخْرُجْ عَنَّا، فَقَدْ مَضَى الْأَجَلُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَبِعَتْهُمْ ابْنَةُ حَمْزَةَ: يَا عَمُّ يَا عَمُّ، فَتَنَاوَلَهَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه فَأَخَذَ بِيَدِهَا، وَقَالَ

¹ صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَالْخِمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، رقم الحديث (٤٧٤٨)، وكتاب الطلاق، باب إحلاف الملاعن، رقم الحديث (٥٣٠٦)، وباب التفريق بين المتلاعنين، رقم الحديث (٥٣١٣-٥٣١٥)، وكتاب الفرائض، باب ميراث الملائنة، رقم الحديث (٦٧٤٨)؛ وصحيح مسلم، كتاب اللعان، رقم الحديث (١٤٩٤)؛ وسنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في اللعان، رقم الحديث (٢٢٥٩)؛ وجامع الترمذي، أبواب الطلاق واللعان، باب ما جاء في اللعان، رقم الحديث (١٢٠٣)؛ والنجي للنسائي، كتاب الطلاق، باب نفي الولد باللعان وإحقاقه بأمه، رقم الحديث (٣٤٧٧)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب اللعان، رقم الحديث (٢٠٦٩)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٤٥٢٧)؛ وموطأ مالك، كتاب الطلاق، باب ماجاء في اللعان، رقم الحديث (١٢٣١)؛ وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب في اللعان، رقم الحديث (٢٢٣٦).

لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ: دُونَكَ ابْنَةُ عَمِّكَ حَمَلْتَهَا، فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَزَيْدٌ^١ وَجَعَفَرٌ، فَقَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَحَقُّ بِهَا وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي، وَقَالَ جَعَفَرٌ: ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي، فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِخَالَتِهَا، وَقَالَ: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ». وَقَالَ لِعَلِيٍّ: «أَنْتَ مِنْنِي وَأَنَا مِنْكَ». وَقَالَ لِحَجَفَرٍ: «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي». وَقَالَ لِرَزِيدٍ: «أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، والترمذي مختصراً، من طريق إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق - عمرو بن عبدالله بن عبيد -، عن البراء بن عازب رضي الله عنه^٢.

وله شواهد: أولها: من حديث علي رضي الله عنه عند أبي داود^٣، صححه الألباني^٤.

وثانيها: من حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى رضي الله عنه عند أبي داود^٥، صححه الألباني^٦.

وثالثها: من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - عند أحمد^٧، إسناده ضعيف

فيه حجاج بن أرطاة: مدلس من الرابعة^٨، وقد عنعنه.

^١ هو ابن حارثة.

^٢ صحيح البخاري، كتاب الصلح، باب كيف يُكْتَبُ: هذا ما صالح فلان بن فلان، رقم الحديث (٢٦٩٩)؛ وكتاب المغازي، باب عمرة القضاء، وجامع الترمذي، كتاب البر والصلة، باب في بر الخالة، رقم الحديث (١٩٠٤).

^٣ سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب من أحق بالولد، رقم الحديث (٢٢٧٨) و(٢٢٨٠).

^٤ الألباني، صحيح سنن أبي داود، ص ٣٣-٣٤.

^٥ سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب من أحق بالولد، رقم الحديث (٢٢٧٩).

^٦ الألباني، صحيح سنن أبي داود، ص ٣٣.

^٧ مسند أحمد، رقم الحديث (٢٠٤٠).

^٨ ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص ١٢٥.

❁ ٣/٢٨ عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - ، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ، وَتَدْيِي لَهُ سِقَاءٌ، وَحَجْرِي لَهُ حِوَاءٌ، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْتَزِعَهُ مِنِّي. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي».

حديث حسن

تخريج الحديث:

رواه أبو داود واللفظ له، وأحمد، والحاكم، وعبد الرزاق، والدارقطني، والبيهقي، من طرق عن عمرو بن شعيب، عن أبيه شعيب بن محمد، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - ^١.

الحكم على الحديث:

حديث حسن، حسنه الألباني ^٢، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وعلق عليه الألباني وقال: وإنما هو حسن فقط للخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

قلت: حسن من أجل شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص وهو صدوق، ثبت سماعه من جدّه ^٣، وعمرو بن شعيب: قال ابن حجر: صدوق ^٤.

غريب الحديث:

الحواء: هو المكان الذي يحوي الشيء: أي يضمّه ويجمعه ^٥.

^١ سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب من أحب بالولد، رقم الحديث (٢٢٧٦)؛ ومسنّد أحمد، رقم الحديث (٦٧٠٧)؛ والمستدرك للحاكم، كتاب الطلاق، رقم الحديث (٢٨٣٠)؛ والمصنف لعبد الرزاق، باب أي الأبوين أحق بالولد؟، رقم الحديث (١٢٦٤٧) و(١٢٦٤٨)؛ وسنن الدارقطني، كتاب النكاح، رقم الحديث (٣٧٦٦-٣٧٦٨)؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب النفقات، باب الأم تتزوج فيسقط حقها من حضانة الولد وينتقل إلى جده، رقم الحديث (١٥٧٦٣)؛ ومعرفة السنن والآثار للبيهقي، رقم الحديث (٤٧٧٤).

^٢ الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٢؛ وإرواء الغليل، ج ٧، ص ٢٤٤.

^٣ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٢٨٠٦)، ص ٢٠٩.

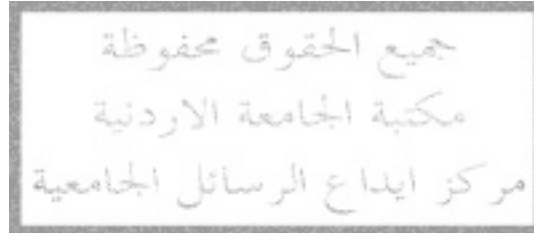
^٤ المصدر السابق، رقم الترجمة (٥٠٥٠)، ص ٣٦٠.

^٥ ابن الأثير، النهاية، ج ١، ص ٤٤٧.

فقه الحديث:

قال الشوكاني: فيه دليل على أن الأم أولى بالولد من الأب ما لم يحصل مانع من ذلك بالنكاح لتقييده عليه السلام للأحقية بقوله: «مَا لَمْ تَنْكِحِي»^١.

وقال الشافعي: وإذا تزوجت المرأة ولها أم لا زوج لها، فالأم تقوم مقام ابنتها في الولد^٢.



^١ الشوكاني، نيل الأوطار، ج٦، ص٣٦١.

^٢ الشافعي، الأم، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ، ج٥، ص٩٢.

الفصل الثاني

الأحاديث النبوية

في حقوق المرأة الاجتماعية

ويتكون من ثمانية مباحث التالية:

المبحث الأول: حق الحياة

المبحث الثاني: حق طلب العلم محفوظة

المبحث الثالث: حق المشاركة للرجال في ميادين العبادة

المبحث الرابع: حق المشاركة في الاحتفالات

المبحث الخامس: حق الخروج للحاجة

المبحث السادس: حق المرأة في ممارسة العمل التطوعي الاجتماعي

المبحث السابع: حق الشهادة

المبحث الثامن: حق التقاضي

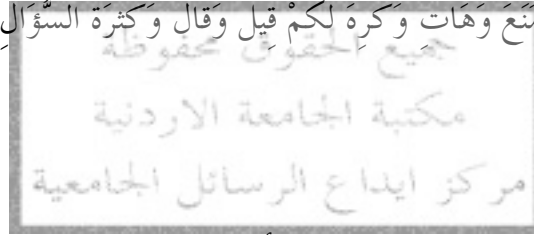
المبحث الأول

حق الحياة

كانت المرأة في الجاهلية تحرم من حق الحياة بالوآد، فأعطاه الإسلام هذا الحق، واعتبر حرمانها منه جريمة، فقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُدَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾^١، وقال تعالى: ١ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا لَقِيتُمْ نَحْسًا نَزَرْتُمْهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنْ قَتَلْتُمْ كَانَتْ خَطَاً كَبِيراً ﴿٢﴾^٢.

❖ ١/٢٩ عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ وَوَادَ الْبَنَاتِ وَمَنْعَ وَهَاتٍ وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ».

حديث صحيح



تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأحمد، والدارمي، من طرق عن المغيرة بن

شعبة رضي الله عنه^٣.

وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم^٤.

^١ سورة التكويد، الآية (٨، ٩).

^٢ سورة الإسراء، الآية (٣١).

^٣ صحيح البخاري، كتاب الخصومات، باب ما يُنهى عن إضاعة المال، رقم الحديث (٢٤٠٨)، وكتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ١ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا، وكتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، رقم الحديث (٥٩٧٥)، وكتاب الرقاق، باب ما يكره من قيل وقال، رقم الحديث (٧٤٧٣)، وكتاب الاعتصام، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، رقم الحديث (٧٢٩٢)؛ وصحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، رقم الحديث (١٢، ١٣، ١٤-٥٩٣)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٨١٤٧) و(١٨١٧٩) و(١٨١٩١) و(١٨٢٣٠)؛ وسنن الدارمي، كتاب الرقاق، باب إن الله كره لكم قيل وقال، رقم الحديث (٢٧٥٣).

^٤ صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، رقم الحديث (١٠-١٧١٥).

غريب الحديث:

وَأَدِ الْبَنَاتِ: أَيِ قَتَلِهِنَّ، كَانَ إِذَا وُلِدَ لِأَحَدِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِنْتُ دَفَنَهَا فِي التُّرَابِ وَهِيَ حَيَّةٌ^١.

مَنْعَ وَهَاتِ: أَيِ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَمْنَعَ الرَّجُلُ مَا تَوَجَّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقُوقِ أَوْ يَطْلُبَ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ^٢.

❁ ٢/٣٠ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: وَجِدْتُ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، ومالك، والدارمي، من طريق نافع، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -^٣.

❁ ٣/٣١ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وُلِدَتْ لَهُ ابْنَةٌ فَلَمْ يَدِّهْهَا، وَلَمْ يُهِنْهَا، وَلَمْ يُؤْتِرْ وَلَدَهُ عَلَيْهَا - يَعْنِي الذَّكَرَ - أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ».

حديث ضعيف

^١ ابن الأثير، النهاية، ج ٥، ص ١٢٥.

^٢ النووي، المنهاج، ص ١١٠٣.

^٣ صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قتل الصبيان في الحرب، رقم الحديث (٣٠١٤)، وباب قتل النساء في الحرب، رقم الحديث (٣٠١٥)؛ وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب، رقم الحديث (١٧٤٤)؛ وسنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في قتل النساء، رقم الحديث (٢٦٦٨)؛ وجامع الترمذي، أبواب السير، باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان، رقم الحديث (١٥٦٩)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان، رقم الحديث (٢٨٤١)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٥٦٥٨) و(٦٠٥٥)؛ وموطأ مالك، كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو، رقم الحديث (١٠٠٣)؛ وسنن الدارمي، كتاب السير، باب النهي عن قتل النساء والصبيان، رقم الحديث (٢٤٦٥).

تخريج الحديث:

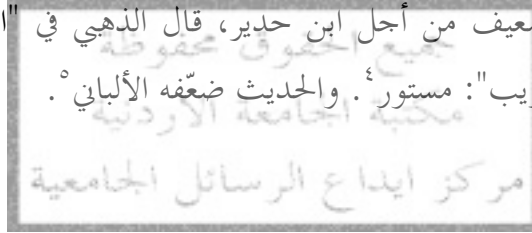
رواه أبو داود، وأحمد واللفظ له، وابن أبي شيبة، والبيهقي، من طريق أبي معاوية - محمد بن خازم -، عن أبي مالك الأشجعي - سعد بن طارق -، عن ابن حُدَيْر، عن ابن عباس - رضي الله عنهما -¹.

ورواه الحاكم من طريق جعفر بن عون، عن أبي مالك، به².

الحكم على الحديث:

صحَّح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي.

قلت: إسناده ضعيف من أجل ابن حدير، قال الذهبي في "الميزان": لا يعرف³، وقال ابن حجر في "التقريب": مستور⁴. والحديث ضعفه الألباني⁵.



¹ سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في فضل من عال يتيما، رقم الحديث (٥١٤٦)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٩٥٧)؛ والكتاب المصنف لابن أبي شيبة، كتاب الأدب، باب في العطف على البنات، رقم الحديث (٢٥٤٢٦)؛ وشعب الإيمان للبيهقي، باب في حقوق الأولاد والأهلين، رقم الحديث (٨٦٩٩).

² المستدرک للحاکم، کتاب البر والصلة، رقم الحديث (٧٣٤٨).

³ مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، رقم الحديث (١٩٥٧)؛ وانظر الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٧، ص٤٤٩.

⁴ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٨٤٦٢)، ص٦٠٨.

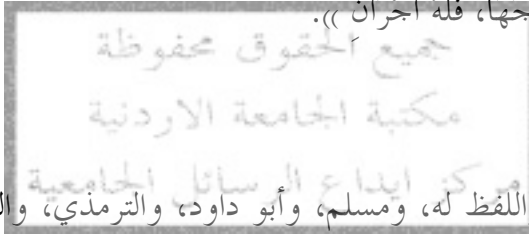
⁵ الألباني، ضعيف سنن أبي داود، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص٤٢١.

المبحث الثاني حق طلب العلم

قال الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾^١.

❖ ١/٣٢ عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أُمَّةٌ يَطُؤُهَا، فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ».

حديث صحيح



تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، من طرق عن أبي بردة - عامر بن عبدالله بن قيس -، عن أبيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.^٢

¹ سورة الأحزاب، الآية (٣٤).

² صحيح البخاري، كتاب العلم، باب تعليم الرجل أمته وأهله، رقم الحديث (٩٧)، وكتاب العتق، باب فضل من أدب جاريته وعلمها، رقم الحديث (٢٥٤٤)، وباب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده، رقم الحديث (٢٥٤٧)، وباب كراهية التطاول على الرقيق، رقم الحديث (٢٥٥١)، وكتاب الجهاد والسير، باب فضل من أسلم من أهل الكتابين، رقم الحديث (٣٠١١)، وكتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾، رقم الحديث (٣٤٤٦)، وكتاب النكاح، باب اتخاذ السراري، ومن أعتق جارية ثم تزوجها، رقم الحديث (٥٠٨٣)؛ وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل، رقم الحديث (١٥٤)؛ وسنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها، رقم الحديث (٢٠٥٣)؛ وجامع الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في الفضل في ذلك، رقم الحديث (١١١٦)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب النكاح، باب عتق الرجل جاريته ثم يتزوجها، رقم الحديث (٣٣٤٤) و(٣٣٤٥)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها، رقم الحديث (١٩٥٦)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (١٩٥٣٢) و(١٩٥٦٤) و(١٩٦٠٢) و(١٩٦٣٤) و(١٩٦٥٦) و(١٩٧١٢) و(١٩٧٢٧).

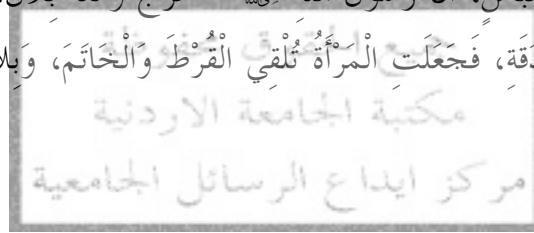
فقه الحديث:

قال الحافظ ابن حجر: قوله (البخاري): "باب تعليم الرجل أمته وأهله" مطابقة الحديث للترجمة في الأمة بالنص، وفي الأهل بالقياس، إذ الاعتناء بالأهل الحرائر في تعليم فرائض الله وسنن رسوله أكد من الاعتناء بالإماء^١.

والمعنى إذا كان الرجل الذي يهتم بجاريته ويعلمها يثاب على هذه العناية والاهتمام، فإن الاعتناء بالزوجة والابنة يكون في حقه أكد وأهم.

❁ ٢/٣٣ عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، قال: أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، - أَوْ قَالَ عَطَاءً: أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُقْلِي الْقُرْطَ وَالْخَاتَمَ، وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ.

حديث صحيح



تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، من طرق عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما^٢.

^١ ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٣٣٦.

^٢ صحيح البخاري، كتاب العلم، باب عظة الإمام النساء وتعليمهن، رقم الحديث (٩٨)؛ وكتاب الآذان، باب وضوء الصبيان، رقم الحديث (٨٦٣)، وكتاب العيدين، باب خطبة بعد العيد، رقم الحديث (٩٦٢) و(٩٦٤)، وباب خروج الصبيان إلى المصلى، رقم الحديث (٩٧٥)، وباب العلم الذي بالمصلى، رقم الحديث (٩٧٧)، وباب موعظة الإمام النساء يوم العيد، رقم الحديث (٩٧٩)، وباب الصلاة قبل العيد وبعدها، رقم الحديث (٩٨٩)، وكتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها، رقم الحديث (١٤٣١)، وباب العرض في الزكاة، رقم الحديث (١٤٤٩)، وكتاب التفسير، باب إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ يُبَايِعُكَ، رقم الحديث (٤٨٩٥)، وكتاب الطلاق، باب ١ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ، رقم الحديث (٥٢٤٩)، وكتاب اللباس، باب الخاتم للنساء، رقم الحديث (٥٨٨٠)، وباب القلائد والسخاب للنساء، رقم الحديث (٥٨٨١)، وباب القرط للنساء، رقم الحديث (٥٨٨٣)، وكتاب الاعتصام، باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم، رقم الحديث (٧٣٢٥) وصحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، رقم الحديث (٨٨٤) و(٨٨٦)؛ وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الخطبة بعد العيد، رقم الحديث (١١٤٢)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب صلاة العيدين، باب الخطبة =

وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عند البخاري ^١.

❁ ٣/٣٤ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: قَالَتِ النَّسَاءُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: غَلَبْنَا عَلَيْكَ الرَّجَالَ، فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ، فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ، فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ، فَكَانَ فِيمَا قَالَ لَهُنَّ: « مَا مِنْكُمْ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلَدِهَا، إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ ». فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: وَأَنْتَيْنِ؟ فَقَالَ: « وَأَنْتَيْنِ ».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأحمد، من طرق عن عبد الرحمن بن عبد الله الأصبهاني، عن أبي صالح ذكوان، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ^٢.

❁ ٤/٣٥ عن عائشة - رضي الله عنها -، أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ؟ فَقَالَ: « تَأْخُذُ إِحْدَاكُنْ مَاءَهَا وَاسِدْرَتَهَا فَتَطْهَرُ، فَتُحَسِّنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلُكُهُ ذَلِكَ شَدِيدًا، حَتَّى تَبْلُغَ شَوْوَنَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَطْهَرُ بِهَا ». فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: وَكَيْفَ تَطْهَرُ بِهَا؟ فَقَالَ: « سُبْحَانَ اللَّهِ! تَطْهَرِينَ بِهَا ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ (كَأَنَّهَا تُخْفِي ذَلِكَ) تَتَّبِعِينَ أَثَرَ الدَّمِ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: « تَأْخُذُ مَاءً فَتَطْهَرُ، فَتُحَسِّنُ الطُّهُورَ، أَوْ تُبْلِغُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى

= في العيدين بعد الصلاة، رقم الحديث (١٥٦٩)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة العيدين، رقم الحديث (١٢٧٣)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٩٠٢)؛ وسنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين بلا أذان ولا إقامة والصلاة قبل الخطبة، رقم الحديث (١٦١٠).

^١ صحيح البخاري، كتاب العيدين، باب المشي والركوب إلى العيد، رقم الحديث (٩٥٨) و(٩٦١)، وباب موعظة الإمام النساء يوم العيد، رقم الحديث (٩٧٨).

^٢ صحيح البخاري، كتاب العلم، باب هل يُجْعَلُ للنساء يومٌ على حدة في العلم؟، رقم الحديث (١٠١)، وكتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب، رقم الحديث (١٢٤٩)، وكتاب الاعتصام، باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علّمه الله ليس برأي ولا تمثيل، رقم الحديث (٧٣١٠)؛ وصحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه، رقم الحديث (٢٦٣٣)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١١١٠٦) و(١١٢٩٦) و(١١٦٨٦).

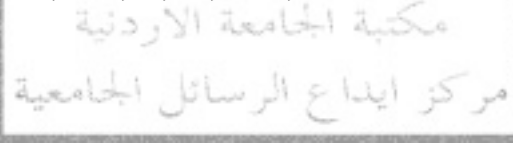
رَأْسَهَا فَتَدْلُكُهُ، حَتَّى تَبْلُغَ شُؤْنَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَعَمْ
النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ! لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ. حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري، ومسلم واللفظ له، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد،
والدارمي، من طرق عن صفية بنت شيبة، عن عائشة - رضي الله عنها - ^١.

❖ ٥/٣٦ عن أم سلمة - رضي الله عنها - ، قالت: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا
اِحْتَلَمَتْ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ». فَعَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ، تَغْنِي وَجْهَهَا، وَقَالَتْ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَوْتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، فَبِمِ يَشْبِهُهَا وَلَدَهَا».

حديث صحيح



تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ومالك،
وأحمد، من طرق عن هشام بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن زينب ابنة أم سلمة، عن أم
سلمة هند بنت أبي أمية - رضي الله عنها - ^٢.

^١ صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض، رقم الحديث (٣١٤)، وباب
غسل الحيض، رقم الحديث (٣١٥)، وكتاب الاعتصام، باب الأحكام التي تُعرف بالدلائل، وكيف معنى الدلالة
وتفسيرها؟، رقم الحديث (٧٣٥٧)؛ وصحيح مسلم، كتاب الحيض، باب استحباب استعمال المغسلة من
الحيض فرصة من مسك في موضع الدم، رقم الحديث (٣٣٢)؛ وسنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الاغتسال
من الحيض، رقم الحديث (٣١٤)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب الطهارة، باب ذكر العمل في الغسل من الحيض،
رقم الحديث (٢٥١)، وكتاب الغسل والتميم، باب العمل في الغسل من الحيض، رقم الحديث (٤٢٧)؛ وسنن
ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب في الحائض كيف تغتسل، رقم الحديث (٦٤٢)؛ ومسند أحمد، رقم
الحديث (٢٤٩٠٧) و(٢٥١٤٥) و(٢٥٥٥١)؛ وسنن الدارمي، كتاب الوضوء، باب في غسل المستحاضة، رقم
الحديث (٧٧٧).

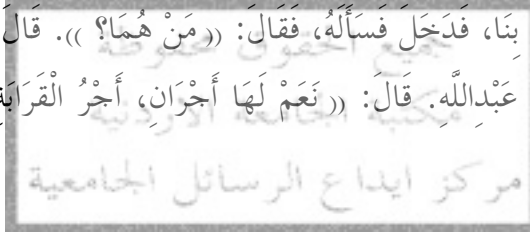
^٢ صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الحياء في العلم، رقم الحديث (١٣٠)، كتاب الغسل، باب إذا احتلمت
المرأة، رقم الحديث (٢٨٢)، وكتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته، رقم الحديث (٣٣٢٨)، وكتاب =

وله شواهد: أولها: من حديث عائشة - رضي الله عنها - عند مسلم^١.

وثانيها: من حديث أنس رضي الله عنه عند مسلم^٢.

❁ ٦/٣٧ عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - قالت: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ». وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامٍ فِي حَجَرِهَا، قَالَ: فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حَجَرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ، فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ: أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامٍ لِي فِي حَجَرِي، وَقُلْنَا: لَا تُخْبِرْ بِنَا، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «مَنْ هُمَا؟». قَالَ: زَيْنَبُ. قَالَ: «أَيُّ الزَّيَانِبِ؟». قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: «نَعَمْ لَهَا أَجْرَانِ، أَجْرُ الْقَرَاةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ».

حديث صحيح



تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، من طرق عن زينب بنت معاوية - رضي الله عنها -^٣.

=الأدب، باب التيسم والضحك، رقم الحديث (٦٠٩١)، وباب ما لا يُستحب من الحق للفقهاء في الدين، رقم الحديث (٦١٢١)؛ **صحيح مسلم**، كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة، رقم الحديث (٣١٣)؛ **جامع الترمذي**، أبواب الطهارة، باب ما جاء في المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل، رقم الحديث (١٢٢)؛ **المنهاج للنسائي**، كتاب الطهارة، باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، رقم الحديث (١٩٥) و(١٩٦) و(١٩٧)؛ **وسنن ابن ماجه**، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، رقم الحديث (٦٠٠)؛ **وموطأ مالك**، كتاب الطهارة، باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل، رقم الحديث (١٢٠)؛ **ومسند أحمد**، رقم الحديث (٢٦٥٠٣) و(٢٦٥٧٩) و(٢٦٦١٣) و(٢٦٦٣١).

^١ **صحيح مسلم**، كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة، رقم الحديث (٣١٤).

^٢ المصدر السابق، رقم الحديث (٣١٠).

^٣ **صحيح البخاري**، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحَجَر، رقم الحديث (١٤٦٦)؛ **صحيح مسلم**، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقرين والزوج والأولاد، رقم الحديث (١٠٠٠)؛ **جامع الترمذي**، أبواب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الحلي، رقم الحديث (٦٣٥)؛ **المنهاج للنسائي**، أبواب =

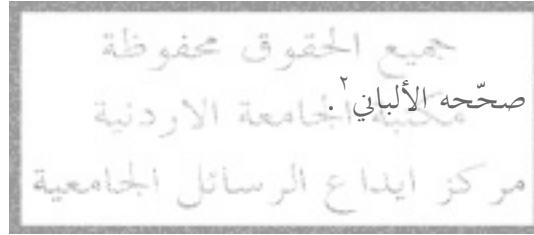
✽ ٧/٣٨ عن الشَّفاءِ بنتِ عبدِالله - رضي الله عنها -، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عِنْدَ حَفْصَةَ، فَقَالَ لِي: «أَلَا تُعَلِّمِينَ هَذِهِ رُقِيَةَ النَّمْلَةِ، كَمَا عَلَّمْتِيهَا الْكِتَابَةَ؟».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه أبو داود واللفظ له، وأحمد، وابن أبي شيبة، وابن أبي عاصم، والنسائي في "الكبرى"، والطحاوي، والطبراني، والبيهقي، من طرق عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن صالح بن كيسان، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، عن الشفاء بنت عبد الله - رضي الله عنها -^١.

الحكم على الحديث:



غريب الحديث:

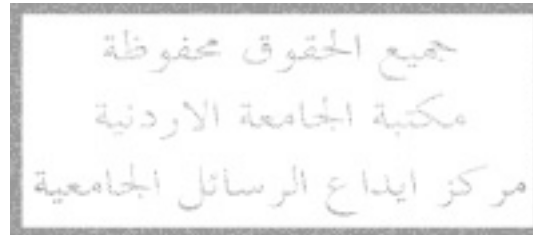
رقية النملة: قال ابن الأثير: قُروح تخرج في الجنب، قيل: إن هذا من لَغَزِ الكلام ومُزاحه، كقوله ﷺ للعجوز: «لا تدخل العُجْزُ الجنة»، وذلك أن رقية النملة شيء كانت تستعمله النساء، يعلم كلُّ من سمعه أنه كلام لا يضر ولا ينفع، ورقية النملة التي كانت تُعرَفُ بينهن أن يقال: العروس تحتفل وتختضب وتكتحل، وكل شيء تفتعل، غير

=الزكاة، باب الصدقة على الأقارب، رقم الحديث (٢٥٨٣)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب الصدقة على ذي قرابة، رقم الحديث (١٨٣٤)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٦٠٨٢)؛ وسنن الدارمي، كتاب الزكاة، باب أي الصدقة أفضل، رقم الحديث (١٦٦٠).

^١ سنن أبي داود، كتاب الطب، باب ما جاء في الرقى، رقم الحديث (٣٨٨٧)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٧٠٩٥)؛ والكتاب المصنف لابن أبي شيبة، كتاب الطب، باب من رخص في رقية النملة، رقم الحديث (٢٣٥٣٢)؛ والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، رقم الحديث (٣١٧٧)؛ والسنن الكبرى للنسائي، كتاب الطب، باب رقية النمل، رقم الحديث (٧٥٤٣)؛ وشرح معاني الآثار للطحاوي، كتاب الكراهة، باب الكي، رقم الحديث (٧١٨٣)؛ والمعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث (٧٩٠)، ج ٢٤، ص ٣١٣؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الضحايا، باب إباحة الرقية بكتاب الله ﷻ، رقم الحديث (١٩٥٩٧)، ج ٩، ص ٥٨٧.

^٢ الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ٢، ص ٤٦٨.

ألا تعصي الرجل. ويروى عَوْضٌ تحتفل (تنتعل)، وعَوْضٌ تختضب (تقتال)، فأراد ﷺ بهذا المقال تأنيب حفصة؛ لأنه ألقى إليها سرّاً فأفشته^١.



¹ ابن الأثير، النهاية، ج ٥، ص ١٠٥.

المبحث الثالث

حق مشاركة الرجال في ميادين العبادة

ومن حقوق المرأة حق مشاركتها للرجال في ميادين العبادة كالمسجد ومصلّى العيد والطواف حول الكعبة وغيرها، وبذلك شاركت المرأة الرجل صلاة الجمعة في المسجد النبوي ﷺ بالمدينة وكذلك المساجد الأخرى في قباء وغيرها، إلا أن رسول الله ﷺ كان يأمر بأن تتجنب المرأة الطيب حتى لا تثير الفتنة بين الرجال.

❁ ١/٣٩ عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -، عن النبي ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتُكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ». وفي رواية: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةً أَحَدَكُمْ فَلَا يَمْنَعُهَا». وفي رواية: «أَذِّنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ». وفي رواية: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، ومالك، والدارمي، من طرق عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -^١.

^١ صحيح البخاري، كتاب الآذان، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغسل، رقم الحديث (٨٦٥)، وباب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد، رقم الحديث (٨٧٣)، وكتاب الجمعة، باب (١٣)، رقم الحديث (٨٩٩) و(٩٠٠)، وكتاب النكاح، باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره، رقم الحديث (٥٢٣٨)؛ وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة وأما لا تخرج مطيئة، رقم الحديث (٤٤٢)؛ وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد، رقم الحديث (٥٦٦) و(٥٦٧) و(٥٦٨)؛ وجامع الترمذي، أبواب السفر، باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد، رقم الحديث (٥٧٠)؛ وسنن النسائي، كتاب المساجد، باب النهي عن منع النساء من إتيانهن المساجد، رقم الحديث (٧٠٦)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، رقم الحديث (١٦)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٤٥٢٢) وموطأ مالك، كتاب القبلة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد، رقم الحديث (٤٧٤)؛ وسنن الدارمي، كتاب المقدمة، باب تعجيل عقوبة من بلغه =

وله شواهد: أولها: من حديث زينب الثقفية - رضي الله عنها - عند مسلم^١، بلفظ: «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ الْعِشَاءَ فَلَا تَطَيَّبِي تِلْكَ اللَّيْلَةَ».

وثانيها: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود وأحمد وابن خزيمة وابن حبان^٢، والإسناد حسن لأجل محمد بن عمرو بن علقمة، قال ابن حجر: صدوق له أوهام^٣. وصحّ ابن خزيمة وابن حبان هذا الحديث، وقال الألباني: حسن صحيح^٤.

وثالثها: من حديث زيد بن خالد رضي الله عنه عند أحمد وابن حبان^٥، قال الهيثمي: إسناده حسن^٦. قلت: فيه عبدالرحمن بن إسحاق وهو ابن عبدالله بن الحارث المدني: صدوق رُميَ بالقدر^٧.

فقه الحديث:

قال السندي: الحديث مقيد بما علم من الأحاديث الأخر من عدم استعمال طيب وزينة، فينبغي أن لا يأذن لها إلا إذا خرجت على الوجه الجائز، وينبغي للمرأة أن لا تخرج

= عن النبي ﷺ، رقم الحديث (٤٤٦)، وكتاب الصلاة، باب النهي عن منع النساء عن المساجد وكيف يخرجن إذا خرجن، رقم الحديث (١٢٨٠).

^١ صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة وأما لا تخرج مطيبة، رقم الحديث (٤٤٣).

^٢ سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد، رقم الحديث (٥٦٥)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٩٦٤٥)؛ وصحيح ابن خزيمة، كتاب الإمامة في الصلاة، باب باب الأمر بخروج النساء إلى المساجد تفلّات، رقم الحديث (١٦٧٩)، ج ٣، ص ٩٠؛ وصحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، باب فرض متابعة الإمام، رقم الحديث (٢٢١٤).

^٣ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٦١٨٨)، ص ٤٣٤.

^٤ الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ١، ص ١٦٩.

^٥ مسند أحمد، رقم الحديث (٢١٦٧٤)؛ وصحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، باب فرض متابعة الإمام، رقم الحديث (٢٢١١).

^٦ الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج ٢، ص ١١٧.

^٧ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٣٨٠٠)، ص ٢٧٨.

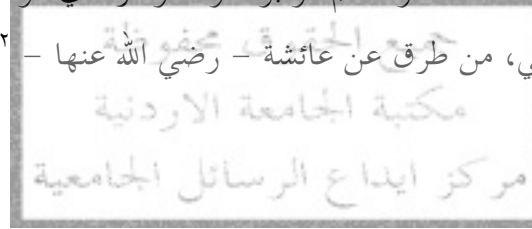
بذلك الوجه، فينبغي أن لا يمنعها الزوج، وقول الفقهاء بالمنع مبني على النظر في حال الزمان، لكن المقصود يحصل بما ذكرنا من التقييد المعلوم من الأحاديث، فلا حاجة إلى القول بالمنع، والله تعالى أعلم^١.

✽ ٢/٤٠ عن عائشة - رضي الله عنها -، قالت: لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْفَجْرَ، فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُتَلَفَعَاتٍ فِي مَرْوِطِهِنَّ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، ومالك، والدارمي، من طرق عن عائشة - رضي الله عنها -^٢.



غريب الحديث:

مُتَلَفَعَاتٍ: متسِّرات بثوب يغطي جسدهن كله، قال ابن الأثير: واللفاع: ثوب يُجَلَّلُ به الجسد كله، كساء كان أو غيره، وتلفَع بالثوب، إذا اشتمل به^٣.

^١ السندي، سنن النسائي بحاشية السندي، ج ٢، ص ٣٧٢.

^٢ صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة في الثياب، رقم الحديث (٣٧٢)، وكتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الفجر، رقم الحديث (٥٧٨)، وكتاب الأذان، باب انتظار الناس قيام الإمام العالم، رقم الحديث (٨٦٧)، وباب سرعة انصراف النساء من الصبح، وقلة مقامهن في المسجد، رقم الحديث (٨٧٢)؛ وصحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس، وبيان قدر القراءة فيها، رقم الحديث (٦٤٥)؛ وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في وقت الصبح، رقم الحديث (٤٢٣)، وجامع الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في التغليس بالفجر، رقم الحديث (١٥٣)؛ والمنتقى للنسائي، كتاب المواقيت، باب التغليس في الحضر، رقم الحديث (٥٤٥) و(٥٤٦)، وكتاب السهو، باب الوقت الذي ينصرف فيه النساء من الصلاة، رقم الحديث (١٣٦٢)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الصلاة، باب وقت صلاة الفجر، رقم الحديث (٦٦٩)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٤٠٥١) و(٢٤٠٩٦)؛ وموطأ مالك، كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة، رقم الحديث (٤)؛ وسنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب التغليس في الفجر، رقم الحديث (١٢١٨).

^٣ ابن الأثير، النهاية، ج ٤، ص ٢٢٤.

مروطهن: أي أكسيتهن، الواحد: مرطٌ، ويكون من صوف، وربما كان من خزٍّ أو غيره^١.

❁ ٣/٤١ عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَتَمَةِ، حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ غَيْرُكُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ». وَلَا يُصَلِّي يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ .
حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، والنسائي، وأحمد، والدارمي، من طرق عن عائشة - رضي الله عنها -^٢.

وله شواهد: أولها: من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - عند البخاري^٣.

وثانيها: من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - عند البخاري^٤.

وثالثها: من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عند مسلم^٥.

¹ المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٧٣.

² صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل العشاء، رقم الحديث (٥٦٦)، وباب النوم قبل العشاء لمن غلب، رقم الحديث (٥٦٩)، وكتاب الأذان، باب وضوء الصبيان، رقم الحديث (٨٦٢)، وباب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغسل، رقم الحديث (٨٦٤)؛ وصحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها، رقم الحديث (٦٣٨)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب المواقيت، باب آخر وقت العشاء، رقم الحديث (٥٣٥) و(٥٣٦)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٤٠٥٩) و(٢٥٦٣٠) و(٢٥٨٠٧) و(٢٥٨٠٨) و(٢٦٣٣٧)؛ وسنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب ما يستحب من تأخير العشاء، رقم الحديث (١٢١٥) و(١٢١٦).

³ صحيح البخاري، كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو، رقم الحديث (٧٢٣٩).

⁴ المصدر السابق، كتاب مواقيت الصلاة، باب النوم قبل العشاء لمن غلب، رقم الحديث (٥٧٠).

⁵ صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها، رقم الحديث (٦٤١).

ورابعها: من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند أحمد والطبراني^١، قال الهيثمي: ورجال أحمد ثقات، ليس فيهم غير عاصم بن أبي النجود، وهو مختلف في الاحتجاج به^٢، قال ابن حجر في عاصم: صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في "الصحيحين" مقرون^٣. وقال الهيثمي أيضا: وفي إسناد الطبراني عبيد الله بن زحر، وهو ضعيف^٤، قال ابن حجر في عبيد الله: صدوق يخطئ^٥.

غريب الحديث:

أعتم: أي آخر^٦.

العتمة: أي العشاء^٧.

الشفق: الحمرة التي ترى في المغرب بعد مغيب الشمس^٨.

فقه الحديث:

فيه دليل على أن النساء يصلين مع الرجال بقول عمر: «نام النساء»، قال النووي: أي من ينتظر الصلاة منهم في المسجد^٩.

^١ مسند أحمد، رقم الحديث (٣٧٦٠)؛ والمعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث (١٠٢٠٩).

^٢ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٢، ص ٣٨.

^٣ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٣٠٥٤)، ص ٢٢٨.

^٤ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٢، ص ٣٨.

^٥ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٤٢٩٠)، ص ٣١١.

^٦ السندي، سنن النسائي بحاشية السندي، ج ١، ص ٢٨٧.

^٧ المصدر السابق، ج ١، ص ٢٨٦.

^٨ ابن الأثير، النهاية، ج ٢، ص ٤٣٥.

^٩ النووي، المنهاج، ص ٤٥٧.

✽ ٤/٤٢ عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مَا أُحْدِثَ النِّسَاءُ، لَمَنَعَهُنَّ الْمَسْجِدَ كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ.
حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري، ومسلم واللفظ له، وأبو داود، وأحمد، ومالك، من طرق عن
عمرة، عن عائشة - رضي الله عنها -^١.

فقه الحديث:

هذا الحديث لا يدل على تحريم خروج النساء إلى المساجد، بل فيه دليل على أنهن
لا يُمنعن إذا لم يكن في خروجهن ما يدعو إلى الفتنة من طيب أو حلّ أو أيّ زينة.

✽ ٥/٤٣ عن أم سلمة - رضي الله عنها - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: «(طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ)». فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ
ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿وَالطُّورِ﴾ وَكُتِبَ مَسْطُورٌ^٢.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد،
ومالك، عن أم سلمة - رضي الله عنها -^٣.

^١ صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب انتظار الناس قيام الإمام العالم، رقم الحديث (٨٦٩)؛ وصحيح مسلم،
كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لا تخرج مطيئة، رقم الحديث (٤٤٥)؛
وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب التشديد في ذلك، رقم الحديث (٥٦٩)؛ ومسنند أحمد، رقم
الحديث (٢٤٦٠٢) و(٢٥٩٥٧) و(٢٥٦١٠)؛ وموطأ مالك، كتاب القبلة، باب ما جاء في خروج النساء إلى
المساجد، رقم الحديث (٤٧٧).

^٢ سور الطور، الآية (١)، (٢).

^٣ صحيح البخاري، كتاب الحج، باب طواف النساء مع الرجال، رقم الحديث (١٦١٩)؛ وصحيح مسلم،
كتاب الحج، باب جواز الطواف على بعير وغيره واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب، رقم الحديث
(١٢٧٦)؛ وسنن أبي داود، كتاب المناسك، باب الطواف الواجب، رقم الحديث (١٨٨٢)؛ والنجته للنسائي،

✽ ٦/٤٤ عن أبي قتادة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أُطَوِّلَ فِيهَا، فَأَسْمَعَ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ».

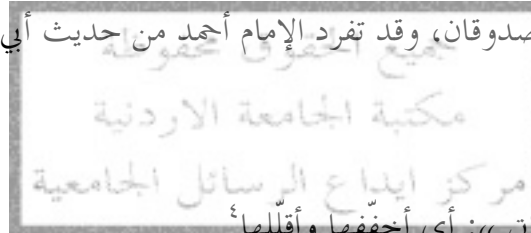
حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، من طرق عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه أبي قتادة رضي الله عنه.¹

وله شواهد: أولها: من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عند البخاري ومسلم.²

وثانيها: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده جيد، محمد بن عجلان وأبوه صدوقان، وقد تفرد الإمام أحمد من حديث أبي هريرة.³



غريب الحديث:

«فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي»: أي أخفّفها وأقلّلها.

كتاب = مناسك الحج، باب كيف طواف المريض، رقم الحديث (٢٩٢٥)، وباب طواف الرجال مع النساء، رقم الحديث (٢٩٢٦) و(٢٩٢٧)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب المريض يطوف راكباً، رقم الحديث (٢٩٦١)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٦٤٨٥) و(٢٦٧١٤)؛ وموطأ مالك، كتاب الحج، باب جامع الطواف، رقم الحديث (٨٥٠).

¹ صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، رقم الحديث (٧٠٧)، وباب انتظار الناس قيام الإمام العالم، رقم الحديث (٨٦٨)؛ وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب تخفيف الصلاة للأمر يحدث، رقم الحديث (٧٨٩)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب الإمامة، باب ما على الإمام من التخفيف، رقم الحديث (٨٢٥)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب الإمام يخفف الصلاة إذا حدث أمر، رقم الحديث (٩٩١)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٢٦٠٢).

² صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، رقم الحديث (٧٠٨) و(٧٠٩)؛ وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، رقم الحديث (٤٧٠).

³ مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، رقم الحديث (٩٥٨١).

⁴ ابن الأثير، النهاية، ج ١، ص ٣٠٣.

✽ ٧/٤٥ عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَمَكَثَ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ.
حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، من طرق عن الزهري، عن هند بنت الحارث، عن أم سلمة - رضي الله عنها - ^١.

✽ ٨/٤٦ قال البخاري: وقال لي عمرو بن علي: حدثنا أبو عاصم قال ابن جريج: أخبرني عطاء: إِذْ مَنَّعَ ابْنُ هِشَامٍ النِّسَاءَ الطُّوَافَ مَعَ الرِّجَالِ، قَالَ: كَيْفَ يَمْنَعُهُنَّ وَقَدْ طَافَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الرِّجَالِ؟ قُلْتُ: أَبْعَدَ الْحِجَابِ أَوْ قَبْلُ؟ قَالَ: إِي لَعْمَرِي، لَقَدْ أَدْرَكْتُهُ بَعْدَ الْحِجَابِ. قُلْتُ: كَيْفَ يُخَالِطُنَ الرِّجَالَ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يُخَالِطُنَ، كَانَتْ عَائِشَةُ - رضي الله عنها - تَطُوفُ حَجْرَةَ مِنَ الرِّجَالِ لَا تُخَالِطُهُمْ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: انْطَلِقِي نَسْتَلِمُ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: انْطَلِقِي عَنِّي، وَأَبْتُ، وَكُنْ يَخْرُجْنَ مَتَكَرَّرَاتٍ بِاللَّيْلِ، فَيَطْفُنَ مَعَ الرِّجَالِ، وَلَكِنَّهُنَّ كُنَّ إِذَا دَخَلْنَ الْبَيْتَ، قُمْنَ حَتَّى يَدْخُلْنَ، وَأُخْرِجَ الرِّجَالَ. وَكُنْتُ آتِي عَائِشَةَ أَنَا وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ فِي جَوْفِ ثَبِيرٍ، قُلْتُ: وَمَا حِجَابُهَا؟ قَالَ: هِيَ فِي قُبَّةٍ ثُرْكِيَّةٍ، لَهَا غِشَاءٌ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذَلِكَ، وَرَأَيْتُ عَلَيْهَا دِرْعًا مُورَدًا.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

انفرد به البخاري ^٢.

^١ صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب التسليم، رقم الحديث (٨٣٧)، وباب مكث الإمام في صلاة بعد السلام، رقم الحديث (٨٤٩) و(٨٥٠)، وباب انتظار الناس قيام الإمام العالم، رقم الحديث (٨٦٦)، وباب صلاة النساء خلف الرجال، رقم الحديث (٨٧٠)؛ وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب انصراف النساء قبل الرجال من الصلاة، رقم الحديث (١٠٤٠)؛ والجمعي للنسائي، كتاب السهو، باب جلسة الإمام بين التسليم والانصراف، رقم الحديث (١٣٣٣)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب الانصراف من الصلاة، رقم الحديث (٩٣٢)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٦٥٤١) و(٢٦٦٤٤) و(٢٦٦٨٨).

^٢ صحيح البخاري، كتاب الحج، باب طواف النساء مع الرجال، رقم الحديث (١٦١٨).

غريب الحديث:

حَجْرَة: ناحية، والمراد: اعتزالها عنهم.

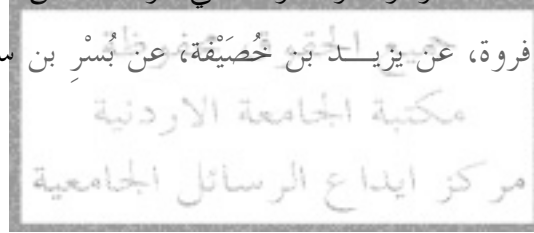
قُبَّةٌ تُرْكِيَّةٌ: هي قُبَّةٌ صغيرة من لبود تضرب في الأرض^١.

❖ ٩/٤٧ عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِخُورًا، فَلَا تَشْهَدُ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه مسلم واللفظ له، وأبو داود، والنسائي، وأحمد، من طرق عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي فروة، عن يزيد بن خُصيفة، عن بُسر بن سعيد، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^٢.



فقه الحديث:

قال الشوكاني: فيه دليل على أن الخروج من النساء إلى المساجد إنما يجوز إذا لم يَصْحَبْ ذلك ما فيه فتنة وما هو في تحريك الشهوة فوق البخور داخل بالأولى^٣.

¹ ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٩٥١.

² صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد، رقم الحديث (٤٤٤)؛ وسنن أبي داود، كتاب الترُّجُل، باب ما جاء في المرأة تنطيب للخروج، رقم الحديث (٤١٧٥)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب الزينة، باب النهي للمرأة إذا أصابت من البخور، رقم الحديث (٥١٢٨)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٨٠٣٥).

³ الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٣، ص ١٥١.

✽ ١٠/٤٨ عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ تَرَكْنَا هَذَا الْبَابَ لِلنِّسَاءِ». قَالَ نَافِعٌ: فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ ابْنُ عُمَرَ حَتَّى مَاتَ. حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه أبو داود واللفظ له، والطبراني، من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن أيوب السخيتاني، عن نافع، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -^١.

الحكم على الحديث:

حديث صحيح، صححه الألباني^٢.

فقه الحديث:

فيه دليل على مشاركة النساء للرجال في المسجد، حتى جعل الباب خاصاً للنساء، لكي لا يختلطن مع الرجال، بل يعتزلن في جانب المسجد ويصليهن هناك بالافتداء مع الإمام.

✽ ١١/٤٩ عن أمِّ حُمَيْدٍ امْرَأَةِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّهَا جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُحِبُّ الصَّلَاةَ مَعَكَ، قَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تُحِبِّينَ الصَّلَاةَ مَعِي، وَصَلَاتِكَ فِي بَيْتِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي حُجْرَتِكَ، وَصَلَاتِكَ فِي حُجْرَتِكَ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكَ فِي دَارِكَ، وَصَلَاتِكَ فِي دَارِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ، وَصَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِي». قَالَ: فَأَمَرْتُ فَبَنَيْ لَهَا مَسْجِدًا فِي أَقْصَى شَيْءٍ مِنْ بَيْتِهَا وَأَظْلَمِهِ، فَكَانَتْ تُصَلِّي فِيهِ حَتَّى لَقِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

ح

د

^١ سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في اعتزال النساء في المسجد عن الرجال، رقم الحديث (٤٦٢)، وباب

التشديد في ذلك، رقم الحديث (٥٧١)؛ والمعجم الأوسط للطبراني، رقم الحديث (١٠١٨)، ج ١، ص ٢٨٨.

^٢ الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ١، ص ١٣٦.

ي
ث
ح
س
ن

تخريج الحديث:

رواه أحمد واللفظ له، وابن خزيمة، وابن حبان، وابن أبي شيبه، والروائي،
والطبراني، والبيهقي، من طرق عن أم حميد - رضي الله عنها -^١.

الحكم على الحديث:

حديث حسن، حسنه الألباني^٢، ومحمد مصطفى الأعظمي^٣، وشعيب الأرناؤوط^٤.

قال الحافظ ابن حجر: وإسناده حسن، وقال الهيثمي: رواه أحمد، ورجاله رجال
الصحيح غير عبد الله بن سويد الأنصاري ووثقه ابن حبان، رواه الطبراني في الكبير، وفيه
ابن لهيعة، وفيه كلام^٥.

^١ مسند أحمد، رقم الحديث (٢٧٠٩٠)؛ وصحيح ابن خزيمة، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن، باب
اختيار صلاة المرأة في حجرها على صلاحها في دارها، رقم الحديث (١٦٨٩)؛ وصحيح ابن حبان، كتاب
الصلاة، باب فرض متابعة الإمام، رقم الحديث (٢٢١٧)؛ والكتاب المصنف لابن أبي شيبه، كتاب الأذان
والإقامة، باب من كره ذلك، رقم الحديث (٧٦١٩)؛ ومسند الروائي، رقم الحديث (١١١٥)، ج ٢، ص ١٥٣؛
والمعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث (٣٥٦)، ج ٢٥، ص ١٤٨؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة،
باب الاختيار للزوج إذا استأذنت امرأته إلى المسجد أن لا يمنعها، رقم الحديث (٥٣٧١)، ج ٣، ص ١٩٠.

^٢ الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٢٥٨.

^٣ صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ج ٣، ص ٩٥.

^٤ مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، ج ٤٥، ص ٣٧.

^٥ الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٣، ص ١٥١.

وله شاهد من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند أبي داود^٢ بلفظ: «صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي حُجْرَتِهَا، وَصَلَاتُهَا فِي مَخْدَعِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا». صححه الألباني^٣.

فقه الحديث:

قال الساعاتي في "الفتح الرباني"^٤: وبوّب عليه ابن خزيمة (باب) اختيار صلاة المرأة في حجرتها على صلاحها في دارها، وصلاحها في مسجد قومها على صلاحها في مسجد النبي ﷺ، وإن كانت صلاة في مسجد النبي ﷺ تعدل ألف صلاة غيره من المساجد، والدليل على أن قول النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد». إنما أراد به صلاة الرجال دون صلاة النساء هذا كلامه. اهـ. وعلّق عليه الألباني بقوله: بل هو يشمل النساء أيضا. ولا ينافي ذلك أن صلاحهن في بيوتهن أفضل، ومثله الرجل إذا صلى النافلة في مسجده ﷺ، فإن له الفضل المذكور، لكن صلاحته إياها هناك في البيت أفضل. فتأمل^٥.

^١ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٢، ص ١١٩.

^٢ سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب التشديد في ذلك، رقم الحديث (٥٧٠).

^٣ الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ١، ص ١٧٠.

^٤ الساعاتي، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

ج ٥، ص ١٩٩.

^٥ الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ج ١، ص ٢٥٨.

المبحث الرابع حق المشاركة في الاحتفالات

حق الاحتفال بالعيد:

❖ ١/٥٠ عن حفصة بنت سيرين، قالت: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ فِي الْعِيدَيْنِ، فَقَدِمَتْ امْرَأَةٌ، فَتَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَحَدَّثَتْ عَنْ أُخْتِهَا، وَكَانَ زَوْجُ أُخْتِهَا غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتٍّ، قَالَتْ: كُنَّا نُدَاوِي الْكَلْمَى وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى، فَسَأَلْتُ أُخْتِي النَّبِيَّ ﷺ: أَعَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ، أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ قَالَ: «لَتُبْلِسَ صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، وَلَتَشْهَدَ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِينَ». فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ سَأَلْتُهَا: أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَتْ: بَأَبِي، نَعَمْ، وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُهُ إِلَّا قَالَتْ: بَأَبِي، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ، وَذَوَاتُ الْخُدُورِ، أَوِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ، وَالْحَيْضُ، وَلَيَسْهَدَنَّ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى». قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: الْحَيْضُ؟ فَقَالَتْ: أَلَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ، وَكَذَا وَكَذَا.

وفي رواية: كُنَّا نُؤْمَرُ أَنْ نَخْرُجَ يَوْمَ الْعِيدِ حَتَّى نُخْرِجَ الْبَكْرَ مِنْ حِدْرِهَا حَتَّى نُخْرِجَ الْحَيْضَ فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ فَيَكْبُرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، من طرق عن أم عطية - رضي الله عنها -^١.

^١ صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلى، رقم الحديث (٣٢٤)، وكتاب الصلاة، باب وجوب الصلاة في الثياب، رقم الحديث (٣٥١)، وكتاب العيدين، باب التكبير أيام منى، رقم الحديث (٩٧١)، وباب خروج النساء والحائض إلى المصلى، رقم الحديث (٩٧٤)، وباب إذا لم يكن لها جلباب في العيد، رقم الحديث (٩٨٠)، وباب اعتزال الحائض المصلى، رقم الحديث (٩٨١)، وكتاب الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، رقم الحديث (١٦٥٢)؛ وصحيح مسلم، كتاب =

وفي الباب: عن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - عند ابن ماجه^١، بلفظ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخْرِجُ بَنَاتِهِ وَنِسَاءَهُ فِي الْعِيدَيْنِ. قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لتدليس حجاج بن أرطاة^٢، وضعفه الألباني^٣.

وعن عائشة - رضي الله عنها - عند أحمد^٤، بلفظ: قَدْ كَانَتْ تَخْرُجُ الْكَعَابُ مِنْ حِذْرِهَا لِرَسُولِ ﷺ فِي الْعِيدَيْنِ. إسناده منقطع لعدم سماع أبي قلابة - وهو عبدالله بن زيد الجرَمي - من عائشة، قال الترمذي: ولا نعرف لأبي قلابة سماعاً من عائشة^٥.

غريب الحديث:

العواتق: جمع العاتق: الشابة أول ما تدرك، وقيل: هي التي لم تَبِنْ من والديها ولم تُزَوَّج، وقد أدركت وشَبَّت^٦. جميع الحقوق محفوظة

الكَلَمَى: هو جمع كَلِيم، وهو الجريح، فعيل بمعنى مفعول^٧.

الْحُدُور: جمع الحدر: ناحية في البيت يُترك عليها سِتْرٌ فتكون فيه الجارية البكر^٨.

= صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى، رقم الحديث (٨٩٠)؛ وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب خروج النساء في العيد، رقم الحديث (١١٣٦-١١٣٨)؛ وجامع الترمذي، أبواب العيدين، باب خروج النساء في العيدين، رقم الحديث (٥٣٩)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب الحيض، باب شهود الحُيُض العيدين ودعوة المسلمين، رقم الحديث (٣٩٠)، وكتاب صلاة العيدين، باب خروج العواتق وذوات الخدور في العيدين، رقم الحديث (١٥٥٨)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء في العيدين، رقم الحديث (١٣٠٧) و(١٣٠٨)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (٢٠٧٨٩)؛ وسنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب خروج النساء في العيدين، رقم الحديث (١٦١٦).

^١ سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء في العيدين، رقم الحديث (١٣٠٩).

^٢ البوصيري، مصباح الزجاجة، ج ١، ص ١٥٥.

^٣ الألباني، ضعيف سنن ابن ماجه، ص ٩٧.

^٤ مسند أحمد، رقم الحديث (٢٥٥١٢).

^٥ جامع الترمذي، رقم الحديث (٢٦١٢).

^٦ ابن الأثير، النهاية، ج ٣، ص ١٦٢.

^٧ المصدر السابق، ج ٤، ص ١٧٣.

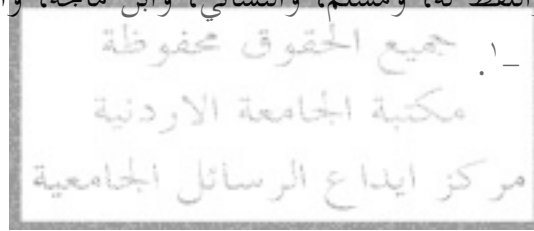
^٨ المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤.

❁ ٢/٥١ عن عائشة - رضي الله عنها - : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ تُغْنِيَانِ بَغْنَاءَ بُعَاثَ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَأَنْتَهَرَنِي وَقَالَ: مَزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: « دَعُهُمَا ». فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزْتُهُمَا فَخَرَجَتَا. قَالَتْ: وَكَانَ يَوْمُ عِيدٍ، يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالْدَّرَقِ وَالْحِرَابِ، فِيمَا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَإِمَّا قَالَ: « تَشْتَهِينَ تَنْظُرِينَ ». فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ، حَدَّثَنِي عَلَى خَدِّهِ، وَيَقُولُ: « دُونَكُمْ بَنِي أَرْفَدَةَ ». حَتَّى إِذَا مَلَلْتُ، قَالَ: « حَسْبُكَ ». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: « فَادْهَبِي ».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، من طرق عن عائشة - رضي الله عنها -^١.



^١ صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب أصحاب الحراب في المسجد، رقم الحديث (٤٥٤) و(٤٥٥)، وكتاب العيدين، باب الحراب والدَّرَق يوم العيد، رقم الحديث (٩٤٩) و(٩٥٠)، وباب سنة العيدين لأهل الإسلام، رقم الحديث (٩٥٢)، وباب إذا فاتته العيد يصلي ركعتين، رقم الحديث (٩٨٧) و(٩٨٨)، وكتاب الجهاد والسير، باب الدرق، رقم الحديث (٢٩٠٦) و(٢٠٩٧)، وكتاب المناقب، باب قصة الحبش، رقم الحديث (٣٥٢٩) و(٣٥٣٠)، وكتاب مناقب الأنصار، باب مَقْدَم النبي وأصحابه المدينة، رقم الحديث (٣٩٣١)، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل، رقم الحديث (٥١٩٠)، وباب نظر المرأة إلى الحيش ونحوهم من غير رية، رقم الحديث (٥٢٣٦)؛ وصحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد، رقم الحديث (٨٩٢)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب صلاة العيدين، باب ضرب الدَّف يوم العيد، رقم الحديث (١٥٩٣)، وباب اللعب بين يدي الإمام يوم العيد، رقم الحديث (١٥٩٤)، وباب اللعب في المسجد يوم العيد ونضر النساء إلى ذلك، رقم الحديث (١٥٩٥)، وباب الرخصة في الاستماع إلى الغناء وضرب الدف يوم العيد، رقم الحديث (١٥٩٧)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الغناء والدف، رقم الحديث (١٨٩٨)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (٢٤٠٤٩) و(٢٤٥٤١) و(٢٤٦٨٢) و(٢٤٩٥٢) و(٢٥٠٢٨).

❁ ٣/٥٢ عن أُمِّ عَطِيَّةَ - رضي الله عنها - ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ جَمَعَ نِسَاءَ الْأَنْصَارِ فِي بَيْتٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْنَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَامَ عَلَى الْبَابِ فَسَلَّمَ عَلَيْنَا، فَرَدَدْنَا عَلَيْهِ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ: أَنَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ، وَأَمَرْنَا بِالْعِيدَيْنِ أَنْ نُخْرِجَ فِيهِمَا الْحَيْضَ وَالْعَتَقَ، وَلَا جُمُعَةَ عَلَيْنَا، وَنَهَانَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ. حديث ضعيف

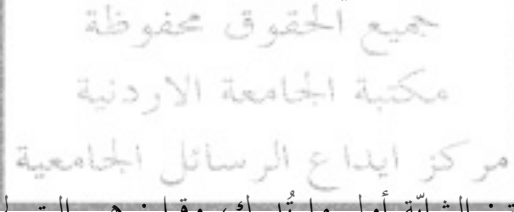
تخريج الحديث:

رواه أبو داود واللفظ له، وأحمد، وابن خزيمة، وابن حبان، وأبو يعلى، والطبراني، والبيهقي، من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن بن عَطِيَّةَ، عن أُمِّ عَطِيَّةَ - رضي الله عنها -^١.

الحكم على الحديث:

حديث ضعيف، ضعفه الألباني^٢، قلت: فيه إسماعيل بن عبد الرحمن بن عَطِيَّةَ:

مقبول^٣.



غريب الحديث:

العتق: جمع العاتق: الشاة أول ما تُدْرِكُ، وقيل: هي التي لم تَبِنَ من والدَيْها ولم تُزَوَّجَ، وقد أدركت وشبَّت^٤.

^١ سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب خروج النساء في العيد، رقم الحديث (١١٣٩)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٠٧٩٧)؛ وصحيح ابن خزيمة، كتاب الجمعة، باب ذكر إسقاط فرض الجمعة عن النساء، رقم الحديث (١٧٢٢)؛ وصحيح ابن حبان، كتاب الجنائز، ذكر الزجر عن اتباع النساء الجنائز والخروج إليها لهن، رقم الحديث (٣٠٤١)؛ ومسنند أبي يعلى، رقم الحديث (٢٢١)؛ والمعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث (٨٥)، ج ٢٥، ص ٤٥؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الجمعة، باب من لا تلزمه الجمعة، رقم الحديث (٥٦٣٧)، وشعب الإيمان للبيهقي، باب في الصلاة على من مات من أهل القبلة، رقم الحديث (٩٣١٧).

^٢ الألباني، ضعيف سنن أبي داود، ص ٨٨.

^٣ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٤٦٢)، ص ٤٨.

^٤ ابن الأثير، النهاية، ج ٣، ص ١٦٢.

حق الاحتفال بالعرس:

❖ ١/٥٣ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أَبْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءً وَصَبِيَانًا مُقْبِلِينَ مِنْ عُرْسٍ، فَقَامَ مُمْتَنًّا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ». حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأحمد، من طرق عن أنس بن مالك رضي الله عنه ^١.

غريب الحديث:

مُتَمَنًّا: مسرعًا مشتدًا فرحًا بهم.

❖ ٢/٥٤ عن سَهْلٍ بن سَعْدٍ رضي الله عنه قال: دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ، وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ يَوْمَئِذٍ خَادِمَهُمْ، وَهِيَ الْعُرْسُ، قَالَ سَهْلٌ: تَذَرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعَتْ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِيَّاهُ. حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وابن ماجه، وأحمد، من طرق عن أبي حازم -

سلمة بن دينار - ، عن سهل بن سعد رضي الله عنه ^٢.

¹ صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي ﷺ للأَنْصَارِ: «أَنْتُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ»، رقم الحديث (٣٧٨٥)، وكتاب النكاح، باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس، رقم الحديث (٥١٨٠)؛ وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأنصار، رقم الحديث (٢٥٠٨)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٢٧٩٧).

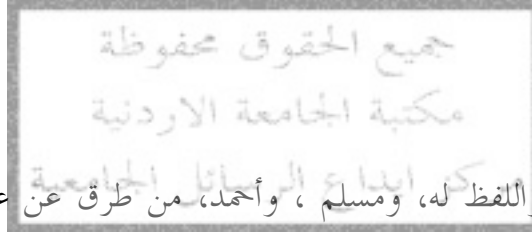
² صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب حق إجابة الوليمة والدعوة، رقم الحديث (٥١٧٦)، وباب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس، رقم الحديث (٥١٨٢)، وباب النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس، رقم الحديث (٥١٨٣)، وكتاب الأشربة، باب الانتباز في الأوعية والتور، رقم الحديث (٥٥٩١)، وباب نقيع التمر ما لم يسكر، رقم الحديث (٥٥٩٧)، وكتاب الأيمان والنذور، باب إن حلف أن لا يشرب نبيذا، رقم الحديث (٦٦٨٥)؛ وصحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب إباحة النبيذ الذي لم يشتد ولم يصير مسكرا، رقم الحديث (٢٠٠٦)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الوليمة، رقم الحديث (١٩١٢)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٦٠٦٢).

المبحث الخامس

حق الخروج للحاجة

❖ ١/٥٥ عن عائشة - رضي الله عنها -، قالت: خَرَجْتُ سَوْدَةً بَعْدَمَا ضَرَبَ الْحِجَابُ لِحَاجَتِهَا، وَكَانَتْ امْرَأَةً جَسِيمَةً، لَا تَخْفَى عَلَى مَنْ يَعْرِفُهَا، فَرَأَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا سَوْدَةُ، أَمَا وَاللَّهِ مَا تَخْفَيْنَ عَلَيْنَا، فَاَنْظُرِي كَيْفَ تَخْرُجِينَ. قَالَتْ: فَأَنْكَفَأْتُ رَاجِعَةً، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي، وَإِنَّهُ لَيَتَعَشَّى، وَفِي يَدِهِ عَرَقٌ، فَدَخَلْتُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي خَرَجْتُ لِبَعْضِ حَاجَتِي، فَقَالَ لِي عُمَرُ كَذَا وَكَذَا، قَالَتْ: فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ، ثُمَّ رُفِعَ عَنْهُ، وَإِنَّ الْعَرَقَ فِي يَدِهِ مَا وَضَعَهُ، فَقَالَ: «إِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَكُنَّ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَاجَتِكُنَّ».

حديث صحيح



تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأحمد، من طرق عن عروة بن الزبير، عن

عائشة - رضي الله عنها -^١.

غريب الحديث:

العَرَقُ: الْعَظْمُ إِذَا أُخِذَ عَنْهُ مُعْظَمُ اللَّحْمِ^٢.

^١ صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب خروج النساء إلى البراز، رقم الحديث (١٤٦) و(١٤٧)، وكتاب التفسير، باب قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَبْظِيرِينَ﴾، رقم الحديث (٤٧٩٥)، وكتاب النكاح، باب خروج النساء لحوائجهن، رقم الحديث (٥٢٣٧)، وكتاب الاستئذان، باب آية الحجاب، رقم الحديث (٦٢٤٠)؛ وصحيح مسلم، كتاب السلام، باب إباحة الخروج للنساء لقضاء حاجة الإنسان، رقم الحديث (٢١٧٠)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (٢٤٢٩٠) و(٢٥٨٦٦) و(٢٦٣٣١).

^٢ ابن الأثير، النهاية، ج ٣، ص ١٩٩.

المبحث السادس

حق المرأة في ممارسة العمل التطوعي الاجتماعي

❁ ١/٥٦ عن أبي هريرة رضي الله عنه، أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ، فَقَدَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عَنْهَا بَعْدَ أَيَّامٍ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا مَاتَتْ، قَالَ: «فَهَلَّا آذَنْتُمُونِي». فَأَتَى قَبْرَهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه واللفظ له، وأحمد، من طرق عن

حماد بن زيد، عن ثابت البناني، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه.¹

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

غريب الحديث

تَقُمُ: تَكْنُسُ.²

آذَنْتُمُونِي: أَيِ أَعْلَمْتُمُونِي.³

¹ صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب كنس المسجد، رقم الحديث (٤٥٨)، وباب الخدم للمسجد، رقم الحديث (٤٦٠)، وكتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر بعد ما يُدفن، رقم الحديث (١٣٣٧)؛ وصحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، رقم الحديث (٩٥٦)؛ وسنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، رقم الحديث (٣٢٠٣)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على القبر، رقم الحديث (١٥٢٧)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٨٦٣٤).

² الفيروزآبادي، القاموس المحيظ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص١١٥١.

³ النووي، المنهاج، ص٦١٣.

المبحث السابع

حق الشهادة

قال الله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^١.

قال القرطبي في تفسير هذه الآية: فجعل تعالى شهادة المرأتين مع الرجل جائزة مع وجود الرجلين في هذه الآية، ولم يذكرها في غيرها، فأجيزت في الأموال خاصة في قول الجمهور، بشرط أن يكون معها رجل. وإنما كان ذلك في الأموال دون غيرها؛ لأن الأموال كثر توثيقها لكثرة جهات تحصيلها وعموم البلوى بها وتكررها، فجعل فيها التوثيق تارة بالكتابة وتارة بالاشهاد وتارة بالرهن وتارة بالضمان، وأدخل في جميع ذلك شهادة النساء مع الرجال... وأجاز العلماء شهادتهن منفردات فيما لا يطلع عليه غيرهن للضرورة^٢.

وذلك مثل الشهادة على الولادة وما يتعلق بذلك من نسب وإرث، ومثل الشهادة على الثيوبه والبكارة والعيوب الجنسية لدى المرأة، في الوقت الذي لم تقبل فيه شهادة الرجل وحده في الأمور المالية التي يختص بالتعامل بها، وفي هذا دليل كاف على عدم انتقاص الإسلام لكرامة المرأة، بل إنه ميّزها عن الرجل بقبول شهادتها وحدها دون شهادته^٣.

^١ سورة البقرة، الآية (٢٨٢).

^٢ القرطبي، تفسير القرطبي، تحقيق أحمد عبدالمعالم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط ٢، ١٣٧٢هـ، ج ٣، ص ٣٩١.

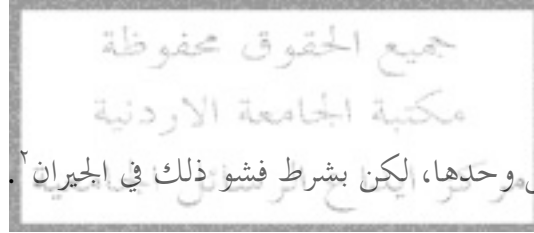
^٣ انظر: مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه والقانون، ص ٢٨ بتصرف.

❖ ١/٥٧ عن عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رضي الله عنه، أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لِأَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي، فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ». فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ، وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وأحمد، والدارمي، من طرق عن عقبة بن الحارث رضي الله عنه.^١



فقه الحديث:

❖ ٢/٥٨ عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما -، قال: سئل رسول الله ﷺ: مَا يَجُوزُ فِي الرِّضَاعَةِ مِنَ الشُّهُودِ؟ قَالَ: «رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ». حديث ضعيف جدا

^١ صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله، رقم الحديث (٨٨)، وكتاب البيوع، باب تفسير المشبهات، رقم الحديث (٢٠٥٢)، وكتاب الشهادات، باب إذا شهد شاهد، رقم الحديث (٢٦٤٠)، وباب شهادة الإماء والعبيد، رقم الحديث (٢٦٥٩)، وباب شهادة المرضعة، رقم الحديث (٢٦٦٠)، وكتاب النكاح، باب شهادة المرضعة، رقم الحديث (٥١٠٤)؛ وسنن أبي داود، كتاب الأقضية، باب الشهادة في الرضاع، رقم الحديث (٣٦٠٣)؛ وجامع الترمذي، أبواب الرضاع، باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع، رقم الحديث (١١٥١)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب النكاح، باب الشهادة في الرضاع، رقم الحديث (٣٣٣٠)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (١٦١٤٨) و(١٦١٤٩) و(١٦١٥٣) و(١٦١٥٤)؛ وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب شهادة المرأة الواحدة على الرضاع، رقم الحديث (٢٢٥٩).

^٢ ابن حجر، فتح الباري، ج ٢، ص ٢٢٥٣.

تخريج الحديث:

رواه أحمد، وابنه عبدالله في زوائده على "المسند"، وعبدالرزاق، وابن أبي شيبة، والبيهقي، من طرق عن محمد بن عثيم، عن محمد بن عبدالرحمن البيلماني، عن أبيه عبدالرحمن بن أبي زيد البيلماني، عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما -^١.

الحكم على الحديث:

حديث ضعيف جداً، قال الهيثمي: وفيه محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني، وهو ضعيف^٢، وقال البخاري: عن أبيه، منكر الحديث، كان الحميدي يتكلم فيه^٣، وقال النسائي: منكر الحديث^٤، وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين"^٥، وقال ابن حجر: ضعيف، وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان^٦.

وفيه محمد بن عثيم، قال البخاري: منكر الحديث^٧، وقال النسائي: متروك الحديث^٨، وقال ابن حجر في "التعجيل": قال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء، وقال

^١ مسند أحمد، رقم الحديث (٤٩١٠-٤٩١٢) و(٥٨٧٧)؛ والمصنف لعبد الرزاق، باب شهادة المرأة على الرضاع، رقم الحديث (١٤٠٥٩)؛ والكتاب المصنف لابن أبي شيبة، رقم الحديث (٣٦١٢٨)، ج ٧، ص ٢٨٦؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الرضاع، باب شهادة النساء في الرضاع، رقم الحديث (١٥٦٧٧).

^٢ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٢٦١.

^٣ البخاري، التاريخ الكبير، تحقيق مصطفى عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ج ١، ص ١٦٣.

^٤ النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين، تحقيق بوران الضناوي وغيره، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص ٢١٥.

^٥ الدارقطني، كتاب الضعفاء والمتروكين، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص ١٤٨.

^٦ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٦٠٦٧)، ص ٤٢٦.

^٧ البخاري، التاريخ الكبير، ج ١، ص ٢٠٤.

ابن أبي حاتم عن أبيه: منكر الحديث^١، وقال ابن حبان في "المجروحين": تالف في النقل، ذاهب في الرواية، لا يحل الاحتجاج به بحال^٢، وذكره ابن عدي في "الكامل"^٣، وضعفه البيهقي وقال: فهذا إسناد ضعيف لا نقوم بمثله الحجة محمد بن عثيم يرمى بالكذب وابن البيلماني ضعيف وقد اختلف عليه في متنه، فقليل هكذا، وقيل رجل وامرأة، وقيل رجل وامرأتان، والله أعلم^٤، وضعفه أيضا أحمد شاكر، وقال: (رجل وامرأة وامرأة) هو خطأ في العطف بالواو بدل (أو) وفي تكرار كلمة (وامرأة)^٥.

❖ ٣/٥٩ عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ.

حديث ضعيف جداً

تخريج الحديث:

رواه الطبراني، والدارقطني، والبيهقي، من طرق عن أحمد بن القاسم، عن محمد بن إبراهيم بن معمر القطيعي، عن محمد بن عبد الملك الواسطي، عن الأعمش - سليمان بن مهران -، عن أبي وائل - شقيق بن سلمة الأسدي -، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه^٦.

¹ النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين، ص ٢١٦.

² ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، اعتنى به أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، رقم الترجمة (٩٥٧)، ص ٤١٩.

³ ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٢٧٨.

⁴ ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ج ٧، ص ٤٧٩.

⁵ السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الرضاع، باب شهادة النساء في الرضاع، رقم الحديث (١٥٦٧٧).

⁶ مسند أحمد، تحقيق أحمد شاكر، رقم الحديث (٤٩١٠-٤٩١٢) و (٥٨٧٧).

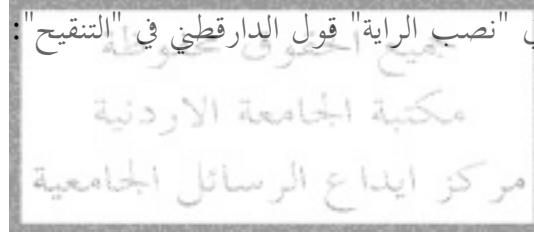
⁷ المعجم الأوسط للطبراني، رقم الحديث (٥٩٦)، ج ١، ص ١٨١؛ و سنن الدارقطني، كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك، رقم الحديث (٤٥١٠)؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب ما جاء في عددهن، رقم الحديث (٢٠٥٤٢)، ج ١٠، ص ٢٥٤.

ورواه الدارقطني عن عمر بن الحسن، عن إسماعيل بن الفضل ومحمد بن بشر بن مطر، كلاهما عن وهب بن بقية، عن محمد بن عبد الملك الواسطي، عن أبي عبد الرحمن المدائني، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه^١.

الحكم على الحديث:

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا محمد بن عبد الملك، وقال الهيثمي: وفيه من لم أعرفه^٢، وقال الدارقطني والبيهقي: محمد بن عبد الملك لم يسمعه من الأعمش، بينهما رجل مجهول.

قلت: هو أبو عبد الرحمن المدائني، كما ذكره الدارقطني في طريقه الآخر، وهو مجهول^٣. ذكر الزيلعي في "نصب الراية" قول الدارقطني في "التنقيح": هو حديث باطل لا أصل له^٤.



¹ سنن الدارقطني، كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك، رقم الحديث (٤٥١١).

² الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٤، ص٢٦١.

³ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٧، ص٣٩٤؛ والمغني في الضعفاء، تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ج٢، ص٥٩٧.

⁴ الزيلعي، نصب الراية تخريج أحاديث الهداية، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ج٤، ص١٦٥.

المبحث الثامن

حق التقاضي

لقد جعل الإسلام للمرأة حق مقاضاة غيرها من النساء والرجال الأقرباء والأبعد بأن ترفع دعوى تطالب بحق لها، أو أن تجيب على دعوى غيرها إن كان مدعى عليها فقد يصدر منها تصرفات قولية أو فعلية يترتب عليها حقوق لها كالبيع والدين والإجارة والوكالة والهبة والوصية وغير ذلك من العقود، ولا يقوم الطرف الآخر بأداء حقوقها المكتسبة بموجب هذه العقود، فلها أن تطالب بحقوقها عن طريق القضاء برفع دعوى على من امتنع عن أداء حقها أو حقوقها. قال الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾^١.

❖ ١/.. عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: هُنْدُ أُمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَخْذَ مِنْ مَالِهِ سِرًّا؟ قَالَ: «خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكَ مَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ»^٢.

حديث صحيح

❖ ٢/.. عن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، مَا أَعْتَبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟». قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً»^٣.

حديث صحيح

¹ سورة المجادلة، الآية (١).

² قد سبق تخريجه برقم (١/١٨).

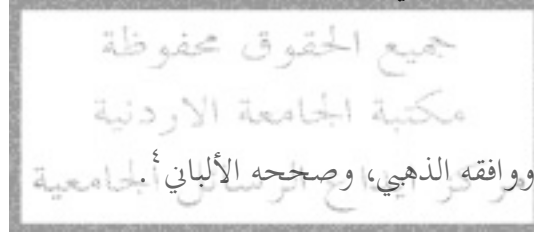
³ قد سبق تخريجه برقم (١/٢٣).

❁ ٣/٦٠ عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: تَبَارَكَ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ كُلَّ شَيْءٍ، إِنِّي لَأَسْمَعُ كَلَامَ حَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ، وَيَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُهُ، وَهِيَ تَشْتَكِي زَوْجَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَهِيَ تَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ شَبَابِي، وَنَثَرْتُ لَهُ بَطْنِي، حَتَّى إِذَا كَبِرْتُ سَنِي، وَأَنْقَطَعَ وَلَدِي، ظَاهَرَ مِنِّي، اللَّهُمَّ! إِنِّي أَشْكُو إِلَيْكَ. فَمَا بَرَحْتُ حَتَّى نَزَلَ جِبْرَائِيلُ بِهِؤُلَاءِ الْآيَاتِ أَقْدَسَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ. ﴿١﴾

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه النسائي، وابن ماجه واللفظ له، والحاكم، من طريق الأعمش - سليمان بن مهران -، عن تميم بن سلمة السلمي، عن عروة بن الزبير، عن عائشة - رضي الله عنها^١.



الحكم على الحديث:

غريب الحديث:

ظَاهَرَ: الظُّهَار: قول الرجل لزوجته: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي.
(« وَنَثَرْتُ لَهُ بَطْنِي »): أي أَكْثَرْتُ لَهُ الْأَوْلَادَ، تريد أنها كانت شابة تلد الأولاد عنده، يقال امرأة نثور: كثيرة الأولاد^٢.
بَرَحْتُ: أي فَارَقْتُ وَتَرَكْتُ.

^١ قيل: خويلة، والأول أكثر، وقيل: خولة بنت حكيم، وقيل: خولة بنت مالك بن ثعلبة بن أصرم بن فهر بن ثعلبة بن غنم بن عوف. انظر ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٧، ص ١٠٢.

^٢ هو أوس بن الصامت.

^٣ المجتبى للنسائي، كتاب الطلاق، باب الظهار، رقم الحديث (٣٤٦٠)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب الظهار، رقم الحديث (٢٠٦٣)؛ والمستدرک للحاكم، كتاب التفسير، تفسير سورة المجادلة، رقم الحديث (٩٢٨/٣٧٩١).

^٤ الألباني، صحيح سنن النسائي، ج ٢، ص ٤٨٨؛ وصحيح سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٨٤.

^٥ السندي، سنن ابن ماجه بحاشية السندي، تحقيق خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ج ٢، ص ٥٢٣.

الفصل الثالث

الأحاديث النبوية

في حقوق المرأة الاقتصادية

ويتكون من ثلاثة مباحث التالية:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني: حق العمل

المبحث الثالث: حق تملك المال والتصرف فيه

المبحث الأول حق الميراث

لقد جعل الإسلام للمرأة حق الميراث، فقد قال الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي حَقِّ أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾^١. كان الإسلام حكيماً وعادلاً ورفيقاً بالمرأة حيث قرر لها نصف الرجل من الميراث، وصدق الله تعالى: أَلِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿٧﴾^٢.

❖ ١/٦١ عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: مَرَضْتُ بِمَكَّةَ مَرَضًا، فَأَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: « لا ». قَالَ: قُلْتُ: فَالْشَّطْرُ؟ قَالَ: « لا ». قُلْتُ: الثُّلُثُ؟ قَالَ: « الثُّلُثُ كَبِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى اللَّقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْلَفُ عَنْ هِجْرَتِي؟ فَقَالَ: « لَنْ تُخْلَفَ بَعْدِي، فَتَعْمَلْ عَمَلًا تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَرَدَدْتَ بِهِ رِفْعَةً وَدَرَجَةً، وَلَعَلَّ أَنْ تُخْلَفَ بَعْدِي حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ ». يَرِثُنِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه،

وأحمد، ومالك، والدارمي، من طرق عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.^٣

¹ سورة النساء، الآية (١٠).

² سورة النساء، الآية (٧).

³ صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب ميراث البنات، رقم الحديث (٦٧٣٣)؛ وصحيح مسلم، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، رقم الحديث (١٦٢٨)؛ وسنن أبي داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في ما لا =

وله شاهد من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - عند البخاري ومسلم^١.

غريب الحديث:

أشفيتُ: قاربت وأشرفت.

الشرط: النصف.

أُخْلِفُ: يريد خوف الموت بمكة؛ لأنها دار تركوها لله تعالى وهاجروا إلى المدينة، فلم يحبوا أن يكون موثهم بها، وكان يومئذ مريضاً. والتخلف: التأخر^٢.

يرثي: الرثاء: التأسّي والحزن على الميت.

❖ ٢/٦٢ عن هُزَيْلِ بْنِ شُرْحَبِيلٍ قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ بِنْتِ وَائِنَةَ ابْنِ وَأُخْتِ فَقَالَ: لِلْبِنْتِ النَّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ النَّصْفُ، وَأُتِ ابْنُ مَسْعُودٍ فَسَيِّتَابِعْنِي، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ لِلابْنَةِ النَّصْفُ، وَلِلابْنَةِ ابْنِ السُّدُسُ، تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ، فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ.

حديث صحيح

=يجوز للموصي في ماله، رقم الحديث (٢٨٦٤)؛ وجامع الترمذي، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية بالثلث، رقم الحديث (٢١١٦)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، رقم الحديث (٣٦٢٦) - (٣٦٢٨) و(٣٦٣٠-٣٦٣٢) و(٣٦٣٥)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، رقم الحديث (٢٧٠٨)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (١٤٤٠) و(١٤٧٤) و(١٤٧٩) و(١٤٨٢) و(١٤٨٨) و(١٥٠١)؛ وموطأ مالك، كتاب الوصية، باب الوصية في الثلث لا تعدى، رقم الحديث (١٥٢١)؛ وسنن الدارمي، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، رقم الحديث (٣١٩٧).

^١ صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، رقم الحديث (٢٧٤٣)؛ وصحيح مسلم، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، رقم الحديث (١٦٢٩).

^٢ ابن الأثير، النهاية، ج ٢، ص ٦٤.

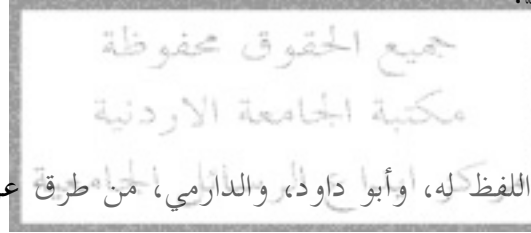
تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي،
من طرق عن هُزَيْل بن شَرَحْبِيل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.^١

❖ ٣/٦٣ عن الأسود بن يزيد، قال: أَتَانَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ بِالْيَمَنِ مُعَلِّمًا وَأَمِيرًا، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ
رَجُلٍ تُوفِّي وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَأُخْتَهُ، فَأَعْطَى الْإِبْنَةَ النِّصْفَ وَالْأُخْتَ النِّصْفَ .

وفي رواية: سُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: قَضَى فِينَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: النِّصْفُ لِلْإِبْنَةِ وَالنِّصْفُ لِلْأُخْتِ، ثُمَّ قَالَ سُلَيْمَانُ: قَضَى فِينَا وَلَمْ يَذْكُرْ
عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

حديث صحيح



تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، وأبو داود، والدارمي، من طرق عن الأسود بن يزيد،
عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.^٢

¹ صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب ميراث ابنة ابن مع ابنة، رقم الحديث (٦٧٣٦)، وباب ميراث الأخوات
مع البنات عصبة، رقم الحديث (٦٧٤٢)؛ وسنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الصلب،
رقم الحديث (٢٨٩٠)؛ وجامع الترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث ابنة الابن مع ابنة الصلب،
رقم الحديث (٢٠٩٣)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب فرائض الصلب، رقم الحديث (٢٧٢١)؛
ومسند أحمد، رقم الحديث (٣٦٩١) و(٤٠٧٣) و(٤١٩٥) و(٤٤٢٠)؛ وسنن الدارمي، كتاب الفرائض، باب
في بنت وابنة ابن وأخت لأب وأم، رقم الحديث (٢٨٩١).

² صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب ميراث البنات، رقم الحديث (٦٧٣٤)، وباب ميراث الأخوات مع
البنات عصبة، رقم الحديث (٦٧٤١)؛ وسنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الصلب، رقم
الحديث (٢٨٩٣)؛ وسنن الدارمي، كتاب الفرائض، باب في بنت وأخت، رقم الحديث (٢٨٨٠).

✽ ٤/٦٤ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمَنَ وَالرُّبْعَ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبْعَ.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، والدارمي، كلاهما عن محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان، عن وَرْقَاءَ بن عمر اليَشْكُري، عن عبدالله بن أبي نَجِيح، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ^١.

✽ ٥/٦٥ عن سعيد بن المسيَّب، قال: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ: الدِّيَّةُ لِلْعَاقِلَةِ، وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا حَتَّى قَالَ لَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ سَفْيَانَ: كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُورِثَ امْرَأَةً أَشِيَمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا، فَرَجَعَ عُمَرُ.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه أبو داود واللفظ له، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، وعبدالرزاق، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وابن أبي عاصم، والنسائي في "الكبرى"، وابن الجارود، والطبراني، والدارقطني، والبيهقي، من طرق عن الزهري، عن سعيد بن المسيَّب، عن الضَّحَّاكِ بْنِ سَفْيَانَ ^٢.

^١ صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، رقم الحديث (٢٧٤٧)، وكتاب التفسير، باب قوله: ^١ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ، رقم الحديث (٤٥٧٨)؛ وكتاب الفرائض، باب ميراث الزوج مع الولد وغيره، رقم الحديث (٦٧٣٩)؛ وسنن الدارمي، كتاب الوصايا، باب الوصية للوارث، رقم الحديث (٣٢٦٣).

^٢ سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في المرأة ترث من دية زوجها، رقم الحديث (٢٩٢٧)؛ وجامع الترمذي، أبواب الديات، باب ما جاء في المرأة هل ترث من دية زوجها؟، رقم الحديث (١٤١٥)، وكتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها، رقم الحديث (٢١١٠)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الديات، باب الميراث من الدية، رقم الحديث (٢٦٤٢)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٥٧٤٥)؛ والمصنف لعبدالرزاق، كتاب المواهب، باب ميراث الدية، رقم الحديث (١٨٠٨٢) و(١٨٠٨٣)؛ وسنن سعيد بن منصور، باب ميراث المرأة =

ورواه مالك، والنسائي في "الكبرى"، كلاهما من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، عن الضحاك بن سفيان رضي الله عنه^١، ولم يذكر سعيد بن المسيب، فانقطع الإسناد.

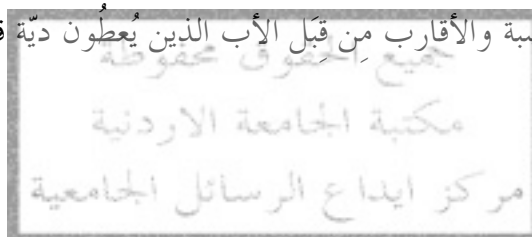
ورواه البيهقي من طريق مالك، عن الزهري، عن النبي ﷺ، مرسلًا^٢.

الحكم على الحديث:

قال الترمذي: حسن صحيح، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين، وصحح الألباني هذا الحديث^٣.

غريب الحديث:

العاقلة: هي العصابة والأقارب من قبل الأب الذين يُعطون دية قتل الخطأ^٤.



=من دية زوجها، رقم الحديث (٢٩٥-٢٩٧)؛ والكتاب المصنف لابن أبي شيبه، كتاب الديات، باب المرأة ترث من دم زوجها، رقم الحديث (٢٧٥٤١) و(٢٧٥٤٢)؛ والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، رقم الحديث (١٤٩٦)، ج ٣، ص ١٦٦؛ والسنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، باب توريث المرأة من دية زوجها، رقم الحديث (٦٣٦٣-٦٣٦٥)؛ والمتنقى لابن الجارود، باب ما جاء في الموارث، رقم الحديث (٩٦٦)؛ والمعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث (٨١٣٩-٨١٤٢)، ج ٨، ص ٢٩٩-٣٠٠؛ والمعجم الأوسط للطبراني، رقم الحديث (٨١٧٣)؛ وسنن الدارقطني، كتاب الفرائض والسير وغير ذلك، رقم الحديث (٤٠٤٤)؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الجراح، باب ميراث الدم والعقل، رقم الحديث (١٦٠٦٤)، وكتاب القسامة، باب ميراث الدية، رقم الحديث (١٦٤٨٨).

^١ موطأ مالك، كتاب العقول، باب ما جاء في ميراث العقل والتغليظ فيه، رقم الحديث (١٦٦٦)؛ والسنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، باب توريث المرأة من دية زوجها، رقم الحديث (٦٣٦٦).

^٢ السنن الكبرى للبيهقي، كتاب القسامة، باب ميراث الدية، رقم الحديث (١٦٤٨٩).

^٣ الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٢٥؛ وصحيح سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٣٤٧.

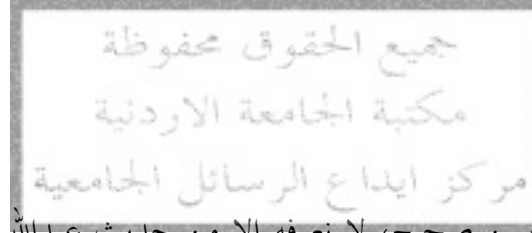
^٤ ابن الأثير، النهاية، ج ٣، ص ٢٥٢.

❖ ٦/٦٦ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: جَاءَتِ امْرَأَةُ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ بِابْنَتَيْهَا مِنْ سَعْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا، فَلَمْ يَدَعْ لَهُمَا مَالًا وَلَا تُنْكَحَانِ إِلَّا وَلَهُمَا مَالٌ، قَالَ: يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ، فَتَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَمَّهُمَا فَقَالَ: «أَعْطِ ابْنَتِي سَعْدِ الثَّلَاثِينَ، وَأَعْطِ أُمَّهُمَا الثَّمَنَ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ».

حديث حسن

تخريج الحديث:

رواه أبو داود، والترمذي واللفظ له، وابن ماجه، وأحمد، والحاكم، وأبو يعلى، والطحاوي، والدارقطني، والبيهقي، من طرق عن عبدالله بن محمد بن عَقِيلٍ عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه ^١.



الحكم على الحديث:

قال الترمذي: حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن محمد بن عَقِيلٍ، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني ^٢، وعلّق على قول الترمذي فقال: وهو مختلف فيه، والراجح أنه حسن الحديث إذا لم يخالف ^٣. قلت: فيه عبد الله بن محمد بن عَقِيلٍ: صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بآخره ^٤.

^١ سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الصلب، رقم الحديث (٢٨٩١) و(٢٨٩٢)؛ وجامع الترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث البنات، رقم الحديث (٢٠٩٢)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب فرائض الصلب، رقم الحديث (٢٧٢٠)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٤٧٩٨)؛ والمستدرک للحاكم، كتاب الفرائض، رقم الحديث (٧٩٥٤) و(٧٩٩٥)؛ ومسنند أبي يعلى، رقم الحديث (٢٠٣٥)؛ وشرح معاني الآثار للطحاوي، كتاب الفرائض، باب الرجل يموت ويترك بنتا وأختا وعصبة سواها، رقم الحديث (٧٤٢٠)؛ وسنن الدارقطني، كتاب الفرائض والسير وغير ذلك، رقم الحديث (٤٠٤٨-٤٠٥١)؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الفرائض، باب فرض الابنتين فصاعداً، رقم الحديث (١٢٣١١).

^٢ الألباني، صحيح سنن أبي داود، وصحيح سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٣٧٠.

^٣ الألباني، إرواء الغليل، ج ٦، ص ١٢٢.

^٤ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٣٥٩٢)، ص ٢٦٤.

❁ ٧/٦٧ عن قَبِيصَةَ بنِ ذُوَيْبٍ رضي الله عنه أنه قال: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا لَغَيْرِكَ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ، وَلَكِنْ هُوَ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيْتَكُمَا خَلَّتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا. حديث حسن لغيره

تخريج الحديث:

رواه أبو داود واللفظ له، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، وابن حبان، والنسائي في "الكبرى"، وابن الجارود، والطبراني، والبيهقي، من طرق عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة، عن قَبِيصَةَ بنِ ذُوَيْبٍ رضي الله عنه.

ورواه الحاكم، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وأبو يعلى، من طريق سفيان بن عيينة^٢، ورواه أحمد، وعبد الرزاق، والنسائي في "الكبرى"، والطبراني، من طريق معمر بن

^١ سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في الجدة، رقم الحديث (٢٨٩٤)؛ وجامع الترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، رقم الحديث (٢١٠١)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، رقم الحديث (٢٧٢٤)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٧٩٨٠)؛ وموطأ مالك، وصحيح ابن حبان، كتاب الفرائض، ذكر وصف ما تعطى الجدة في الميراث، رقم الحديث (٦٠٣١)؛ كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، رقم الحديث (١١٢٠)؛ والسنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، رقم الحديث (٦٣٤٦)؛ والمنتقى لابن الجارود، باب ما جاء في الميراث، رقم الحديث (٩٥٩)؛ والمعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث (١٠٦٨)، ج ٢٠، ص ٤٣٨؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الفرائض، باب فرض الجدة والجديتين، رقم الحديث (١٢٣٣٧)، ج ٦، ص ٣٨٤.

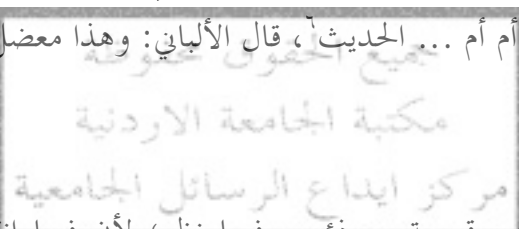
^٢ المستدرک للحاكم، كتاب الفرائض، رقم الحديث (٧٩٧٨)؛ وسنن سعيد بن منصور، باب الجدات، رقم الحديث (٨٠)؛ والكتاب المصنف لابن أبي شيبة، كتاب الفرائض، باب في الجدة ما لها من الميراث؟، رقم الحديث (٣١٢٦٣)؛ ومسنند أبي يعلى، رقم الحديث (١١٥).

راشد^١، ورواه ابن ماجه، والنسائي في "الكبرى"، من طريق يونس بن يزيد^٢، ورواه النسائي في "الكبرى" من طريق صالح بن كيسان، والأوزاعي - عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو -، وشعيب ابن أبي حمزة^٣، كلهم عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب رضي الله عنه.

ورواه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة، حدثنا الزهري، قال مرة: قال قبيصة، وقال مرة: عن رجل، عن قبيصة بن ذؤيب^٤.

ورواه النسائي في "الكبرى" من طريق سفيان بن عيينة قال: سمعت الزهري يحدث عن رجل، عن قبيصة بن ذؤيب^٥.

ورواه الدارمي من طريق الأشعث بن سوار الكندي، عن الزهري قال: جاءت إلى أبي بكر جدة أم أب أو أم أم... الحديث، قال الألباني: وهذا معضل^٦.



الحكم على الحديث:

رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب فيها نظر؛ لأن فيها انقطاعا، قال النسائي: الزهري لم يسمعه من قبيصة^٧، والصواب أن بين الزهري وبين قبيصة عثمان بن إسحاق ابن خرشة، كرواية مالك عن الزهري، قال الترمذي: حسن صحيح، وهو أصح من

¹ مسند أحمد، رقم الحديث (١٧٩٧٨)؛ والمصنف لعبد الرزاق، كتاب الفرائض، باب فرض الجدات، رقم الحديث (١٦٤٩٩)؛ والسنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، رقم الحديث (٦٣٤١) و(٦٣٤٢)؛ والمعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث (١٠٦٧)، ج ٢٠، ص ٤٣٧.

² سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، رقم الحديث (٢٧٢٤)؛ والسنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، رقم الحديث (٦٣٤٤).

³ السنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، رقم الحديث (٦٣٣٩) و(٦٣٤٠) و(٦٣٤٣).

⁴ جامع الترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، رقم الحديث (٢١٠٠).

⁵ السنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، رقم الحديث (٦٣٤٥).

⁶ سنن الدارمي، كتاب الفرائض، باب قول أبي بكر الصديق في الجدات، رقم الحديث (٢٩٤٠).

⁷ الألباني، إرواء الغليل، ج ٦، ص ١٢٦.

⁸ السنن الكبرى للنسائي، ج ٤، ص ٧٤.

حديث ابن عيينة^١، وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص": وقال الدارقطني في "العلل" بعد أن ذكر الاختلاف فيه عن الزهري: يشبه أن يكون الصواب قول مالك ومن تابعه^٢.

وعثمان بن إسحاق بن خرشة: ثقة، وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وصحّح له الترمذي، أما قول الذهبي في "الميزان": لا يُعرفُ، فإنما قاله لعدم وقوفه على توثيق ابن معين له، وتفرد الزهري بالرواية عنه^٣.

وفيه علة أخرى، قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص"^٤ بعد أن أورد الحديث: وإسناده صحيح؛ لثقة رجاله، إلا أن صورته مرسل، فإن قبضة لا يصح له سماع من الصديق، ولا يمكن شهوده للقصة، قاله ابن عبد البر بمعناه وقد اختلف في مولده، والصحيح أنه وُلِدَ عام الفتح، فيبعد شهوده القصة، وقد أعلّله عبد الحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع^٥. اهـ. وفي "تهذيب الكمال" أن روايته عن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - مرسلة^٦، ضعفه الألباني^٧.

وله شواهد: أولها: من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه عند أحمد^٨، إسناده ضعيف، فيه إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت أرسل عن عبادة وهو مجهول الحال^٩.

^١ جامع الترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، رقم الحديث (٢١٠١).

^٢ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج ٣، ص ١٨٦.

^٣ شعيب الأرنؤوط وغيره، تحرير تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٤٤٤٩)، ج ٢، ص ٤٣٣؛ وانظر الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٥، ص ٤٢.

^٤ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج ٣، ص ١٨٦.

^٥ ابن حزم، المحلى، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.، ج ٩، ص ٢٧٣، قال: لا يصح؛ لأنه منقطع؛ لأن قبضة لم يدرك أبا بكر، ولا سمعه من المغيرة ولا محمد.

^٦ المزي، تهذيب الكمال، رقم الترجمة (٥٤٣١)، ج ٦، ص ٩٤.

^٧ الألباني، ضعيف سنن أبي داود، ص ٢٢٦، وضعيف سنن ابن ماجه، ص ٢١٩، وإرواء الغليل، ج ٦، ص ١٢٤.

^٨ مسند أحمد، رقم الحديث (٢٢٧٧٨).

^٩ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٣٩٢)، ص ٤٣.

وثانيها: من حديث بُرَيْدَةَ بنِ الحُصَيْبٍ رضي الله عنه عند أبي داود، والنسائي، والدارقطني، والبيهقي^١، بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمَّ»، ضعفه الألباني فقال: وهذا سند ضعيف من أجل عبيد الله وهو ابن عبد الله^٢، قال الحافظ: صدوق يخطئ^٣، وقال في "التلخيص": أبو داود والنسائي، وفي إسناده عبيد الله العتكي، مختلف فيه، وصححه ابن السكن^٤.

وثالثها: من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - عند ابن ماجه، والبيهقي^٥، قال البوصيري، هذا إسناده ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم وتدليسه^٦.

ورابعها: من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه عند الدارقطني، والبيهقي^٧، قال البيهقي: والمحفوظ حديث معقل في الجد^٨.

وخامسها: من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند الترمذي، والبزار^٩، وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه إلا محمد بن سالم ولم يتابع عليه، ومحمد بن سالم هذا فهو لين الحديث. وفي "التقريب": ضعيف^{١٠}. والحديث حسن بمجموع شواهده.

^١ سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في الجدة، رقم الحديث (٢٨٩٥)؛ والسنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، رقم الحديث (٦٣٣٨)؛ وسنن الدارقطني، كتاب الفرائض والسير وغير ذلك، رقم الحديث (٤٠٨٩)؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الفرائض، باب فرض الجدة والجدتين، رقم الحديث (١٢٣٣٩).

^٢ الألباني، ضعيف سنن أبي داود، ص ٢٢٦، وإرواء الغليل، ج ٦، ص ١٢١.

^٣ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٤٣١٢)، ص ٣١٣.

^٤ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج ٣، ص ١٨٧.

^٥ سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، رقم الحديث (٢٧٢٥)؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الفرائض، باب فرض الجدة والجدتين، رقم الحديث (١٢٣٣٨).

^٦ البوصيري، مصباح الزجاجة، ج ٣، ص ١٤٦.

^٧ سنن الدارقطني، كتاب الفرائض والسير وغير ذلك، رقم الحديث (٤٠٩٠)؛ والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الفرائض، باب فرض الجدة والجدتين، رقم الحديث (١٢٣٤٠).

^٨ سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب فرائض الجد، رقم الحديث (٢٧٢٢).

^٩ جامع الترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجد مع ابنها، رقم الحديث (٢١٠٢)؛ ومسنند البزار، رقم الحديث (١٩٤٦)، ج ٥، ص ٣٢٥.

^{١٠} ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٥٨٩٨)، ص ٤١٥.

المبحث الثاني

حق العمل

إن مما يستحق التأكيد عليه هو أن الإسلام لا يوجب على المرأة الخروج من البيت، والعمل لكسب قوتها وإهمال تربية أولادها والقيام بشؤون الأسرة وخدمة زوجها، بل يوجب عليها على طاعة زوجها وتربية الأبناء.

وفي الوقت ذاته لم يحرم الإسلام على المرأة المسلمة العمل إن احتاجت إليه، أو احتاج إلى عملها المجتمع نفسه، كالتعليم في مدارس البنات والتطبيب والتمريض وغير ذلك.

لقد أعطى الإسلام المرأة حق العمل، وجعل النساء شقائق الرجال، ولكن هذا ليس على إطلاقه، بل وضع ضوابط وشروطا وقيودا على عملها، منها: الحجاب، وأمن الفتنة، وإذن الولي، وألا يشغلها عن واجباتها نحو ربها وزوجها وأبنائها، وأن يكون هذا العمل مناسبا لأنوثتها وكرامتها، وألا يكون مخالفا لشرع الله، وألا تكون المرأة متبرجة بزينة.

وفي قصة موسى - عليه السلام - إشارة إلى عمل المرأة حين اضطرت إلى ذلك، ولم يكن عندها من يعيلها، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ۝ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ۝ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ۝﴾¹.

¹ سورة القصص، الآية (٢٣-٢٥).

المطلب الأول

عمل المرأة في مجال الحرف اليدوية

❖ ١/.. عن عمرو بن الحارث، عن زينب امرأة عبدالله بن مسعود - رضي الله عنهما - قالت: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ». وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيَّتَامٍ فِي حَجَرِهَا، قَالَ: فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيَجْزِي عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيَّتَامٍ فِي حَجَرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: سَلِي أُنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٌ، فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ: أَيَجْزِي عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيَّتَامٍ لِي فِي حَجَرِي، وَقُلْنَا: لَا تُخْبِرُنَا، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «مَنْ هُمَا؟». قَالَ: زَيْنَبُ. قَالَ: «أَيُّ الزَّيْنَبِ؟». قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: «نَعَمْ لَهَا أَجْرَانِ، أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ»^١.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

حديث صحيح

وفي رواية: وكانت امرأة صناعاً^٢.

وفي رواية: وكانت امرأة صناع اليد^٣.

❖ ٢/٦٨ عن عائشة أم المؤمنين، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْرَعُكُمْ لِحَاقًا بِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا». قَالَتْ: فَكُنَّ يَتَطَاوَلْنَ أَيَّتُهُنَّ أَطْوَلُ يَدًا. قَالَتْ: فَكَانَتْ أَطْوَلَنَا يَدًا زَيْنَبُ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْمَلُ بِيَدِهَا وَتَصَدَّقُ.

حديث صحيح

^١ قد سبق تخريجه برقم (٦/٣٧).

^٢ مسند أحمد، رقم الحديث (١٦٠٨٥).

^٣ المصدر السابق، رقم الحديث (١٦٠٨٦).

تخريج الحديث:

رواه البخاري، ومسلم واللفظ له، والنسائي، وأحمد، من طرق عن عائشة - رضي الله عنها -^١.

فقه الحديث:

كانت زينب بنت جحش - رضي الله عنها - تدبغ وتخز، روى الحاكم من طريق عائشة - رضي الله عنها قالت: ((... وكانت زينب امرأة صناعة اليد فكانت تدبغ وتخز وتصدق في سبيل الله عز وجل))^٢.

❖ ٣/٦٩ عن سهل بن سعد رضي الله عنه، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَت النَّبِيَّ ﷺ بِبُرْدَةٍ مَنْسُوجَةٍ، فِيهَا حَاشِيَتُهَا، أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ؟ قَالُوا: الشَّمْلَةُ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَتْ: نَسَجْتُهَا بِيَدَيَّ فَجِئْتُ لَأَكْسُو كَهَا، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا إِزَارُهُ، فَحَسَنَهَا فَلَا نُفَقَالَ: اكْسُيْهَا، مَا أَحْسَنَهَا، قَالَ الْقَوْمُ: مَا أَحْسَنَتْ، لَبِسَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ، وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ، قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ، مَا سَأَلْتُهُ لَأَلْبِسَهُ، إِنَّمَا سَأَلْتُهُ لَتَكُونَ كَفَنِي. قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَفَنُهُ.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، من طرق عن أبي حازم سلمة بن دينار، عن سهل بن سعد رضي الله عنه^٣.

^١ صحيح البخاري، كتاب الزكاة، رقم الحديث (١٤٢٠)؛ وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل زينب أم المؤمنين، رقم الحديث (٢٤٥٢)؛ والمنتقى للنسائي، كتاب الزكاة، فضل الصدقة، رقم الحديث (٢٥٤١)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (٢٤٨٩٩).

^٢ المستدرك للحاكم، كتاب المناقب، رقم الحديث (٦٧٧٦).

^٣ صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم يُنكر عليه، رقم الحديث (١٢٧٧)، وكتاب البيوع، باب ذكر التَّسَاج، رقم الحديث (٢٠٩٣)، وكتاب اللباس، باب البرود والخير والشملة، رقم الحديث (٥٨١٠)، وكتاب الأدب، باب حسن الخلق والسخاء، وما يُكره من البخل،

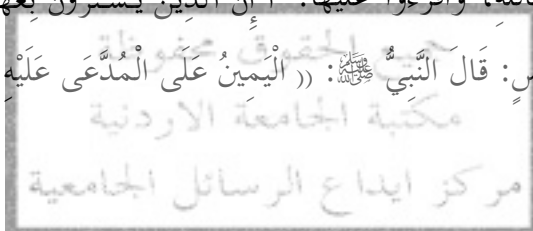
غريب الحديث:

البُرْدَة: نوع من الثياب معروف، والجمع أبراد وبرود، والبردة الشملة المخططة. وقيل: كساء أسود مُرَبَّع فيه صِغَر تلبسه الأعراب، وجمعها بُرْدٌ^١.

الشَّمْلَة: الكساء والمنزر يُشَّح به^٢.

❖ ٤/٧٠ عن ابن أبي مُلَيْكَةَ رضي الله عنه، أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا تَخْرُزَانِ فِي بَيْتٍ، أَوْ فِي الْحُجْرَةِ، فَخَرَجَتْ إِحْدَاهُمَا وَقَدْ أَنْفَذَ بِإِشْفَى فِي كَفِّهَا فَادَّعَتْ عَلَى الْأُخْرَى، فَرَفَعَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَذَهَبَ دِمَاءُ قَوْمٍ وَأَمْوَالُهُمْ». ذَكَرُوهَا بِاللَّهِ، وَاقْرَءُوا عَلَيْهَا: إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ﷻ ^٣. فَذَكَرُوهَا فَاعْتَرَفَتْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «(الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ)».

حديث صحيح



تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم ولم يذكر فيه قصة المرأتين، وأبو داود ولم يذكر القصة، والترمذي ولم يذكر القصة، والنسائي وذكر قصة المرأتين، وابن ماجه ولم يذكر القصة، وأحمد، من طرق عن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما -^٤.

رقم الحديث (٦٠٣٦)؛ واجتنب للنسائي، كتاب الزينة، باب لبس البرود، رقم الحديث (٥٣٢١)؛ وسنن ابن = ماجه، كتاب اللباس، باب لباس رسول الله ﷺ، رقم الحديث (٣٥٥٥)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٢٨٢٥).

^١ ابن الأثير، النهاية، ج ١، ص ١١٦.

^٢ المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٤٨.

^٣ سورة آل عمران، الآية (٧٧).

^٤ صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيِّمْنَاهُمْ ثُمَّ قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ»، رقم الحديث (٤٥٥٢)؛ وصحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعى عليه، رقم الحديث (١٧١١)؛ وسنن أبي داود، كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعى عليه، رقم الحديث (٣٦١٩)؛ وجامع الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في أن البيئة على المدعي واليمين على المدعى عليه، رقم الحديث (١٣٤٢)؛ واجتنب للنسائي، كتاب آداب القضاة، باب عظة الحاكم على اليمين، رقم الحديث (٥٤٢٥)؛ وسنن ابن =

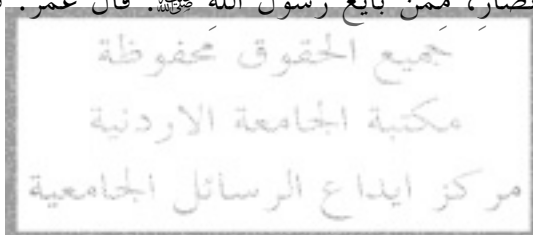
غريب الحديث:

تَخْرُزَان: أي تخطيط الجلود، قال صاحب المصباح: خرزتُ: الجلدَ (خرزاً) من باب ضرب وقتل وهو كالخياطة في الثياب^١.

الإِشْفَى: بكسر الهمزة وفتح الفاء: آلة الإسكاف^٢.

❖ ٥/٧١ عن ثعلبة بن أبي مالك: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَسَمَ مُرُوطًا بَيْنَ نِسَاءِ مَنْ نِسَاءِ الْمَدِينَةِ، فَبَقِيَ مَرُطٌ جَيِّدٌ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ عِنْدَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَعْطِ هَذَا ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الَّتِي عِنْدَكَ - يُرِيدُونَ أُمَّ كُلثُومَ بِنْتَ عَلِيٍّ - فَقَالَ عُمَرُ: أُمَّ سَلِيطٍ أَحَقُّ. وَأُمَّ سَلِيطٍ مِنْ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ، مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. قَالَ عُمَرُ: فَإِنَّهَا كَانَتْ تَزْفِرُ لَنَا الْقُرْبَ يَوْمَ أُحُدٍ.

حديث صحيح



تخريج الحديث:

رواه البخاري من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن ثعلبة بن أبي مالك، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه^٣.

غريب الحديث:

مرط: كساء من الصوف.

تزفر: تحمل^١، وقال البخاري: تزفر تخطيط.

=ماجه، كتاب الأحكام، باب البيّنة على المدّعي واليمين على المدعى عليه، رقم الحديث (٢٣٢١)؛ ومسند

أحمد، رقم الحديث (٣١٨٨) و(٣٢٩٢) و(٣٣٤٨) و(٣٤٢٧).

^١ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص ١٦٦.

^٢ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ٧٩٢؛ والفيومي، المصباح المنير، ص ١٥.

^٣ صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب حمل النساء القرب إلى الناس في الغزو، رقم الحديث (٢٨٨١)، وكتاب المغازي، باب ذكر أم سليط، رقم الحديث (٤٠٧١).

❁ ٦/٧٢ عن جابر رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ، وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيَّةً لَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَاكِتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه مسلم واللفظ له، وأبو داود، والترمذي، وأحمد، من طرق عن أبي الزبير - محمد بن مسلم بن تدرُس -، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.^٢

وله شواهد: أولها: من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند الدارمي^٣. قال البخاري: قاله إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله، ولم يرفعه، وأبو نعيم، وابن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، وقال ابن مهدي: عبد الله بن حَلَامٌ. قلت: إسناده ضعيف، فيه عبد الله بن حَلَامٌ: لا يكاد يُعرف، كما قال به الذهبي^٤.

وثانيها: من حديث أبي كبشة الأنماري عند أحمد^٥، قال الهيثمي: ورجال أحمد ثقات^٦. قال الألباني: وهذا سند حسن، بل أعلى إن شاء الله تعالى، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير الحارزي^٨.

^١ ابن الأثير، النهاية، ج ٢، ص ٢٧٦.

^٢ صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب ندب من رأى امرأة، رقم الحديث (١٤٠٣)؛ وسنن أبي داود، كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غض البصر، رقم الحديث (٢١٥١)؛ وجامع الترمذي، أبواب الرضاع، باب ما جاء في الرجل يرى المرأة فتعجبه، رقم الحديث (١١٥٨)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٤٥٣٧) و(١٤٦٧٢) و(١٤٧٤٤) و(١٥٢٤٨).

^٣ سنن الدارمي، كتاب النكاح، باب الرجل يرى المرأة فيخاف على نفسه، رقم الحديث (٢٢١٩).

^٤ البخاري، التاريخ الكبير، تحقيق مصطفى عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج ٤، ص ٣٧٥.

^٥ الذهبي، ميزان الاعتدال، رقم الترجمة (٤٢٨٥)، ج ٤، ص ٨٧.

^٦ مسند أحمد، رقم الحديث (١٨٠٢٨).

^٧ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٣٨٣.

^٨ الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم الحديث (٢٣٥).

قلتُ: من أجل أزهر بن سعيد الحرازي: صدوق^١.

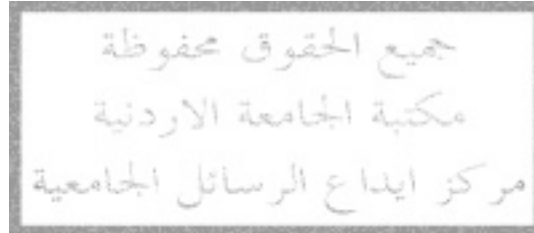
غريب الحديث:

تَمَعَسُ: أي تَدْبُعُ، وأصل المَعَس: المَعَك والمَعَك والدَّلْك^٢.

الْمَنِئَةُ: الجلد أوَّل ما يُدْبِعُ والمَدْبَعَةُ^٣.

تُدِير: تذهب.

«فَقَضَى حَاجَتَهُ» و«فَلَيَّاتِ أَهْلُهُ»: كناية عن الجماع.



¹ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٣٠٨)، ص ٣٧.

² ابن الأثير، النهاية، ج ٤، ص ٢٩٢.

³ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ٥٣.

المطلب الثاني

عمل المرأة في مجال الطب والتمريض

❖ ١/.. عن حفصة بنت سيرين، قالت: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ فِي الْعِيدَيْنِ، فَقَدِمَتْ امْرَأَةٌ، فَتَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَحَدَّثَتْ عَنْ أُخْتِهَا، وَكَانَ زَوْجُ أُخْتِهَا غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نِتْنِي عَشْرَةَ غَزَوَةٍ، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتٍّ، قَالَتْ: كُنَّا نُدَاوِي الْكَلْمَى وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى، فَسَأَلْتُ أُخْتِي النَّبِيَّ ﷺ: أَعَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ، أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ قَالَ: «لَتُلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، وَلَتَشْهَدَ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ».. فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةٍ سَأَلَتْهَا: أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَتْ: بَابِي، نَعَمْ، وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُهُ إِلَّا قَالَتْ: بَابِي، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ، وَذَوَاتُ الْخُدُورِ، أَوِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ، وَالْحَيْضُ، وَلَيَشْهَدَنَّ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى».. قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: الْحَيْضُ؟ فَقَالَتْ: أَلَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ، وَكَذَا وَكَذَا. حديث صحيح

❖ ٢/٧٣ عن سهل بن سعد رضي الله عنه، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ جُرْحِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: جُرْحَ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ، وَهَشِمَتْ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَغْسِلُ الدَّمَ وَعَلَيْ يُمْسِكُ، فَلَمَّا رَأَتْ أَنَّ الدَّمَ لَا يَزِيدُ إِلَّا كَثْرَةً، أَخَذَتْ حَصِيرًا فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَادًا، ثُمَّ أَلْزَقَتْهُ فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ. حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، من طرق عن

سهل بن سعد رضي الله عنه^٢.

¹ سلف برقم (١/٥٠).

² صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل المرأة أباهَا الدم عن وجهه، رقم الحديث (٢٤٤٣)، وكتاب الجهاد والسير، باب المَجَنِّ وَمَنْ يَتَرَسُّ بِتَرَسٍ صَاحِبِهِ، رقم الحديث (٢٩٠٣)، وباب لبس البَيْضَةِ، رقم الحديث (٢٩١١)، وباب دواء المَرْحِ بِإِحْرَاقِ الْحَصِيرِ، رقم الحديث (٣٠٣٧)، وكتاب المغازي، باب ما أصاب النبي ﷺ

غريب الحديث:

البَيْضَةُ: هي ما يلبس في الرأس من آلات السلاح^١.

❁ ٣/٧٤ عن الرُّبَيْعِ بنتِ مُعَوِّذٍ - رضي الله عنها -، قَالَتْ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَسْقِي وَنُدَاوِي الْجَرْحَى، وَنَرُدُّ الْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ .

وفي رواية: كُنَّا نَعْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَسْقِي الْقَوْمَ، وَنَخْدُمُهُمْ، وَنَرُدُّ الْجَرْحَى وَالْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ .
حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، وأحمد، من طرق عن بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، عن خالد بن ذكوان، عن الرُّبَيْعِ بنتِ مُعَوِّذٍ - رضي الله عنها -^٢.
مرکز ايداع الرسائل الجامعية
وله شاهد من حديث أنس بن مالك ﷺ عند البخاري ومسلم^٣.

من الجراح يوم أحد، رقم الحديث (٤٠٧٥)، وكتاب النكاح، باب ١ وَلَا يُبَدِّلِينَ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ، رقم الحديث (٥٢٤٨)، وكتاب الطب، باب حرق الحصير لئسد به الدم، رقم الحديث (٥٧٢٢)؛ وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة أحد، رقم الحديث (١٧٩٠)؛ وجامع الترمذي، كتاب الطب، باب التداوي بالرماد، رقم الحديث (٢٠٨٥)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الطب، باب دواء الجراحة، رقم الحديث (٣٤٦٤) و(٣٤٦٥)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٢٧٩٩) و(٢٢٨٢٩).

^١ ابن حجر، فتح الباري، ج ٢، ص ١٤٢٣.

^٢ صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب مداواة النساء الجرحى في الغزو، رقم الحديث (٢٨٨٢)، وباب رد النساء الجرحى والقتلى إلى المدينة، رقم الحديث (٢٨٨٣)، وكتاب الطب، باب هل يداوي الرجل المرأة والمرأة الرجل، رقم الحديث (٥٦٧٩)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٧٠١٧).

^٣ صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة النساء وقتلنهن مع الرجال، رقم الحديث (٢٨٨٠)؛ وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة النساء مع الرجال، رقم الحديث (١٨١٠)، دون ذكر عائشة، و(١٨١١) مطولا.

❁ ٤/٧٥ عن أم عطية الأنصارية - رضي الله عنها -، قالت: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، أَخْلَفُهُمْ فِي رِحَالِهِمْ، فَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ، وَأُدَاوِي الْجَرْحَى، وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه مسلم واللفظ له، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، من طرق عن هشام، عن حفصة بنت سيرين، عن أم عطية الأنصارية - رضي الله عنها - ^١.

غريب الحديث:

أخلفهم: أي أقوم مقام الغزاة في منازلهم وأمتعتهم.

جميع الحقوق محفوظة

مكتبة الجامعة الاردنية

مركز إبداع الرسائل الجامعية

الرحال: أمتعة السفر.

❁ ٥/٧٦ عن يزيد بن هريرة، أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَتْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خَمْسٍ خِلَالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنَّ أَكْثَرَكُمْ عِلْمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، كَتَبَ إِلَيْهِ نَجْدَةُ: أَمَّا بَعْدُ، فَأَخْبِرْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ؟ وَمَتَى يَنْقَضِي يُتَمُّ الْيَتِيمِ؟ وَعَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتُ تَسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ فَيُدَاوِيَنَّ الْجَرْحَى وَيُحْدِثَنَّ مِنَ الْعَنِيمَةِ، وَأَمَّا بِسَهْمٍ، فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ فَلَا تَقْتُلِ الصَّبِيَّانَ، وَكَتَبْتُ تَسْأَلُنِي: مَتَى يَنْقَضِي يُتَمُّ الْيَتِيمِ؟ فَلَعَمْرِي إِنَّ الرَّجُلَ

^١ صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب النساء الغازيات يُرَضَّخُ لهن ولا يُسَهَمُ، والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب، رقم الحديث (١٨١٢/١٤٢)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب العبيد والنساء يشهدون مع المسلمين، رقم الحديث (٢٨٥٦)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (٢٠٧٩٢)؛ وسنن الدارمي، كتاب الجهاد، باب في النساء يغزون مع الرجال، رقم الحديث (٢٤٢٦).

^٢ هو الحروريّ رئيس الخوارج، والحروري نسبة إلى قرية بظاهر الكوفة نسبة الخوارج إليها لأنها كانت محل اجتماعهم حين خرجوا على علي عليه السلام. انظر: النووي، المنهاج، ص ١١٧٦؛ والعظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج ٧، ص ١٩٦-١٩٧.

لَتَنْبُتُ لِحْيَتُهُ وَإِنَّهُ لَضَعِيفُ الْأَخْذِ لِنَفْسِهِ، ضَعِيفُ الْعَطَاءِ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحِ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ، فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتَمُ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَبَى عَلَيْنَا قَوْمُنَا ذَلِكَ.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه مسلم واللفظ له، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وأحمد، والدارمي، من طرق عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - ^١.

غريب الحديث:

السَّهْمُ: النصيب من الغنيمة، السهم في الأصل: واحد السهام التي يُضرب بها، ثم سُمي ما يفوز به الفالَجُ سهماً، تسمية بالسهم بالمضروب به، ثم كَثُرَ حتى سُمِّي كلُّ نصيب سهماً ^٢.

يُحْذَيْنَ: أي يُعْطَيْنَ ^٣.

^١ صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب النساء الغازيات يُرَضَّحُ لهن ولا يُسَهَم، والنهي عن تبيل صبان أهل الحرب، رقم الحديث (١٨١٢/١٣٧)؛ وسنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في المرأة والعبد يُحْذَيْنَانِ من الغنيمة، رقم الحديث (٢٧٢٧) و(٢٧٢٨)؛ وجامع الترمذي، أبواب السير، باب من يعطى الفَيء، رقم الحديث (١٥٥٦)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب قسَم الفَيء، رقم الحديث (٤١٣٣) و(٤١٣٤)؛ ومسنَد أحمد، رقم الحديث (٢٢٣٥) و(٢٦٨٥)؛ وسنن الدارمي، كتاب السير، باب سهم ذي القربى، رقم الحديث (٢٤٧٤).

^٢ الزنجشري، الفائق في غريب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ج ٢، ص ١٧٢.

^٣ ابن الأثير، النهاية، ج ١، ص ٣٤٥.

❁ ٦/٧٧ عن محمود بن لبيد رضي الله عنه قال: لَمَّا أُصِيبَ أَكْحَلُ سَعْدٍ^١ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَتَقَلَّ، حَوَّلُوهُ عِنْدَ امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا رَفِيدَةٌ^٢، وَكَانَتْ تُدَاوِي الْجَرَحَى، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا مَرَّ بِهِ يَقُولُ: «كَيْفَ أُمْسَيْتَ؟». وَإِذَا أَصْبَحَ: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟». فَيُخْبِرُهُ.

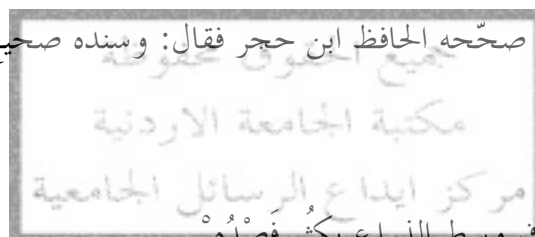
حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري في "الأدب المفرد" و"التاريخ الصغير"، عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن ابن العَسِيل، عن عاصم بن عمر، عن محمود بن لبيد رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

حديث صحيح، صحَّحه الحافظ ابن حجر فقال: وسنده صحيح^٤.



غريب الحديث:

الأكحل: عرق في وسط الذراع يكثر فصدّه.

^١ هو سعد بن معاذ رضي الله عنه.

^٢ هي الأنصارية، وقيل: الأسلمية وهي صحابية. انظر ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٧، ص ١٢٢.

^٣ البخاري، الأدب المفرد، آداب اللقاء، باب كيف أصبحت؟، رقم الحديث (٥١٩)، ص ٢٣٥؛ والبخاري،

التاريخ الصغير، مكتبة دار التراث، القاهرة، محمود إبراهيم زايد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ج ١، ص ٢٢.

^٤ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٨، ص ١٣٦.

^٥ ابن الأثير، النهاية، ج ٤، ص ١٣٤.

المطلب الثالث

عمل المرأة في مجال التعليم

❁ ١/٧٨ عن كُرَيْبٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَالْمَسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَزْهَرَ رضي الله عنهم أَرْسَلُوهُ إِلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، فَقَالُوا: اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنَّا جَمِيعًا، وَسَلِّهَا عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُلْ لَهَا: إِنَّا أَخْبَرْنَا عَنْكَ أَنَّكَ تُصَلِّيَهُمَا، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَكُنْتُ أَضْرِبُ النَّاسَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْهَا. فَقَالَ كُرَيْبٌ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، فَبَلَّغْتُهَا مَا أَرْسَلُونِي، فَقَالَتْ: سَلْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِمْ، فَأَخْبَرْتُهُمْ بِقَوْلِهَا، فَدَوَّنِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِمِثْلِ مَا أَرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَائِشَةَ. فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيَهُمَا حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِّنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ، فَقُلْتُ: قُومِي بِحَنِيهِ، فَقُولِي لَهُ: تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ، وَأَرَاكَ تُصَلِّيَهُمَا؟ فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ. فَفَعَلْتُ الْجَارِيَةَ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: « يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتُ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِّنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، فَشَعَلُونِي عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهُمَا هَاتَانِ ».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وأحمد، والدارمي، من طرق عن أم سلمة أم المؤمنين - رضي الله عنها -^١.

^١ صحيح البخاري، كتاب السهو، باب إذا كُلمَ وهو يصلي فأشار بيده واستمع، رقم الحديث (١٢٣٣)، وكتاب المغازي، باب وفد عبد القيس، رقم الحديث (٤٣٧٠)؛ وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب لا تتحرّوا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها، رقم الحديث (٨٣٤)؛ وسنن أبي داود، كتاب التطوع، باب الصلاة بعد العصر، رقم الحديث (١٢٧٣)؛ والاحتجتي للنسائي، كتاب المواقيت، باب الرخصة في الصلاة قبل

❁ ٢/٧٩ عن عَلْقَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ كَانَ عَمَلُ النَّبِيِّ ﷺ، هَلْ كَانَ يَخْصُ شَيْئًا مِنَ الْأَيَّامِ؟ قَالَتْ: لَا، كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً، وَأَيْكُمْ يَسْتَطِيعُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَطِيعُ؟ .
حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري، ومسلم واللفظ لهما، وأبو داود، وأحمد، من طريق عائشة - رضي الله عنها -^١.

غريب الحديث:

ديمة: أي يدوم عليه ولا يقطعه^٢.

❁ ٣/٨٠ عن أنس بن مالك ﷺ قال: جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٌ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَانَهُمْ تَقَالُوهَا، فَقَالُوا: وَإَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَا أَنَا فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أُفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟ أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْشَاكُمُ لِلَّهِ وَأَتَقَاكُمُ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» .
حديث صحيح

غروب الشمس، رقم الحديث (٥٨١)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٦٥١٥) و(٢٦٦٣٣)؛ وسنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب في الركعتين بعد العصر، رقم الحديث (١٤٤٢).

^١ صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب هل يخص شيئا من الأيام؟، رقم الحديث (١٩٨٧)، وكتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم الحديث (٦٤٦٦)؛ وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره، رقم الحديث (٧٨٣)؛ وسنن أبي داود، كتاب التطوع، باب ما يؤمر به من القصد في الصلاة، رقم الحديث (١٣٧٠)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٤٢٨٢).

^٢ النووي، المنهاج، ص ٥٣٠.

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، والنسائي، وأحمد، من طرق عن أنس بن مالك

رضي الله عنه^١.

غريب الحديث:

تَقَالُوهَا: أي استَقْلُوهَا، وهو تفاعلٌ من القلة^٢.

❁ ٤/٨١ عن أبي سلمة قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ جَالِسٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ: أَفْتَنِي فِي امْرَأَةٍ وَلَدَتْ بَعْدَ زَوْجِهَا بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: آخِرُ الْأَجَلَيْنِ، قُلْتُ أَنَا: ١ وَأَوَّلْتُ الْأَحْمَالَ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ^٣. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي، يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ، فَأَرْسَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ غُلَامَهُ كُرَيْبًا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: قُتِلَ زَوْجُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ وَهِيَ حُبْلَى، فَوَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَخَطَبْتُ فَأَنْكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ أَبُو السَّنَابِلِ فِيمَنْ خَطَبَهَا.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأحمد، ومالك،

والدارمي، من طرق عن أم سلمة أم المؤمنين - رضي الله عنها -^٤.

^١ صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم الحديث (٥٠٦٣)؛ وصحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه، رقم الحديث (١٤٠١)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب النكاح، باب النهي عن التبتل، رقم الحديث (٣٢١٧)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٣٥٣٤) و(١٤٠٤٥).

^٢ ابن الأثير، النهاية، ج ٤، ص ٩١.

^٣ سورة الطلاق، الآية (٤).

^٤ صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ١ وَأَوَّلْتُ الْأَحْمَالَ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا، رقم الحديث (٤٩٠٩)، وكتاب الطلاق، باب ١ وَأَوَّلْتُ الْأَحْمَالَ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ، رقم الحديث

❁ ٥/٨٢ عن شريح بن هانئ، عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ، كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ». قَالَ: فَاتَّيْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ! سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا، إِنَّ كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ هَلَكْنَا، فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلَكَ مِنْ هَلَكَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ، كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ». وَلَيْسَ مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ يَكْرَهُ الْمَوْتَ. فَقَالَتْ: قَدْ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ بِالَّذِي تَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَلَكِنْ إِذَا شَخَصَ الْبَصَرُ، وَحَشَرَجَ الصَّدْرُ، وَأَقْشَعَرَ الْجِلْدُ، وَتَشَنَّجَتِ الْأَصَابِعُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ، مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ، كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه مسلم واللفظ له، والنسائي، وأحمد، من طريق مطرف بن طريف، عن عامر بن شراحيل، عن شريح ابن هانئ، عن أبي هريرة ﷺ.

ورواه البخاري، والنسائي، ومالك، من طريق أبي الزناد - عبدالله بن ذكوان -، عن الأعرج - عبدالرحمن بن هرمز -، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: «قَالَ اللَّهُ: إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ»، دون ذكر قصة عائشة.

(٥٣١٨)؛ وصحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها، بوضع الحمل، رقم الحديث (١٤٨٥)؛ وجامع الترمذي، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع، رقم الحديث (١١٩٤)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، رقم الحديث = (٣٥١١-٣٥١٥)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٦٦٥٨) و(٢٦٧١٥)؛ وموطأ مالك، كتاب الطلاق، باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملا، رقم الحديث (١٢٨٣) و(١٢٨٦)؛ وسنن الدارمي، كتاب الطلاق، باب في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها والمطلقة، رقم الحديث (٢٢٨٣).

¹ صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب لقاء الله أحب لقاءه ومن كره لقاء الله كره لقاءه، رقم الحديث (٢٦٨٥)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب الجنائز، باب فيمن أحب لقاء الله، رقم الحديث (١٨٣٤)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٨٥٥٦)

غريب الحديث:

شَخَصَ الْبَصْرُ: شُخْصَ الْبَصْرُ: ارتفاع الأُحْفَانِ إلى فوق، وتحديد النظر وانزعاجه^٢.

حَشَرَجَ الصَّدْرُ: الحَشْرَجَةُ: الغرغرة عند الموت وتردد النَّفْسِ^٣.

❖ ٦/٨٣ عن عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ الْقُبَيْطَةِ قَالَ: دَخَلَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَفْوَانَ، وَأَنَا مَعَهُمَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، فَسَأَلَاهَا عَنِ الْجَيْشِ الَّذِي يُخَسَفُ بِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي أَيَّامِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَعُودُ عَائِذُ بِالْبَيْتِ فَيُبْعَثُ إِلَيْهِ بَعْثٌ، فَإِذَا كَانُوا بَيِّدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ، خُسِفَ بِهِمْ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَكَيْفَ بِمَنْ كَانَ كَارِهًا؟ قَالَ: «يُخَسَفُ بِهِ مَعَهُمْ، وَلَكِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى نَبْتِهِ». وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: هِيَ بَيِّدَاءُ الْمَدِينَةِ. حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه مسلم واللفظ له، وأبو داود، وأحمد، من طرق عن أم سلمة - رضي الله عنها -^٤.

غريب الحديث:

¹ صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: اَيُرِيدُونَ اَنْ يُبَدِّلُوْا كَلِمَ اللّٰهِ، رقم الحديث (٧٥٠٤)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب الجنائز، باب فيمن أحب لقاء الله، رقم الحديث (١٨٣٥)؛ وموطأ مالك، كتاب الجنائز، باب جامع الجنائز، رقم الحديث (٥٧٨).

² ابن الأثير، النهاية، ج ٢، ص ٤٠٤.

³ المصدر السابق، ج ١، ص ٣٧٤.

⁴ صحيح مسلم، كتاب الفتن، باب الخسف بالجيش الذي يوم البيت، رقم الحديث (٢٨٨٢)؛ وسنن أبي داود، كتاب المهدي، باب (٩)، رقم الحديث (٤٢٨٩)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (٢٦٢٢٧).

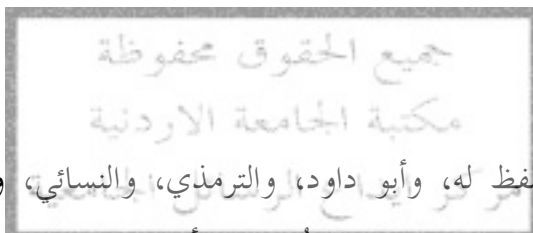
البَيْدَاء: كل أرض ملساء لا شيء بها، وببداء المدينة الشرف الذي قدام ذي الحليفة أي إلى جهة مكة^١.

✽ ٧/٨٤ عن زُرَّارَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ هِشَامٍ بْنَ عَامِرٍ أَرَادَ أَنْ يَغْزُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَ عَقَارًا لَهُ بِهَا، فَيَجْعَلَهُ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ، وَيُجَاهِدَ الرُّومَ حَتَّى يَمُوتَ. فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ، لَقِيَ أَنَسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَتَهَوَّاهُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَخْبَرُوهُ أَنَّ رَهْطًا سِتَّةً أَرَادُوا ذَلِكَ فِي حَيَاةِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَتَهَاكُمُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: « أَلَيْسَ لَكُمْ فِيَّ أُسْوَةٌ؟ ». فَلَمَّا حَدَّثُوهُ بِذَلِكَ رَاجَعَ امْرَأَتَهُ، وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا، وَأَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا، فَأَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ عَنْ وَثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ بِوَثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: مَنْ؟ قَالَ: عَائِشَةُ، فَأَتَيْتُهَا فَسَأَلْتُهَا ثُمَّ أَتَيْتَنِي فَأَخْبَرَنِي بِرَدِّهَا عَلَيْكَ. فَانْطَلَقْتُ إِلَيْهَا، فَأَتَيْتُ عَلَى حَكِيمِ بْنِ أُلْفَحٍ، فَاسْتَلْحَقْتُهُ إِلَيْهَا. فَقَالَ: مَا أَنَا بِقَارِبِهَا، لِأَنِّي نَهَيْتُهَا أَنْ تَقُولَ فِي هَاتَيْنِ السَّيِّعَتَيْنِ شَيْئًا فَأَبَتْ فِيهِمَا إِلَّا مُضِيًّا، قَالَ: فَأَقْسَمْتُ عَلَيْهِ فَجَاءَ. فَانْطَلَقْنَا إِلَى عَائِشَةَ، فَاسْتَأْذَنَّا عَلَيْهَا فَأَذْنَتْ لَنَا فَدَخَلْنَا عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: أَحْكِيمُ؟ (فَعَرَفْتُهُ) فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَتْ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: سَعْدُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَتْ: مَنْ هِشَامُ؟ قَالَ: ابْنُ عَامِرٍ، فَتَرَحَّمْتُ عَلَيْهِ وَقَالَتْ خَيْرًا. (قَالَ قَتَادَةُ: وَكَانَ أُصِيبَ يَوْمَ أُحُدٍ). فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ! أَنْبِئِي عَنِ خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ: أَلَسْتُ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَتْ: فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ كَانَ الْقُرْآنَ. قَالَ: فَهَمَمْتُ أَنْ أَقُومَ، وَلَا أَسْأَلَ أَحَدًا عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أَمُوتَ. ثُمَّ بَدَأَ لِي، فَقُلْتُ: أَنْبِئِي عَنِ قِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: أَلَسْتُ تَقْرَأُ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَتْ: فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ افْتَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ. فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَوْلًا وَأَمْسَكَ اللَّهُ خَاتِمَتَهَا اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا فِي السَّمَاءِ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ التَّخْفِيفَ، فَصَارَ قِيَامُ اللَّيْلِ تَطَوُّعًا بَعْدَ فَرِيضَةٍ. قَالَ: قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ! أَنْبِئِي عَنِ وَثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: كُنَّا نُعَدُّ لَهُ سِوَاكَهُ وَطَهْرَهُ فَيَبْعُهُ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يَبْعَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَتَسَوَّكُ وَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي تِسْعَ

^١ النووي، المنهاج، ص ١٦٧٣.

رَكَعَاتٍ، لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ، فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّ التَّاسِعَةَ، ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَا، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَتِلْكَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً، يَا بُنَيَّ، فَلَمَّا سَنَّ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ، أَوْتَرَ بِسَبْعٍ، وَصَنَعَ فِي الرُّكَعَتَيْنِ مِثْلَ صَنِيعِهِ الْأَوَّلِ، فَتِلْكَ تِسْعٌ، يَا بُنَيَّ. وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَحَبَّ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا، وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً، وَلَا أَعْلَمُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ، وَلَا صَلَّى لَيْلَةً إِلَى الصُّبْحِ، وَلَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا غَيْرَ رَمَضَانَ. قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَحَدَّثَنِي بِحَدِيثِهَا، فَقَالَ: صَدَقْتُ، لَوْ كُنْتُ أَقْرَبُهَا أَوْ أَدْخُلُ عَلَيْهَا لَأَتَيْتُهَا حَتَّى تُشَافِهَنِي بِهِ. قَالَ: قُلْتُ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا حَدَّثْتُكَ حَدِيثَهَا.

حديث صحيح



تخريج الحديث:

رواه مسلم واللفظ له، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، من طريق قتادة بن دعامة، عن زُرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن عائشة - رضي الله عنها -^١.

غريب الحديث:

الكُرَاع: اسم لجميع الخيل.^٢

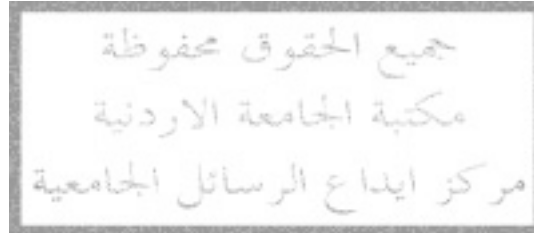
الرهط: الجماعة من الرجال دون العشرة.^٣

^١ صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم الحديث (٧٤٦)؛ وسنن أبي داود، كتاب التطوع، باب في صلاة الليل، رقم الحديث (١٣٤٢)؛ وجامع الترمذي، أبواب الصلاة، باب منه (٢١١)، رقم الحديث (٤٤٥)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب قيام الليل، باب كم يصلي من نام عن صلاة أو منعه وجع، رقم الحديث (١٧٨٩)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الوتر بثلاث وخمس وسبع وتسع، رقم الحديث (١١٩١)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٤٢٦٩)؛ وسنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب صفة صلاة رسول الله ﷺ، رقم الحديث (١٤٨٢).

^٢ ابن الأثير، النهاية، ج ٤، ص ١٤٣.

^٣ المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٥٧.

❖ ٨/.. عن الشفاء بنت عبد الله - رضي الله عنها -، قالت: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عِنْدَ حَفْصَةَ، فَقَالَ لِي: « أَلَا تُعَلِّمِينَ هَذِهِ رُقِيَةَ النَّمْلَةِ، كَمَا عَلَّمْتِيهَا الْكِتَابَةَ؟ »^١.
حديث صحيح



¹ قد سبق تخريجه برقم (٧/٣٨).

المطلب الرابع

عمل المرأة في مجال الزراعة ورعاية الغنم

❖ ١/٨٥ عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما -، قالت: تَزَوَّجَنِي الزُّبَيْرُ، وَمَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَالٍ وَلَا مَمْلُوكٍ، وَلَا شَيْءٍ غَيْرٍ نَاضِحٍ وَغَيْرِ فَرَسِهِ، فَكُنْتُ أَعْلِفُ فَرَسَهُ وَأَسْتَقِي الْمَاءَ، وَأَخْرَزُ غَرْبَهُ وَأَعْجِنُ، وَلَمْ أَكُنْ أَحْسِنُ أَخْبِزُ، وَكَانَ يَخْبِزُ جَارَاتُ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكُنَّ نِسْوَةَ صِدْقٍ، وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي، وَهِيَ مِنِّي عَلَى ثُلْثِي فَرَسَخٍ، فَجِئْتُ يَوْمًا وَالنَّوَى عَلَى رَأْسِي، فَلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ: «إِخْ إِخْ». لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أُسِيرَ مَعَ الرِّجَالِ، وَذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وَغَيْرَتَهُ وَكَانَ أَغْيَرَ النَّاسِ، فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدْ اسْتَحْيَيْتُ فَمَضَى، فَجِئْتُ الزُّبَيْرَ فَقُلْتُ: لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَأَنَاخَ لَأَرْكَبَ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لِحِمْلِكَ النَّوَى كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ، قَالَتْ: حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِخَادِمٍ تَكْفِينِي سِيَّاسَةَ الْفَرَسِ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَنِي.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له ، ومسلم، وأحمد، من طرق عن أسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - ^١.

غريب الحديث:

أخرز: أخط. قال صاحب المصباح: خرزتُ الجلد خرزاً من باب ضرب وقتل وهو كالخياطة في الثياب ^٢.

^١ صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفه قلوبهم، رقم الحديث (٣١٥١)، وكتاب النكاح، باب الغيرة، رقم الحديث (٥٢٢٤)؛ وصحيح مسلم، كتاب السلام، باب جواز إرداف المرأة الأجنبية إذا أعيت في الطريق، رقم الحديث (٢١٨٢)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (٢٦٩٣٧).

^٢ الفيومي، المصباح المنير، ص ١٦٦.

فقه الحديث:

قال النووي: هذا كله من المعروف والمروآت التي أطبق الناس عليها، وهو أن المرأة تخدم زوجها بهذه الأمور المذكورة ونحوها من الخبز والطبخ وغسل الثياب وغير ذلك، وكله تبرع من المرأة وإحسان منها إلى زوجها وحسن معاشرة وفعل معروف معه، ولا يجب عليها شيء من ذلك، بل لو امتنعت من جميع هذا لم تأثم ويلزمه هو تحصيل هذه الأمور لها، ولا يحل له إلزامها بشيء من هذا، وإنما تفعله المرأة تبرعا، وهي عادة جميلة استمر عليها النساء من الزمن الأول إلى الآن، وإنما الواجب على المرأة شيان تمكينها زوجها من نفسها، وملازمة بيته^١.

وقال ابن حجر: والذي يترجح حمل الأمر في ذلك على عوائد البلاد، فإنها مختلفة في هذا الباب^٢.

قلت: والراجح ما رجح ابن حجر؛ لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

❁ ٢/٨٦ عن نَافِعِ سَمِعَ ابْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ يُخْبِرُ ابْنَ عُمَرَ: أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ جَارِيَةً لَهُمْ كَانَتْ تَرَعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرَتْ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: لَا تَأْكُلُوا حَتَّى آتِيَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَسْأَلُهُ، أَوْ حَتَّى أُرْسَلَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْأَلُهُ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ أَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْلِهَا.

حديث صحيح

^١ النووي، المنهاج، ص ١٣٦٥.

^٢ ابن حجر، فتح الباري، ج ٢، ص ٢٣٢٣.

تخريج الحديث:

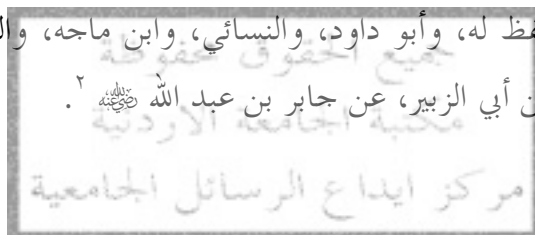
رواه البخاري واللفظ له، وابن ماجه، وأحمد، ومالك، من طرق عن كعب بن مالك رضي الله عنه ^١.

❖ ٣/٨٧ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا، فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «بَلَى، فَجُدِّي نَخْلَكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه مسلم واللفظ له، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، وأحمد، من طرق عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ^٢.



¹ صحيح البخاري، كتاب الوكالة، باب إذا أبصر الراعي أو الوطيل شاةً تموت، رقم الحديث (٢٣٠٤)، وكتاب الذبائح والصيد، باب ما أضر الدم من القصب والمروة والحديد، رقم الحديث (٥٥٠١) و(٥٥٠٢)، وباب ذبيحة المرأة والأمة، رقم الحديث (٥٥٠٤) و(٥٥٠٥)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الذبائح، باب ذبيحة المرأة، رقم الحديث (٣١٨٢)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٥٧٦٥) و(١٥٧٦٨)؛ وموطأ مالك، كتاب الذبائح، باب ما يجوز من الذكاة في حال الضرورة، رقم الحديث (١٠٨٣)؛

² صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها، في النهار لحاجتها، رقم الحديث (١٤٨٣)؛ وسنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في المبتوتة تخرج بالنهار، رقم الحديث (٢٢٩٧)؛ وانجته للنسائي، كتاب الطلاق، باب خروج المتوفى عنها بالنهار، رقم الحديث (٣٥٥٠)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب هل تخرج المرأة في عدتها، رقم الحديث (٢٠٣٤)؛ وسنن الدارمي، كتاب الطلاق، باب في خروج المتوفى عنها زوجها، رقم الحديث (٢٢٩٢)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٤٤٤٤).

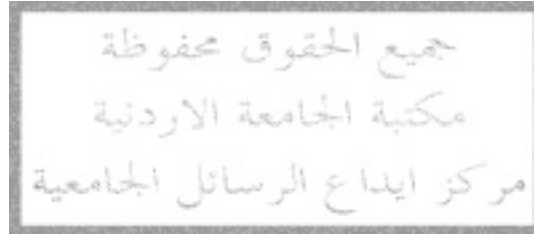
غريب الحديث:

الجد: قطع ثمر النخل، قال السندي: «فجدّي» أي فاقطعي ثمرها^١.

فقه الحديث:

قال النووي: هذا الحديث دليل لخروج المعتدة البائن للحاجة، ومذهب مالك، والثوري، والليث، والشافعي، وأحمد، وآخرين: جواز خروجها في النهار للحاجة^٢.

وقال الخطابي: وجه استدلال أبي داود منه في أن للمعتدة من الطلاق أن تخرج بالنهار هو أن النخل لا يجذ عادة إلا نهاراً، وقد نهي عن جداد الليل، ونخل الأنصار قريب من دورهم^٣.



^١ السندي، سنن النسائي بحاشية السندي، ج٦، ص٥١٩.

^٢ النووي، المنهاج، ص٩٤٢.

^٣ الخطابي، معالم السنن، ج٣، ص٢٤٥.

المطلب الخامس

عمل المرأة في مجال التجارة

❖ ١/٨٨ عن قَيْلَةَ أُمِّ بَنِي أُنْمَارٍ، قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ عُمَرِهِ عِنْدَ الْمَرْوَةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُبِيعُ وَأَشْتَرِي، فَإِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَبْتَاعَ الشَّيْءَ سَمْتُ بِهِ أَقْلَ مِمَّا أُرِيدُ، ثُمَّ زِدْتُ ثُمَّ زِدْتُ حَتَّى أَبْلُغَ الَّذِي أُرِيدُ، وَإِذَا أَرَدْتُ أَنْ أُبِيعَ الشَّيْءَ سَمْتُ بِهِ أَكْثَرَ مِنَ الَّذِي أُرِيدُ، ثُمَّ وَضَعْتُ حَتَّى أَبْلُغَ الَّذِي أُرِيدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلِي يَا قَيْلَةُ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَبْتَاعِي شَيْئًا، فَاسْتَامِي بِهِ الَّذِي تُرِيدِينَ أُعْطِيتِ أَوْ مَنَعْتَ، وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَبِيعِي شَيْئًا، فَاسْتَامِي بِهِ الَّذِي تُرِيدِينَ أُعْطِيتِ أَوْ مَنَعْتَ».

حديث ضعيف

تخريج الحديث:

رواه ابن ماجه واللفظ له، وابن سعد، والبخاري في التاريخ تعليقاً، والطبراني، من طرق عن يعلى بن شبيب، عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن قَيْلَةَ أُمِّ بَنِي أُنْمَارٍ - رضي الله عنها -^١.

الحكم على الحديث:

حديث ضعيف، قال البوصيري: ليس لقيلة هذه عند ابن ماجه سوى هذا الحديث، وليس لها شيء في الخمسة الأصول، والإسناد إليها منقطع، قال المزني في "الأطراف": ابن خثيم عن قيلة فيه نظر، وقال الذهبي في "الكاشف": قيلة أم رومان روى عنها ابن خثيم مراسلاً^٢.

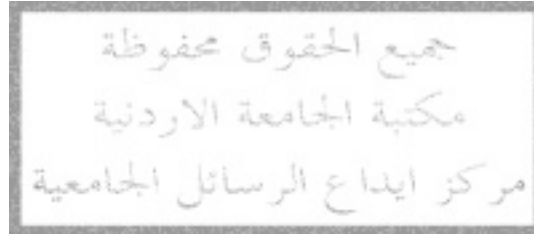
^١ سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب السَّوْم، رقم الحديث (٢٢٠٤)؛ والطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٨، ص ٤٠٣؛ والتاريخ الكبير للبخاري، ج ٨، ص ٢٩٢؛ والمعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث (٤)، ج ٢٥، ص ١٣.

^٢ البوصيري، مصباح الزجاجة، ج ٣، ص ٢٠؛ انظر: المزني، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تصحيح عبدالصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ج ١٢، ص ٤٧٧؛ والذهبي، الكاشف في

وقال الحافظ ابن حجر: عبدالله بن عثمان بن خثيم فقيل لم يسمع منها^١.
والحديث ضعفه الألباني^٢.

غريب الحديث:

سُمْتُ: المساومة: المُجَادَبَةُ بين البائع والمشتري على السلعة وفصلُ ثمنها. يقال سام يسوم سَوْماً. والمنهي عنه أن يتساوم المتبايعان في السلعة ويتقارب الانعقاد، فيجيء رجل آخر يريد أن يشتري تلك السلعة ويُخرجها من يد المشتري الأول بزيادة على ما استقرَّ الأمرُ عليه بين المتساومين ورَضِيَا به قبل الانعقاد، فذلك ممنوعٌ عند المقاربة، لما فيه من الإفساد، ومباحٌ في أول العرض والمساومة^٣.



معرفة من له رواية في الكتب الستة، تقدم صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، =ج٣، ص٤٢٥، قلتُ: وجدتُ في "الكاشف" قول الذهبي: قِيلَ أم بني أعمار...، ولم يقل: قيلة أم رومان، كما نقله البوصيري عنه، والله أعلم.

^١ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٦، ص٥٥٨.

^٢ الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، المجلد ٥، ص١٧٧.

^٣ ابن الأثير، النهاية، ج٢، ص٣٨٢.

المبحث الثالث

حق تملك المال والتصرف فيه

من أهم حقوق المرأة الاقتصادية هو حقها في تملك مالها والتصرف فيه، والإسلام قرر أن لها هذا الحق. ومن أسباب التملك العمل والإرث والمهر وعقود التجارة. وهي تملك مالها بالاستقلال، وتتصرف فيما تملكه ملكاً حراً بالبيع والهبة والوصية والإيجار والتوكيل والرهن والبراءة .. وغيرها من مختلف التصرفات المالية، فليس لأبيها أو زوجها أو ابنها أو أخيها أن يمنعها من شيء من ذلك، ولا يحق لأحد أن يتدخل في مالها. قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ ۚ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝١٦٧ ﴾^١.

☆ ١/.. عن زينب امرأة عبدالله بن مسعود - رضي الله عنهما - قالت: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ». وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامٍ فِي حَجَرِهَا، قَالَ: فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَلِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حَجَرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ، فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ: أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامٍ لِي فِي حَجَرِي، وَقُلْنَا: لَا تُخْبِرْ بِنَا، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «مَنْ هُمَا؟». قَالَ: زَيْنَبُ. قَالَ: «أَيُّ الزَّيْنَبِ؟». قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: «نَعَمْ لَهَا أَجْرَانِ، أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ»^٢.

حديث صحيح

^١ سورة النساء، الآية (٣٢).

^٢ سلف برقم (٦/٣٧).

✽ ٢/٠٠ عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: هِنْدُ أُمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَخْذَ مِنْ مَالِهِ سِرًّا؟ قَالَ: «خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكِ مَا يَكْفِيكِ بِالْمَعْرُوفِ»^١.
حديث صحيح

✽ ٣/٨٩ عن أم سلمة - رضي الله عنها -، قالت: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْ أَجْرٌ أَنْ أُنْفِقَ عَلَى بَنِي أَبِي سَلَمَةَ، إِنَّمَا هُمْ بَنِيَّ، فَقَالَ: «أَنْفِقِي عَلَيْهِمْ، فَلكِ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتَ عَلَيْهِمْ»^٢.
حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأحمد، من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه - عروة بن الزبير -، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة - رضي الله عنهما -^٢.

✽ ٤/٩٠ عن أسماء - رضي الله عنها -، قالت: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي مَالٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ، فَاتَّصَدَّقُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقِي وَلَا تُوعِي فَيُوعَى عَلَيْكِ»^٣.
حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وأحمد، من طرق عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما -^٣.

^١ قد سبق تخريجه برقم (١/١٨).

^٢ صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحَجَر، رقم الحديث (١٤٦٧)؛ وكتاب النفقات، باب ١ وَعَلَى آلِوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ، رقم الحديث (٥٣٦٩)؛ وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين...، رقم الحديث (١٠٠١)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٦٥٠٩) و(٢٦٦٤٢).

^٣ صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها، رقم الحديث (١٤٣٣)، وباب الصدقة فيما استطاع، رقم الحديث (١٤٣٤)، وكتاب الهبة، باب هبة المرأة لغير زوجها، رقم الحديث (٢٥٩٠) و(٢٥٩١)؛ وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الإنفاق وكراهة الإحصاء، رقم الحديث (١٠٢٩)؛ وسنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب في الشح، رقم الحديث (١٦٩٩)؛ وجامع الترمذي، كتاب البر والصلة، =

غريب الحديث:

« وَلَا تُوعِي فُيُوعَى عَلَيْكَ »: أي لَا تَجْمَعِي وَتَشِحِّي بالنفقة، فُيُشَحَّ عَلَيْكَ، وَتُجَازَى بتضييق رزقك^١.

❖ ٥/٩١ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ، وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ (يَعْنِي شَيْئًا)، وَكَانَتِ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ يُعْطَوْهُمْ ثَمَارَ أَمْوَالِهِمْ كُلِّ عَامٍ، وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلَ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أُمُّ أَنَسٍ أُمُّ سُلَيْمٍ، كَانَتْ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، فَكَانَتْ أُعْطَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِذَاقًا، فَأَعْطَاهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ أُمُّ أَيْمَنَ مَوْلَاتُهُ أُمُّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ قَتْلِ أَهْلِ حَيْبَرَ، فَأَنْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ، رَدَّ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَائِحَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ ثَمَارِهِمْ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أُمِّهِ عِذَاقَهَا، فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمُّ أَيْمَنَ مَكَانَهُنَّ مِنْ حَائِطِهِ. مرکز ایداع الرسائل الجامعية حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه^٢.

غريب الحديث:

العِذَاقُ: جمع العَذَقِ: النخلة^٣.

المَنَائِحُ: جمع منيحة وهي عطية الناقة أو الشاة.

=باب ما جاء في السخاء، رقم الحديث (١٩٦٠)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب الإحصاء في الصدقة،

رقم الحديث (٢٥٥٠) و(٢٥٥١)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٦٩٣٤) و(٢٦٩٨٥).

^١ ابن الأثير، النهاية، ج٥، ص١٨٠.

^٢ صحيح البخاري، كتاب الهبة، باب فضل المنيحة، رقم الحديث (٢٦٣٠)؛ وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب رد المهاجرين إلى الأنصار منائحهم من الشرح والثمر حين استغنوا عنها بالفتوح، رقم الحديث (١٧٧١).

^٣ ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص١٨١.

الحائط: البستان.

❖ ٦/.. عن يزيد بن هُرْمُزٍ، أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَتْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خُمْسٍ خِلَالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنَّ أَكْثَمَ عِلْمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، كَتَبَ إِلَيْهِ نَجْدَةُ: أَمَّا بَعْدُ، فَأَخْبِرْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ؟ وَمَتَى يَنْقَضِي يُتَمُّ الْيَتِيمِ؟ وَعَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتُ تَسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ فَيَدَاوِينَ الْجَرْحَى وَيُحْذِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا بِسَهْمٍ، فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ فَلَا تَقْتُلِ الصَّبِيَّانَ، وَكَتَبْتُ تَسْأَلُنِي: مَتَى يَنْقَضِي يُتَمُّ الْيَتِيمِ؟ فَلَعَمْرِي إِنَّ الرَّجُلَ لَتَنَبَّأَ لِحَيَّتِهِ وَإِنَّهُ لَضَعِيفُ الْأَخْذِ لِنَفْسِهِ، ضَعِيفُ الْعَطَاءِ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحِ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ، فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتَمُ، وَكَتَبْتُ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَبَى عَلَيْنَا قَوْمُنَا ذَلِكَ.^١

حديث صحيح

❖ ٧/٩٢ عن سعد بن أبي وقاصٍ رضي الله عنه، قال: لَمَّا بَايَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النِّسَاءَ، قَامَتِ امْرَأَةٌ جَلِيلَةٌ كَانَتْهَا مِنْ نِسَاءِ مُضَرَ، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا كُلُّ عَلَى آبَائِنَا وَأَبْنَاؤُنَا، - قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَرَى فِيهِ -: وَأَزْوَاجِنَا؛ فَمَا يَحِلُّ لَنَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ؟ فَقَالَ: «الرَّطْبُ تَأْكُلُهُ وَتُهْدِيَنَّهُ».

تخريج الحديث:

رواه أبو داود واللفظ له، والحاكم، وعبد بن حميد، من طرق عن يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير بن حية، عن سعد بن أبي وقاصٍ رضي الله عنه.^٢

^١ قد سبق تخريجه برقم (٥/٧٦).

^٢ سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب المرأة تتصدق من بيت زوجها، رقم الحديث (١٦٨٦)؛ والمستدرک للحاكم، كتاب الأطعمة، رقم الحديث (٧١٨٥) و(٧١٨٦)؛ ومسند عبد بن حميد، رقم الحديث (١٤٧)، ص ٧٩.

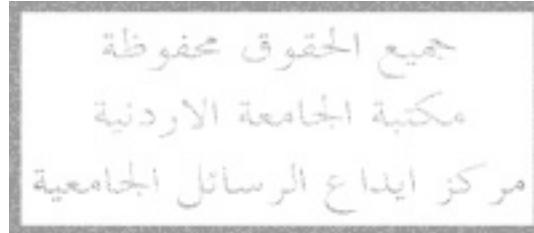
الحكم على الحديث:

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، قال ابن أبي حاتم: قال أبي: هذا حديث مضطرب^١، وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: قال أبو زرعة وأبو حاتم: روايته - زياد بن جبير - عن سعد بن أبي وقاص مرسل^٢، وضعفه الألباني^٣.

غريب الحديث:

الكل: العيال^٤.

الرطب: ما يسرع إليه الفساد من المرق واللبن والفاكهة والبقول^٥.



¹ ابن أبي حاتم، علل ابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٠٥.

² ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٢١٤؛ وابن أبي حاتم، المراسيل، ص ٦١.

³ الألباني، ضعيف سنن أبي داود، ص ١٣٣.

⁴ ابن الأثير، النهاية، ج ٤، ص ١٧٢.

⁵ العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م،

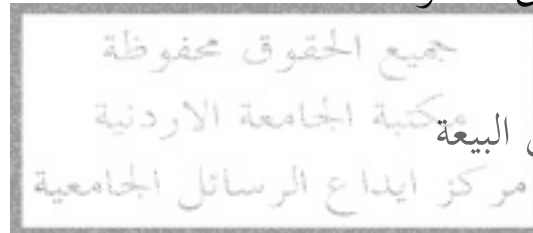
ج ٥، ص ٦٢.

الفصل الرابع

الأحاديث النبوية في حقوق المرأة السياسية

ويتكون من ستة مباحث التالية:

المبحث الأول: حق الدعوة



المبحث الثاني: حق البيعة

المبحث الثالث: حق الهجرة واللجوء الديني

المبحث الرابع: حق الشورى وإبداء الرأي

المبحث الخامس: حق الجهاد

المبحث السادس: حق إعطاء الجوار

المبحث الأول حق الدعوة

لقد كان للمرأة المسلمة دور هام في الدعوة لقول الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^١.

❖ ١/٩٣ عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّا أَسْرَيْنَا، حَتَّى كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَقَعْنَا وَقْعَةً وَلَا وَقْعَةً أَحْلَى عِنْدَ الْمُسَافِرِ مِنْهَا، فَمَا أَيْقَظُنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ فُلَانٌ ثُمَّ فُلَانٌ ثُمَّ فُلَانٌ - يُسَمِّيهِمْ أَبُو رَجَاءٌ^٢ فَنَسِي عَوْفٌ^٣ - ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الرَّابِعُ. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَامَ لَمْ يُوقَظْ حَتَّى يَكُونَ هُوَ يَسْتَيْقِظُ، لَأَنَّا لَا نَدْرِي مَا يَحْدُثُ لَهُ فِي نَوْمِهِ. فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ، وَكَانَ رَجُلًا جَلِيدًا، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، فَمَا زَالَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، حَتَّى اسْتَيْقَظَ بِصَوْتِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ شَكُوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ، قَالَ: «لَا ضَيْرَ أَوْ لَا يَضِيرُ، ارْتَحِلُوا». فَارْتَحَلَ فَسَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ، وَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى بِالنَّاسِ. فَلَمَّا انْقَضَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، قَالَ: «مَا مَنَعَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟». قَالَ: أَصَابَتْنِي حَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ، قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ». ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ ﷺ، فَاشْتَكَى إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْعَطَشِ، فَنَزَلَ فَدَعَا فُلَانًا - كَانَ يُسَمِّيهِ أَبُو رَجَاءٍ نَسِيَهُ عَوْفٌ - وَدَعَا عَلِيًّا فَقَالَ: «اذْهَبَا فَابْتَغِيَا الْمَاءَ». فَانْطَلَقَا فَتَلَقِيَا امْرَأَةً بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ، أَوْ سَطِيحَتَيْنِ مِنْ مَاءٍ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، فَقَالَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسَ هَذِهِ السَّاعَةَ، وَفَرْنَا خُلُوفًا. قَالَا لَهَا: انْطَلِقِي إِذَا، قَالَتْ: إِلَى

¹ سورة التوبة، الآية (٧١).

² هو عمران بن تيم العطاردي من كبار التابعين وهو راوي هذا الحديث.

³ هو ابن أبي جميلة العبدي المجري وهو راوي هذا الحديث.

أَيْنَ؟ قَالَا: إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِيُّ؟ قَالَا: هُوَ الَّذِي تَعْنِينَ، فَأَنْطَلَقِي. فَجَاءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَحَدَّثَاهُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَاسْتَنْزِلُوهَا عَنْ بَعِيرِهَا، وَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِنَاءٍ فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَزَادَتَيْنِ، أَوْ سَطِيحَتَيْنِ، وَأَوْكَأَ أَفْوَاهَهُمَا، وَأَطْلَقَ الْعِزَالِيَّ، وَنُودِيَ فِي النَّاسِ: اسْقُوا وَاسْتَقُوا. فَسَقَى مَنْ شَاءَ، وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ، وَكَانَ آخِرُ ذَلِكَ أَنْ أُعْطِيَ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ، قَالَ: « اذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ ». وَهِيَ قَائِمَةٌ تَنْظُرُ إِلَى مَا يُفْعَلُ بِمَائِهَا، وَإِيمَ اللَّهُ، لَقَدْ أُفْلِعَ عَنْهَا، وَإِنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيْنَا أَنَّهَا أَشَدُّ مِلَّةً مِنْهَا حِينَ ابْتَدَأَ فِيهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « اجْمَعُوا لَهَا ». فَجَمَعُوا لَهَا مِنْ بَيْنِ عَجْوَةٍ وَدَقِيقَةٍ وَسَوِيقَةٍ، حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَامًا، فَجَعَلُوهَا فِي ثَوْبٍ وَحَمَلُوهَا عَلَى بَعِيرِهَا، وَوَضَعُوا الثَّوْبَ بَيْنَ يَدَيْهَا، قَالَ لَهَا: « تَعْلَمِينَ مَا رَزَيْنَا مِنْ مَائِكَ شَيْئًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَسْقَانَا ». فَأَتَتْ أَهْلَهَا وَقَدْ احْتَبَسَتْ عَنْهُمْ، قَالُوا: مَا حَبَسَكَ يَا فُلَانَةُ؟ قَالَتْ: الْعَجَبُ لِقَيْنِي رَجُلَانِ، فَذَهَبَا بِي إِلَى هَذَا الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِيُّ، فَفَعَلَ كَذَا وَكَذَا، فَوَاللَّهِ، إِنَّهُ لَأَسْحَرُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ وَهَذِهِ - وَقَالَتْ بِأَصْبَعَيْهَا الْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ، فَرَفَعَتْهُمَا إِلَى السَّمَاءِ تَعْنِي: السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ - أَوْ إِنَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ حَقًّا. فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَلِكَ يُغِيرُونَ عَلَى مَنْ حَوْلَهَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا يُصِيبُونَ الصَّرْمَ الَّذِي هِيَ مِنْهُ، فَقَالَتْ يَوْمًا لِقَوْمِهَا: مَا أَرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَدْعُونَكُمْ عَمْدًا، فَهَلْ لَكُمْ فِي الْإِسْلَامِ؟ فَأَطَاعُوهَا فَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ.

وفي رواية: « فَهَدَى اللَّهُ ذَلِكَ الصَّرْمَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ، فَأَسْلَمَتْ وَأَسْلَمُوا ».

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وأحمد، والدارمي، من طرق عن عمران بن حصين رضي الله عنه¹.

¹ صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، رقم الحديث (٣٤٤)، وكتاب الصلاة، باب (٩)، رقم الحديث (٣٤٨)، وكتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم الحديث (٣٥٧١) وصحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفاتية، رقم الحديث (٦٨٢)؛ وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في من نام عن الصلاة أو نسيها، رقم الحديث (٤٤٣)؛ والمجتبى للنسائي، =

غريب الحديث:

أَسْرَيْنَا: سير الليل^١.

وَقَعْنَا وَقْعَةً: وصف النوم العميق من فرط الإجهاد.

انفتل: الانفتال: الانتهاء والانصراف.

المَزَادَة: الظرف الذي يُحْمَل فيه الماء، كالراوية والقربة والسطّيحة^٢.

السَّطِّيحَة: ما كان من جِلْدَيْن قُوبِل أحدهما بالآخر فسُطِح عليه، وتكون صغيرة وكبيرة، وهي من أواني المياه^٣.

وَنَفَرْنَا خُلُوفًا: أي رجالنا غُيِبَ^٤.

الصَّابِيُّ: قال البخاري: صَبَأُ: خرج من دين إلى غيره، وقال أبو العالية: الصَّابِئِينَ: فرقة من أهل الكتاب يقرءون الزبور^٥، وقال ابن الأثير: وكانت العرب تُسَمَّى النبي ﷺ الصابئ؛ لأنه خرج من دين قريش إلى دين الإسلام، ويُسَمُّون من يدخل في الإسلام مَصْبُوءًا؛ لأنهم كانوا لا يهْمَزون، فأبدلوا من الهمزة واوا، ويسمّون المسلمين الصُّبَاةَ بغير همز؛ كأنه جمع الصابي غير مهموز، كقاض وقضاة، وغاز وغزاة^٦.

أَوْكَأ: الوكاء: ما تُربط به القربة.

العَزَالِي: جمع العزلاء، وهو فم المزادة الأسفل^٧.

= كتاب الطهارة، باب التيمم بالصعيد، رقم الحديث (٣٢١)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٩٨٩٨)؛ وسنن

الدارمي، كتاب الوضوء، باب التيمم، رقم الحديث (٧٤٧).

^١ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٤٩٢.

^٢ ابن الأثير، النهاية، ج ٤، ص ٢٧٦.

^٣ المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٢٩.

^٤ المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٤.

^٥ صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، رقم الحديث (٣٤٤).

^٦ ابن الأثير، النهاية، ج ٣، ص ٣.

^٧ المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٠٩.

أُقْلِعَ: تَوَقَّفَ عَنِ الصَّبِّ.

سَوِيْقَةٌ: دَقِيقَةٌ^١.

مَا رَزَيْنَا: أَيُّ مَا نَقَصْنَا^٢.

الصَّرْمُ: أَيُّ أَيْبَاتًا مَجْتَمِعَةٍ مِنَ النَّاسِ^٣.

فقه الحديث:

قال أبو شقة في "تحرير المرأة": وهكذا من خلال لقاء اضطراري مع مجتمع المسلمين تتم دعوة امرأة إلى الإسلام. وربما دون حديث مباشر عن الإسلام، إنما دعاها ما شاهدت من أخلاق المسلمين مثل اصطحابها إلى معسكر المسلمين دون عنف، وتعاون المسلمين وأخوتهم، وعفة لسانهم وحسن طاعتهم النبي ﷺ. ثم إكرامها بهدية من مختلف ألوان الطعام، مع أنهم لم ينقصوا من مائها شيئا. ودعاها أيضا ما رأت من معجزة باهرة للنبي ﷺ. ثم من خلال لقاء مقصود من تلك المرأة مع قومها رجالا ونساء أعلمتهم ما شاهدت. وشاء الله أن تكون خير سفير لقومها وداعية لهم إلى الإسلام. وصدق راوي الحديث: «فَهَدَى اللَّهُ ذَاكَ الصَّرْمَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ، فَأَسْلَمَتْ وَأَسْلَمُوا»^٤.

^١ ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٤٥٣.

^٢ المصدر السابق، ج ٢، ص ١٩٩.

^٣ ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٤٥٣.

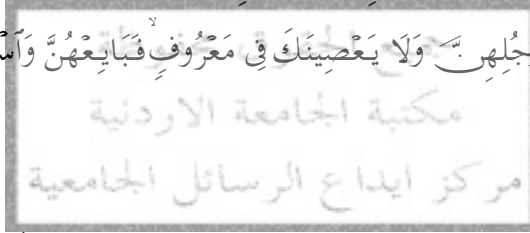
^٤ أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، دار القلم، الكويت، ط ٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ج ٢، ص ٥١.

المبحث الثاني

حق البيعة

إن البيعة هي ميثاق الولاء للنظام السياسي الإسلامي أو الخلافة الإسلامية والالتزام بجماعة المسلمين والطاعة لإمامهم^١.

والبيعة كانت واحدة من أبرز جوانب العمل السياسي الذي مارسه المرأة في عهد رسول الله ﷺ، وما ذلك إلا لدلالة المبايعة على التزام المجتمع السياسي الإسلامي رجالاً ونساء بالمنهج والشرعية. قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعَهُنَّ وَاسْتَغْفِرَ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^٢.



❁ ١/.. عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: شهدت الصلاة يوم الفطر مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكلهم يصلونها قبل الخطبة، ثم يخطب بعد فنزل نبي الله ﷺ، فكانني أنظر إليه حين يجلس الرجال بيده، ثم أقبل يشقهم حتى أتى النساء مع بلال فقال: ١ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ ﴿ حَتَّى فَرَغَ مِنَ الْآيَةِ كُلِّهَا، ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَغَ: «أَنْتُنَّ عَلَى ذَلِكَ». وَقَالَتِ امْرَأَةٌ وَاحِدَةً لَمْ يُجِبْهُ غَيْرُهَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. لَا يَدْرِي الْحَسَنُ^٣ مَنْ هِيَ.

^١ أحمد صديق عبدالرحمن، البيعة في النظام السياسي الإسلامي وتطبيقاتها في الحياة السياسية المعاصرة، مكتبة

وهبة، ١٩٨٨م، ص ٣٥.

^٢ سورة الممتحنة، الآية (١٢).

^٣ هو ابن مسلم راوي هذا الحديث.

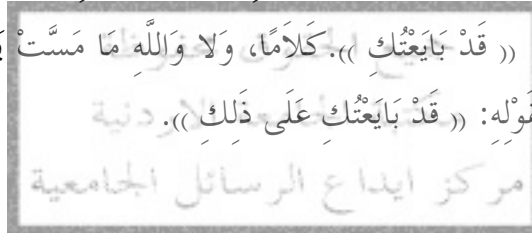
قَالَ: « فَتَصَدَّقَنَّ ». وَبَسَطَ بِلَالٌ ثَوْبَهُ، فَجَعَلَن يُلْقِيَنِ الْفَتْخَ وَالْخَوَاتِيمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ^١.

حديث صحيح

غريب الحديث:

الْفَتْخُ: جمع فَتَخَةٍ، وهي خواتيم كبار تُلبس في الأيدي، وربما وُضِعَتْ في أصابع الأرجل، وقيل: هي خواتيم لا فصوص لها، وتُجمع أيضا على: فَتَخَاتِ وَفَتَاخٍ^٢.

❁ ٢/٩٤ عن عائشة - رضي الله عنها -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ بِهَذِهِ الْآيَةِ بِقَوْلِ اللَّهِ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ» إِلَى قَوْلِهِ «اعْفُورٌ رَحِيمٌ». قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ بَايَعْتُكَ». كَلَامًا، وَلَا وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي الْمُبَايَعَةِ مَا يُبَايِعُهُنَّ إِلَّا بِقَوْلِهِ: «قَدْ بَايَعْتُكَ عَلَى ذَلِكَ». حديث صحيح



تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، من طرق عن عائشة - رضي الله عنها -^٣.

^١ قد سبق تخريجه بلفظ مختلف وباختصار برقم (٢/٣٣).

^٢ ابن الأثير، النهاية، ج ٣، ص ٣٦٦.

^٣ صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعة، رقم الحديث (٢٧١٣)، وكتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، رقم الحديث (٤١٨٢)، وكتاب التفسير، باب إذا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ، رقم الحديث (٤٨٩١)، وكتاب الطلاق، باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحربي، رقم الحديث (٥٢٨٨)، وكتاب الأحكام، باب بيعة النساء، رقم الحديث (٧٢١٤)؛ وصحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب كيفية بيعة النساء، رقم الحديث (١٨٦٦)؛ وجامع الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الممتحنة، رقم الحديث (٣٣٠٦)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب بيعة النساء، رقم الحديث (٢٨٧٥)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٤٨٢٩) و(٢٥١٧٥) و(٢٥١٩٨) و(٢٥٢٠٤) و(٢٥٣٠٠) و(٢٦٣٢٦).

وله شواهد: أولها: من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - عند أحمد^١، قال الهيثمي: رواه أحمد، وإسناده حسن^٢، وصححه شعيب الأرناؤوط وغيره وقالوا: صحيح وهذا إسناده حسن، أسامة بن زيد - وهو الليثي - مختلف فيه، وخرج له مسلم في الشواهد، فهو حسن الحديث^٣.

وثانيها: من حديث أميمة بنت رقيقة - رضي الله عنها - عند الترمذي، والنسائي وابن ماجه^٤، قال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الألباني^٥.

وثالثها: من حديث أسماء بنت يزيد - رضي الله عنها - عند أحمد، قال شعيب الأرناؤوط: صحيح لغيره، وهذا إسناده ضعيف لضعف شهر بن حوشب^٦. وعند الطبراني^٧، قال الهيثمي: وفيه إبراهيم بن الحكم بن أبان، وهو متروك^٨.

❖ ٣/٩٥ عن أم عطية - رضي الله عنها -، قالت: أخذ علينا النبي ﷺ عند البيعة أن لا ننوح، فما وقت منا امرأة غير خمس نسوة: أم سليم، وأم العلاء، وابنة أبي سبرة امرأة معاذ، وامرأتين. أو: ابنة أبي سبرة، وامرأة معاذ، وامرأة أخرى. حديث صحيح

^١ مسند أحمد، رقم الحديث (٦٩٩٨).

^٢ الهيثمي، مجمع الزوائد، رقم الحديث (١٣٩٩٠)، ج ٨، ص ٣٤١.

^٣ مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، رقم الحديث (٦٩٩٨).

^٤ جامع الترمذي، أبواب السير، باب ما جاء في بيعة النساء، رقم الحديث (١٥٩٧)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب البيعة، باب بيعة النساء، رقم الحديث (٤١٨١)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب بيعة النساء، رقم الحديث (٢٨٧٤).

^٥ الألباني، صحيح سنن النسائي، ج ٣، ص ١٢٧؛ وصحيح سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٤١٤؛ وسلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم الحديث (٥٢٩).

^٦ مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، رقم الحديث (٢٧٥٧٢) و(٢٧٥٩٤).

^٧ المعجم الكبير، رقم الحديث (٤١٧)، ج ٢٤، ص ١٦٣-١٦٤.

^٨ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٦، ص ٣٢.

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وأحمد، من طرق عن أم عطية الأنصارية - رضي الله عنها - ^١.

وله شواهد: أولها: من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه عند أحمد، قال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الصحيح ^٢.

وثانيها: من حديث سلمى بنت قيس - رضي الله عنها - عند أحمد ^٣، إسناده ضعيف، فيه سليط بن أيوب بن الحكم بن سليم: مقبول ^٤.

وثالثها: من حديث عائشة بنت قدامة - رضي الله عنها - عند أحمد، قال شعيب الأرنؤوط وغيره: صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف، عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم ابن محمد بن حاطب - وهو من رجال "التعجيل" - قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يهولني كثرة ما يُسند، وروى عن أبيه أحاديث منكّرة، وأبوه عثمان - وهو من رجال "التعجيل" أيضا - قال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، وقد روى عنه ابنه عبد الرحمن أحاديث منكّرة ^٥.

^١ صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يُنهى من التَّوَحُّ والبكاء، رقم الحديث (١٣٠٦)، وكتاب التفسير، باب ١ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ، رقم الحديث (٤٨٩٢)، وكتاب الأحكام، باب باب بيعة النساء، رقم الحديث (٧٢١٥)؛ وصحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة، رقم الحديث (٩٣٦)؛ وسنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في النوح، رقم الحديث (٣١٢٧)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب البيعة، باب بيعة النساء، رقم الحديث (٣١٧٩) و(٣١٨٠)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٠٧٩١) و(٢٠٧٩٨-٢٠٧٩٦).

^٢ مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، رقم الحديث (٢٢٦٦٨-٢٢٦٧٠).

^٣ المصدر السابق، رقم الحديث (٢٧١٣٣).

^٤ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٢٥٢٠)، ص ١٨٩.

^٥ مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، رقم الحديث (٢٧٠٦٢)؛ انظر: ابن حجر، تعجيل المنفعة،

ورابعها: من حديث أنس رضي الله عنه عند النسائي^١، صححه الألباني^٢.

❖ ٤/.. عن ثعلبة بن أبي مالك: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَسَمَ مُرُوطًا بَيْنَ نِسَاءِ مِنْ نِسَاءِ الْمَدِينَةِ، فَبَقِيَ مِرْطٌ جَيِّدٌ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ عِنْدَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَعْطِ هَذَا ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي عِنْدَكَ - يُرِيدُونَ أُمَّ كُلْثُومِ بِنْتِ عَلِيٍّ - فَقَالَ عُمَرُ: أُمُّ سَلِيطٍ أَحَقُّ. وَأُمُّ سَلِيطٍ مِنْ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ، مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. قَالَ عُمَرُ: فَإِنَّهَا كَانَتْ تَزْفِرُ لَنَا الْقُرْبَ يَوْمَ أُحُدٍ^٣.

حديث صحيح

❖ ٥/.. عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قَالَ: لَمَّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ النَّسَاءُ، قَامَتِ امْرَأَةٌ جَلِيلَةٌ كَأَنَّهَا مِنْ نِسَاءِ مُضَرَ، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا كُلُّ عَلَى آبَائِنَا وَأَبْنَائِنَا، - قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَرَى فِيهِ -: وَأَزْوَاجِنَا؛ فَمَا يَحِلُّ لَنَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ؟ فَقَالَ: «الرَّطْبُ تَأْكُلْنَهُ وَتُهْدِنَهُ»^٤.

حديث ضعيف

❖ ٦/٩٦ عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قَالَ: بَايَعَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مِثْلِ مَا بَايَعَ عَلَيْهِ النَّسَاءُ: مَنْ مَاتَ مِنَّا وَلَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ مِنْهُنَّ ضَمِنَ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ مَاتَ وَقَدْ أَتَى شَيْئًا مِنْهُنَّ وَقَدْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ مَاتَ مِنَّا وَأَتَى شَيْئًا مِنْهُنَّ فَسْتَرَّ عَلَيْهِ فَعَلَى اللَّهِ حِسَابُهُ.

ح

د

هـ

ث

ض

ع

^١ المجتبى للنسائي، كتاب الجنائز، باب النياحة على الميت، رقم الحديث (١٨٥٢).

^٢ الألباني، صحيح سنن النسائي، ج ٢، ص ١٥.

^٣ قد سبق تخريجه برقم (٥/٧١).

^٤ سلف برقم (٦/٩٢).

ف

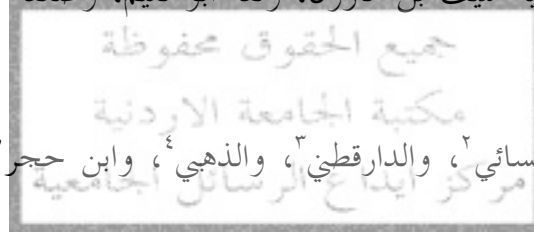
تخريج الحديث:

رواه الطبراني من طريق سيف بن هارون البرُّجمي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبدالله رضي الله عنه^١.

الحكم على الحديث:

قال الهيثمي: وفيه سيف بن هارون، وثقه أبو نعيم، وضعفه جماعة، وبقية رجاله رجاله الصحيح.

قلت: ضعفه النسائي^٢، والدارقطني^٣، والذهبي^٤، وابن حجر^٥، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء^٦.



^١ المعجم الكبير، رقم الحديث (٢٢٦٠)، ج ٢، ص ٣٠٢.

^٢ النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين، رقم الترجمة (٢٦٩)، ص ١٢٢.

^٣ الدارقطني، كتاب الضعفاء والمتروكين، رقم الترجمة (٢٨٢)، ص ١٠٤.

^٤ الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق محمد صالح عبدالعزيز المراد، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،

١٤٠٨ هـ، ج ٢، ص ١٣٥.

^٥ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٢٧٢٧)، ص ٢٠٣.

^٦ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٤، ص ٢٧٦.

المبحث الثالث حق الهجرة والدجوء الديني

لقد كانت الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة حركة سياسية واعية تمت على عين الله سبحانه وتعالى للحفاظ على الدعوة وتأمين مستقبلها. فهاجرت المرأة المسلمة كما هاجر الرجل، ومن المهاجرات إلى الحبشة: رقية بنت رسول الله ﷺ وسهلة بنت سهيل وأم سلمة بنت أبي أمية وغيرهن، ومن المهاجرات إلى المدينة: حفصة أم المؤمنين وآمنة بنت الأرقم وقيلة بنت مخزومة التميمية وغيرهن.

وإذا ما هاجرت المرأة، كان على المسلمين الذين تهاجر إليهم أن يمنحوها الأمان، فلا يرجعونها إلى الكفار، وفقاً لتعاليم القرآن الكريم التي نزلت بالنساء المهاجرات بعد صلح الحديبية، قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۚ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُنَّ مَّا أَنفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَسْأَلُوا مَّا أَنفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُم مَّا أَنفَقُوا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ١﴾.

❖ ١/٩٧ عن أبي موسى رضي الله عنه، قال: بَلَعْنَا مَخْرَجَ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ بِالْيَمَنِ، فَخَرَجْنَا مُهَاجِرِينَ إِلَيْهِ أَنَا وَأَخْوَانِي لِي أَنَا أَصْغَرُهُمْ، أَحَدُهُمَا أَبُو بُرْدَةَ وَالْآخَرُ أَبُو رُحْمٍ، إِذَا قَالَ: بَضْعٌ، وَإِذَا قَالَ: فِي ثَلَاثَةِ وَخَمْسِينَ، أَوْ: اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ رَجُلًا مِنْ قَوْمِي، فَارَكَبْنَا سَفِينَةً، فَأَلْقَتْنَا سَفِينَتَنَا إِلَى النَّجَاشِيِّ بِالْحَبَشَةِ، فَوَافَقَنَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَأَقَمْنَا مَعَهُ حَتَّى قَدِمْنَا حَمِيْعًا، فَوَافَقَنَا النَّبِيُّ ﷺ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ، وَكَانَ أَتَى مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ لَنَا، يَعْنِي لِأَهْلِ السَّفِينَةِ: سَبَقْنَاكُمْ بِالْهَجْرَةِ، وَدَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ، وَهِيَ مِنْ قَدَمِ مَعْنَا، عَلَى حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ زَائِرَةً، وَقَدْ كَانَتْ هَاجِرَتْ إِلَى النَّجَاشِيِّ فِيمَنْ هَاجَرَ، فَدَخَلَ عُمَرُ

¹ سورة الممتحنة، الآية (١٠).

عَلَى حَفْصَةَ، وَأَسْمَاءُ عِنْدَهَا، فَقَالَ عُمَرُ حِينَ رَأَى أَسْمَاءَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَتْ: أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ، قَالَ عُمَرُ: الْحَبَشِيَّةُ هَذِهِ، الْبَحْرِيَّةُ هَذِهِ؟ قَالَتْ أَسْمَاءُ: نَعَمْ، قَالَ: سَبَقْنَاكُمْ بِالْهَجْرَةِ، فَنَحْنُ أَحَقُّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكُمْ، فَغَضِبَتْ وَقَالَتْ: كَلَّا وَاللَّهِ، كُنْتُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُطْعَمُ جَائِعُكُمْ، وَيَعْطَى جَاهِلُكُمْ، وَكُنَّا فِي دَارٍ - أَوْ فِي أَرْضٍ - الْبُعْدَاءِ الْبُعْضَاءِ بِالْحَبَشَةِ، وَذَلِكَ فِي اللَّهِ وَفِي رَسُولِهِ ﷺ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَا أَطْعَمُ طَعَامًا وَلَا أَشْرَبُ شَرَابًا، حَتَّى أَذْكَرَ مَا قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ كُنَّا نُؤْذِي وَنُخَافُ، وَسَازِدُكَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَسْأَلُهُ، وَاللَّهُ لَا أَكْذِبُ وَلَا أَزِيغُ وَلَا أَزِيدُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ عُمَرَ قَالَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: ((فَمَا قُلْتَ لَهُ؟)) قَالَتْ: قُلْتُ لَهُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: ((لَيْسَ بِأَحَقَّ بِي مِنْكُمْ، وَلَهُ وَلِأَصْحَابِهِ هَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكُمْ أَنْتُمْ - أَهْلُ السَّفِينَةِ - هَجْرَتَانِ)) قَالَتْ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا مُوسَى وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ يَأْتُونِي أَرْسَالًا، يَسْأَلُونِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، مَا مِنَ الدُّنْيَا شَيْءٌ هُمْ بِهِ أَفْرَحُ وَلَا أَعْظَمُ فِي أَنْفُسِهِمْ مِمَّا قَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ. قَالَ أَبُو بُرْدَةَ: قَالَتْ أَسْمَاءُ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا مُوسَى وَإِنَّهُ لَيَسْتَعِيدُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنِّي.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأحمد، من طرق عن أبي بردة، عن أبي موسى

رضي الله عنه^١.

غريب الحديث:

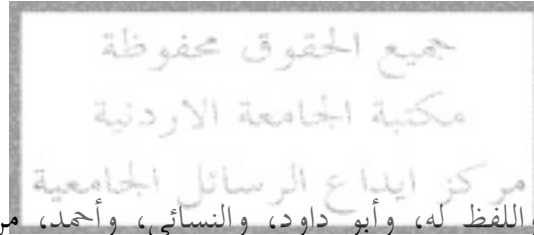
أَزِيغُ: أَجُورُ وَأَعْدِلُ عَنِ الْحَقِّ^٢.

^١ صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم الحديث (٤٢٣٠) و(٣٢٣١)؛ وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل جعفر ابن أبي طالب وأسماء بنت عميس وأهل سفيتهم، رقم الحديث

(٢٥٠٣)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٩٥٢٤) و(١٩٦٩٤).

^٢ ابن الأثير، النهاية، ج ٢، ص ٢٩٢.

❁ ٢/٩٨ عن مَرْوَانَ وَالْمِسْوَرَ بْنِ مَخْرَمَةَ - رضي الله عنهما - يُخْبِرَانِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو يَوْمَئِذٍ، كَانَ فِيمَا اشْتَرَطَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا أَحَدٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ، إِلَّا رَدَدْتُهُ إِلَيْنَا وَخَلَّيْتَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ. فَكَرِهَ الْمُؤْمِنُونَ ذَلِكَ وَامْتَعَصُوا مِنْهُ، وَأَبَى سُهَيْلٌ إِلَّا ذَلِكَ، فَكَاتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، فَرَدَّ يَوْمَئِذٍ أَبَا جَنْدَلٍ إِلَى أَبِيهِ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، وَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا رَدَّهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَجَاءَتِ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ، وَكَانَتْ أُمُّ كَلْثُومٍ بِنْتُ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ^١ مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ وَهِيَ عَاتِقٌ، فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ، لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ^٢ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ^٣ إِلَى قَوْلِهِ^٤ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ^٥.



حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، وأبو داود، والنسائي، وأحمد، من طرق عن مَرْوَانَ

وَالْمِسْوَرَ بْنِ مَخْرَمَةَ - رضي الله عنهما -^٢.

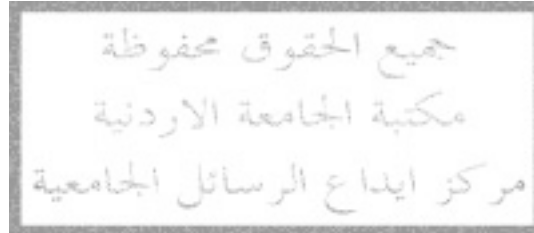
^١ هي أم كلثوم بنت عقبة بن أبي مُعَيْطٍ بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس القرشية الأموية، أخت الوليد بن عقبة، وهي أخت عثمان بن عفان لأمه، أسلمت بمكة قديماً، وصلت القبلتين، وبايعت رسول الله ﷺ، وهاجرت إلى المدينة ماشية، فسار أخوها الوليد وعمارة ابنا عقبة خلفها ليرداها، فمنعها الله تعالى. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ج٧، ص٤٢٣.

^٢ صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من اشترى الهدى من الطريق، رقم الحديث (١٦٩٤، ١٦٩٥)، وكتاب المُحَصَّر، باب النحر قبل الخلق في الحصر، رقم الحديث (١٨١١)، وكتاب الشروط، باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعات، (٢٧١١، ٢٧١٢)، وباب الشروط في الجهاد، رقم الحديث (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، وكتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، رقم الحديث (٤١٥٧، ٤١٥٨) و(٤١٨٠، ٤١٨١)؛ وسنن أبي داود، كتاب المناسك، باب في الإشعار، رقم الحديث (١٧٥٤)، وكتاب الجهاد، باب في صلح العدو، رقم الحديث (٢٧٦٥)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب مناسك الحج، باب إشعار الهدى، رقم الحديث (٢٧٧١)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٨٩١٠).

غريب الحديث:

امتعضوا: أي شقّ عليهم وعَظُم^١.

عَاتِقُ: العاتق: الشابة أول ما تدرك. وقيل: هي التي لم تَبِنْ من والديها ولم تُزَوَّج، وقد أدركت وشبّت، وتُجمَع على العُتَق والعواتق^٢.



¹ ابن الأثير، النهاية، ج ٤، ص ٢٩٢.

² المصدر السابق، ج ٣، ص ١٦٢.

المبحث الرابع حق الشورى وإبداء الرأي

إن للمرأة الحق بأن تعطي رأيها السياسي والاقتصادي والتشريعي وغير ذلك، ولها أن توكل عنها من تشاء لإعطاء رأيها، وقد أعطاهما الإسلام حق إعطاء الرأي كما أعطى الرجل سواء بسواء، فالشورى في الإسلام حق للرجل والمرأة على السواء لقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^١، وقال: ١ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ^٢، وهو كلام عام يشمل المرأة والرجل.

❖ ١/٩٩ عن عائشة أم المؤمنين، أنها قالت: أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، وَكَانَ يَخْلُو بَعَارَ حَرَاءٍ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدَ لَذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حَرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ». قَالَ: «فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، قُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّلَاثَةَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: ١ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ٢. فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْجِفُ فُؤَادُهُ، فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ: «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي». فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، فَقَالَ لَخَدِيجَةَ وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي». فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلَّا، وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ ابْنِ عَبْدِ الْعُزَّى ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ، وَكَانَ أَمْرًا قَدْ تَنَصَّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ

¹ سورة آل عمران، الآية (١٥٩).

² سورة الشورى، الآية (٣٨).

الْعِبْرَانِيَّ، فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ، مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: يَا ابْنَ عَمِّ، اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى، فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرَ مَا رَأَى، فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدْعًا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْمُخْرِجِي هُم؟». قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمُكَ أَنْصُرُكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا. ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوفِّيَ، وَفَتَرَ الْوَحْيُ.

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، والترمذي، وأحمد، من طرق عن الزهري، عن

عروة بن الزبير، عن عائشة - رضي الله عنها^١.
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

غريب الحديث:

فَلَقَ الصَّبْحَ: ضَوْؤُهُ وَإِنَارَتُهُ^٢.

يَتَحَنَّنُ: أَيِ يَتَعَبَّدُ^٣.

الْكَلَّ: الثَّقُلُ مِنْ كُلِّ مَا يُتَكَلَّفُ، وَالْكُلُّ: الْعِيَالُ^٤.

^١ صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب (٣)، رقم الحديث (٣)، وكتاب التفسير، باب (١)، رقم الحديث (٤٩٥٣)، وباب قوله: اَخْلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ، رقم الحديث (٤٩٥٥)، وباب قوله: اَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، رقم الحديث (٤٩٥٦) وباب ا الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، رقم الحديث (٤٩٥٧)، وكتاب التعبير، باب أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة، رقم الحديث (٦٩٨٢)؛ وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم الحديث (١٦٠)؛ وجامع الترمذي، أبواب المناقب، باب (١٣)، رقم الحديث (٣٦٣٢)؛ ومسند أحمد، رقم الحديث (٢٥٨٦٥) و(٢٥٢٠٢) و(٢٥٩٥٩).

^٢ ابن الأثير، النهاية، ج ٣، ص ٤٢٣.

^٣ المصدر السابق، ج ١، ص ٤٣٢.

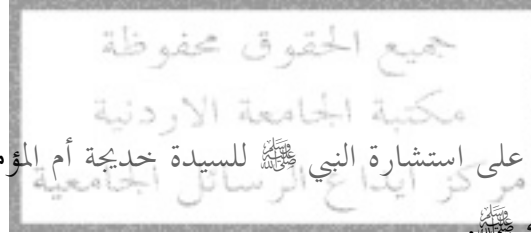
^٤ المصدر السابق، ج ٤، ص ١٧٢.

تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ: يقال: فلان يكسب المعدوم إذا كان محدودا محظوظا: أي يكسب ما يُحرّمه غيره. وقيل: أرادت تكسب الناس الشيء المعدوم الذي لا يجدونه مما يحتاجون إليه. وقيل: أرادت بالمعدوم الفقير الذي صار من شدة حاجته كالمعدوم نفسه^١، أي تعين الفقير.

الناموس: صاحب سرّ الخير، وأراد به جبريل عليه السلام؛ لأن الله تعالى خصّه بالوحي والغيب اللذين لا يطلع عليهما غيره^٢.

مُؤَزَّرًا: أي بالغاً شديداً^٣.

لم يَنْشَبْ: أي لم يَلْبَثْ^٤.



فقه الحديث:

في الحديث دليل على استشارة النبي ﷺ للسيدة خديجة أم المؤمنين في بدء الوحي، وكذلك طول حياتها معه ﷺ.

❖ ٢/.. عن المسور بن مخرمة ومروان، قالوا: خرج رسول الله ﷺ زمن الحديث... قال الزهري: قال عمر: فعملت لذلك أعمالاً، قال: فلما فرغ من قضية الكتاب، قال رسول الله ﷺ لأصحابه: «قوموا فأنحروا ثم اخلقوا». قال: فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرّات، فلما لم يقم منهم أحد، دخل على أم سلمة، فذكر لها ما لقي من الناس، فقالت أم سلمة: يا نبي الله، أتحب ذلك؟ اخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدئك، وتدعو خالقك فيخلقك، فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل

¹ ابن الأثير، النهاية، ج ٣، ص ١٧٣.

² المصدر السابق، ج ٥، ص ١٠٤.

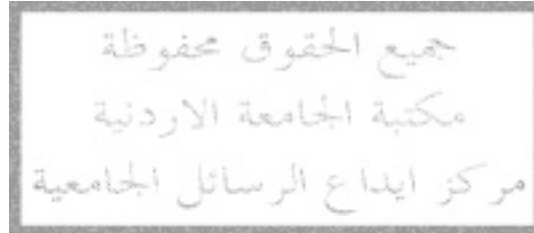
³ المصدر السابق، ج ١، ص ٤٦.

⁴ المصدر السابق، ج ٥، ص ٤٥.

ذَلِكَ، نَحَرَ بُدْنَهُ، وَدَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا فَنَحَرُوا، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَحْلِقُ
بَعْضًا حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَمًّا^١.
حديث صحيح

فقه الحديث:

في هذا الحديث أيضا دليل على استشارة النبي ﷺ لأم سلمة أم المؤمنين. وكان لها
أثر كبير في تدعيم صفوف المسلمين، وعدم انشقاقهم بعد صلح الحديبية.



¹ قد سبق تخريجه برقم (٢/٩٨)، ونقلُ الحديث اختصاراً.

المبحث الخامس

حق الجهاد

لقد تواترت أنباء اشتراك المرأة في الجهاد عبر التاريخ الإسلامي حيث كانت تقوم بالمساعدة في نقل الجرحى وتمريضهم ونقل الماء للجنود والقيام على خدمتهم دون المشاركة في القتال، إلا أن يكون دفاعاً عن النفس.

ولقد خرجت أمهات المؤمنين مع رسول الله ﷺ للاشتراك في الغزوات مع بقية النساء اللاتي يخرجن للجهاد. وعلى ذلك يكون اشتراك المرأة في الجهاد الإسلامي تطوعاً وليس واجباً كما هو على الرجال.

❖ ١/١٠٠ عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنَةِ مِلْحَانَ^١ فَاتَّكَأَ عِنْدَهَا، ثُمَّ ضَحِكَ، فَقَالَتْ: لِمَ تَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يَرْكَبُونَ الْبَحْرَ الْأَخْضَرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِثْلَهُمْ مِثْلُ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ». فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مِنْهُمْ». ثُمَّ عَادَ فَضَحِكَ، فَقَالَتْ لَهُ مِثْلَ أَوَّلِهِ فَقَالَ لَهَا مِثْلَ ذَلِكَ. فَقَالَتْ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ، وَلَسْتَ مِنَ الْآخِرِينَ». قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: فَتَزَوَّجَتْ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ فَرَكِبَتْ الْبَحْرَ مَعَ بِنْتِ قَرْظَةَ^٢، فَلَمَّا قَفَلَتْ، رَكِبَتْ دَابَّتَهَا، فَوَقَصَتْ بِهَا، فَسَقَطَتْ عَنْهَا فَمَاتَتْ.

حديث صحيح

^١ ابنة ملحان: أم حرام بنت ملحان هي أخت أم سليم وهي خالة أنس بن مالك.

^٢ هي زوج معاوية واسمها فاخنة وقيل كنود، وكانت تحت عتبة بن سهيل قبل معاوية. انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج ٢، ص ١٤١٥.

تخريج الحديث:

رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه،
وأحمد، ومالك، والدارمي، من طرق عن أنس بن مالك رضي الله عنه.¹

غريب الحديث:

قَفَلَتْ: أي رجعت.

وَقَصَتْ: أي سقطت عنها، ويقال: الوقص: كسر العنق.

❖ ٢/.. عن حفصة بنت سيرين، قالت: كُنَّا نَمْعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ فِي الْعِيدَيْنِ، فَقَدِمَتْ امْرَأَةٌ، فَتَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَحَدَّثَتْ عَنْ أُخْتِهَا، وَكَانَ زَوْجُ أُخْتِهَا غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نِثْنِي عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتٍّ، قَالَتْ: كُنَّا نُدَاوِي الْكَلْمَى وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى، فَسَأَلْتُ أُخْتِي النَّبِيَّ ﷺ: أَعَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ، أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ قَالَ: «لَتَلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، وَلَتَشْهَدَ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ». فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ سَأَلَتْهَا: أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَتْ: بَأْبِي، نَعَمْ، وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُهُ إِلَّا

¹ صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء، رقم الحديث (٢٧٨٨)، (٢٧٨٩)، وباب فضل من يُصرع في سبيل الله فمات فهو منهم، رقم الحديث (٢٧٩٩، ٢٨٠٠)، وباب غزو المرأة في البحر، رقم الحديث (٢٨٧٧، ٢٨٧٨)، وباب ركوب البحر، رقم الحديث (٢٨٩٤، ٢٨٩٥)، وكتاب الاستئذان، باب من زار قوما فقال عندهم، رقم الحديث (٦٢٨٢، ٦٢٨٣)، وكتاب التعبير، باب رؤيا النهار، رقم الحديث (٧٠٠١) و(٧٠٠٢)؛ وصحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الغزو في البحر، رقم الحديث (١٩١٢)؛ وسنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب فضل الغزو في البحر، رقم الحديث (٢٤٩٠) و(٢٤٩١)؛ وجامع الترمذي، أبواب فضائل الجهاد، باب ما جاء في غزو البحر، رقم الحديث (١٦٤٥)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب الجهاد، باب فضل الجهاد في البحر، رقم الحديث (٣١٧١) و(٣١٧٢)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب فضل غزو البحر، رقم الحديث (٢٧٧٦)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٣٧٩٠)؛ وموطأ مالك، كتاب الجهاد، باب الترغيب في الجهاد، رقم الحديث (١٠٣٣)؛ وسنن الدارمي، كتاب الجهاد، باب في فضل غزاة البحر، رقم الحديث (٢٤٢٥).

قَالَتْ: بِأَبِي، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ، وَذَوَاتُ الْخُدُورِ، أَوِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ، وَالْحَيْضُ، وَلَيْسَ هَذَانِ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَعْتَرِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلِّيَّ». قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: الْحَيْضُ؟ فَقَالَتْ: أَلَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ، وَكَذَا وَكَذَا^١.
حديث صحيح

❖ ٣/.. عن عائشة - رضي الله عنها -، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ يَخْرُجُ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا فِي غَزْوَةِ غَزَاهَا، فَخَرَجَ فِيهَا سَهْمِي، فَخَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الْحِجَابُ^٢.
حديث صحيح

❖ ٤/.. عن ثعلبة بن أبي مالك قال: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَسَمَ مُرُوطًا بَيْنَ نِسَاءِ مَنْ نِسَاءِ الْمَدِينَةِ، فَبَقِيَ مِرْطٌ جَيِّدٌ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ عِنْدَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَعْطِ هَذَا ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي عِنْدَكَ - يُرِيدُونَ أُمَّ كُلثُومَ بِنْتَ عَلِيٍّ - فَقَالَ عُمَرُ: أُمُّ سَلِيطٍ أَحَقُّ. وَأُمُّ سَلِيطٍ مِنْ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ، مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ عُمَرُ: فَإِنَّهَا كَانَتْ تَزْفِرُ لَنَا الْقَرَبَ يَوْمَ أُحُدٍ^٣.
حديث صحيح

❖ ٥/.. عن الرُّبَيْعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ - رضي الله عنها -، قَالَتْ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَسْقِي وَنُدَاوِي الْجَرَحَى، وَنَرُدُّ الْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ.

وفي رواية: كُنَّا نَعْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَسْقِي الْقَوْمَ، وَنَخْدُمُهُمْ، وَنَرُدُّ الْجَرَحَى وَالْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ^٤.
حديث صحيح

❖ ٦/.. عن يزيد بن هُرْمُزٍ، أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَتْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خَمْسٍ حِلَالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنْ أَكْتُمَ عِلْمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، كَتَبَ إِلَيْهِ نَجْدَةُ: أَمَّا بَعْدُ، فَأَخْبِرْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ

^١ قد سبق تخريجه برقم (١/٥٠).

^٢ قد سبق تخريجه برقم (٢/٩).

^٣ قد سبق تخريجه برقم (٥/٧١).

^٤ قد سبق تخريجه برقم (٣/٧٤).

الصَّبِيَّانَ؟ وَمَتَى يَنْقَضِي يُتَمُّ الْيَتِيمِ؟ وَعَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ فَيَدَاوِينَ الْجَرْحَى وَيُحْدِثِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا بِسَهْمٍ، فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ فَلَا تَقْتُلِ الصَّبِيَّانَ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي: مَتَى يَنْقَضِي يُتَمُّ الْيَتِيمِ؟ فَلَعَمْرِي إِنَّ الرَّجُلَ لَتَنَبَّأَ لِحَيْثُهُ وَإِنَّهُ لَضَعِيفُ الْأَخْذِ لِنَفْسِهِ، ضَعِيفُ الْعَطَاءِ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحِ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ، فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتَمُ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَبَى عَلَيْنَا قَوْمُنَا ذَلِكَ^١.

حديث صحيح

❖ ٧/١٠١ عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ يَوْمَ حُنَيْنٍ خَنْجَرًا فَكَانَ مَعَهَا، فَرَأَاهَا أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ أُمُّ سُلَيْمٍ مَعَهَا خَنْجَرٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَا هَذَا الْخَنْجَرُ؟))، قَالَتْ: اتَّخَذْتُهُ، إِنَّ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْتُلَ مَنْ بَعَدَنَا مِنَ الطُّلُقَاءِ انْهَزَمُوا بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((يَا أُمَّ سُلَيْمٍ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَفَى وَأَحْسَنَ)).

حديث صحيح

تخريج الحديث:

رواه مسلم واللفظ له، وأبو داود، وأحمد، من طرق عن أنس بن مالك رضي الله عنه^٢.

غريب الحديث:

بَقَرْتُ: شَقَقْتُ.

^١ قد سبق تخريجه برقم (٥/٧٦).

^٢ صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة النساء مع الرجال، رقم الحديث (١٨٠٩)؛ وسنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في السِّلْبِ يُعْطَى الْقَاتِلُ، رقم الحديث (٢٧١٨)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (١٢١٠٨) و(١٣٠٤٢) و(١٤٠٤٩).

الطُّلُقَاء: هو بضم الطاء وفتح اللام، وهم الذين أسلموا من أهل مكة يوم الفتح، سموا بذلك لأن النبي ﷺ منّ عليهم وأطلقهم، وكان في إسلامهم ضعف، فاعتقدت أم سليم أنهم منافقون وأنهم استحقوا القتل بانهمزامهم وغيره^١.

❖ ٨/٠٠ عن أم عطية الأنصارية - رضي الله عنها -، قالت: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، أَخْلَفَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ، فَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ، وَأُدَاوِي الْجَرْحَى، وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى^٢.
حديث صحيح

❖ ٩/١٠٢ عن عروة بن الزبير، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَدْخَلَ النِّسَاءَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ أُطُمًا مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ رَجُلًا جَوَادًّا^٣، فَأَدْخَلَهُ مَعَ النِّسَاءِ وَأَغْلَقَ الْبَابَ، فَجَاءَ يَهُودِيٌّ فَقَعَدَ عَلَى بَابِ الْأُطَمِ، فَقَالَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: انْزِلْ حَسَّانُ إِلَى هَذَا الْعِلْجِ فَاقْتُلْهُ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَجْعَلَ نَفْسِي خَطَرًا لِهَذَا الْعِلْجِ، فَاتْتَرْتُ بِكِسَاءٍ وَأَخَذْتُ فِهْرًا، فَزَلْتُ إِلَيْهِ فَقَطَعْتُ رَأْسَهُ^٤.
حديث ضعيف

تخريج الحديث:

رواه الطبراني عن علي بن عبدالعزيز البغوي، عن حجاج بن المنهال، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير^٤.

الحكم على الحديث:

قال الهيثمي: ورجاله إلى عروة رجال الصحيح، ولكنه مرسل^٥.

غريب الحديث:

^١ النووي، المنهاج، ص ١١٧٥.

^٢ قد سبق تخريجه برقم (٤/٧٥).

^٣ قال حمدي السلفي: كذا في المخطوطة رجلاً جواداً، وفي الجمع رجلاً جباناً وهو الصواب.

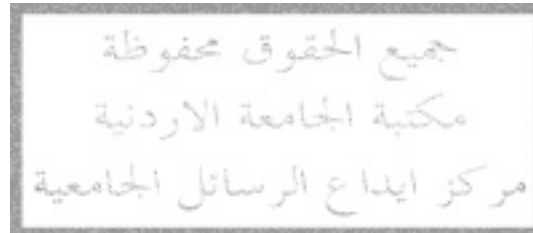
^٤ المعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث (٨٠٤)، ج ٢٤، ص ٣١٩.

^٥ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٦، ص ١٤١.

الأُطم: بناء مرتفع^١.

العُج: الرجل القوي الضخم^٢.

الفُهر: الحَجَر ملء الكفّ، وقيل: هو الحجر مطلقاً^٣.



¹ ابن الأثير، النهاية، ج ١، ص ٥٧.

² المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٥٩.

³ المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٣٣.

المبحث السادس حق إعطاء الجوار

لقد منح الإسلام المرأة حق إجارة من يستجير بها حتى ولو كان من أعداء الدين كحق الرجل المسلم تماماً.

❁ ١/١٠٣ عن أم هانئ بنت أبي طالب - رضي الله عنها -، قالت: ذهبتُ إلى رسول الله ﷺ عام الفتح، فوجدته يغتسل، وفاطمة ابنته تسترهُ، فسَلَّمْتُ عليه فقال: «مَنْ هَذِهِ؟». فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئِ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ». فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي، عَلِيٌّ، أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ قَدْ أَجَرْتَهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ هَبِيرَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هَانِئٍ». قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَذَلِكَ ضُحَى.

حديث صحيح

مركز أيداع الرسائل الجامعية

تخريج الحديث:

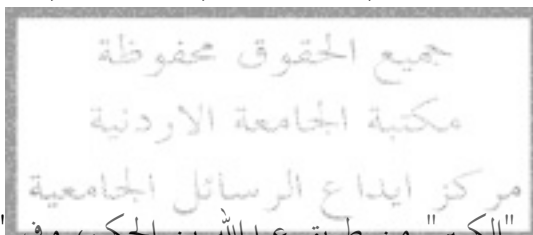
رواه البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، ومالك، والدارمي، من طرق عن أم هانئ بنت أبي طالب - رضي الله عنها -^١.

^١ صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب التستر في الغسل عند الناس، رقم الحديث (٢٨٠)، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفا به، رقم الحديث (٣٥٧)، وكتاب الجزعة والمواذعة، باب أمان النساء وجوارهن، رقم الحديث (٣١٧١)، وكتاب الأدب، باب ما جاء في زعموا، رقم الحديث (٦١٥٨)؛ وصحيح مسلم، كتاب الحيض، باب تستر المغتسل بثوب ونحوه، رقم الحديث (٣٣٦)؛ وسنن أبي داود، كتاب التطوع، باب صلاة الضحى، رقم الحديث (١٢٩٠) و(١٢٩١)، وكتاب الجهاد، باب في أمان المرأة، رقم الحديث (٢٧٦٣)؛ وجامع الترمذي، أبواب الوتر، باب ما جاء في صلاة الضحى، رقم الحديث (٤٧٤)، وكتاب الاستئذان والآداب، باب ما جاء في مرحبا، رقم الحديث (٢٧٣٤)؛ والمجتبى للنسائي، كتاب الطهارة، باب ذكر الاستئذان عند الاغتسال، رقم الحديث (٢٢٥)، وكتاب الغسل والتميم، باب الاغتسال في قصعة فيها أثر العجين، رقم الحديث (٤١٥)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب المنديل بعد الوضوء والغسل، رقم الحديث (٤٦٥)، وباب ما جاء في الاستئذان عند الغسل، رقم الحديث (٦١٤)، وكتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، رقم الحديث (١٣٢٣)، وباب ما جاء في صلاة الضحى، رقم الحديث (١٣٧٩)؛ ومسنند أحمد، رقم الحديث (٢٦٨٩٢) و(٢٦٨٩٦)؛ وموطأ مالك، كتاب قصر الصلاة في=

قال الخطابي: أجمع عوام أهل العلم أن أمان المرأة جائز^١.

❁ ٢/١٠٤ عن أم سلمة زوج النبي ﷺ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اسْتَأْذَنَتْ أَبَا الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ^٢ حِينَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُهَاجِرًا أَنْ تَذْهَبَ إِلَيْهِ، فَأَذِنَ لَهَا فَقَدِمَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ إِنَّ أَبَا الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ لَحَقَهَا بِالْمَدِينَةِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا أَنْ خُذِي مِنْ أَيْبِكَ أَمَانًا، فَأَطْلَعَتْ رَأْسَهَا مِنْ بَابِ حُجْرَتِهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الصُّبْحَ، فَقَالَتْ: أَيُّهَا النَّاسُ، أَنَا زَيْنَبُ، وَإِنِّي قَدْ أَجَرْتُ أَبَا الْعَاصِ، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّلَاةِ، قَالَ: «إِنِّي لَمْ أَعْلَمْ بِهَذَا حَتَّى سَمِعْتُهُ الْآنَ، وَإِنَّهُ يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ».

حديث ضعيف



تخريج الحديث:

رواه الطبراني في "الكبير" من طريق عبد الله بن الحكم، وفي "الأوسط" من طريق يحيى بن بكير، كلاهما عن عبد الله بن لهيعة، عن موسى بن جبير الأنصاري، عن عراك بن مالك، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام، عن أم سلمة - رضي الله عنها -^٣.

=السفر، باب صلاة الضحى، رقم الحديث (٣٦٤)؛ وسنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، رقم

الحديث (١٤٥٩) و(١٤٦٠).

^١ الخطابي، معالم السنن، ج ٢، ص ٢٧٧.

^٢ هو القاسم بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس، صهر رسول الله ﷺ وختنته على ابنته زينب. ابن الأثير، أسد

الغابة في معرفة الصحابة، ج ٤، ص ٣٩٨.

^٣ المعجم الكبير، رقم الحديث (١٠٤٧)، ج ٢٢، ص ٤٢٥، ورقم الحديث (٥٩٠)، ج ٢٣، ص ٢٧٥، والمعجم

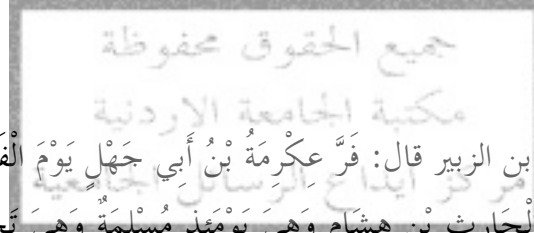
الأوسط، رقم الحديث (٤٨٢٢)، ج ٣، ص ٣٥٢.

الحكم على الحديث:

قال الهيثمي: وفيه ابن لهيعة، وحديثه فيه ضعف، وبقيّة رجاله ثقات^١.

قلت: حديث ابن لهيعة صحيح إذا روى عنه العبادلة: ابن المبارك وابن وهب وابن يزيد المقرئ وابن مسلمة القعنبي، أما في هذا الحديث فروى عنه يحيى بن بكير وعبدالله بن الحكم.

وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه عند الطبراني في "الكبير والأوسط"^٢ بلفظ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَجَارَتْ أَبَا الْعَاصِ... الحديث. قال الهيثمي: وفيه عبّاد بن كثير، وهو متروك^٣، قلت: هو الثقفى البصري، وقال النسائي: متروك الحديث^٤، وقال ابن حجر: متروك^٥.



❖ ٣/١٠٥ عن عروة بن الزبير قال: فرّ عكرمة بن أبي جهل يوم الفتح عامداً إلى اليمن وأقبلت أم حكيم بنت الحارث بن هشام وهي يومئذ مسلمة وهي تحت عكرمة بن أبي جهل، فاستأذنت رسول الله ﷺ في طلب زوجها، فأذن لها وآمنه، فخرجت برومي لها، فراودها عن نفسها، فلم تزل تمنيه وتقرب له حتى قدمت على أناس من مكة، فاستعانتهم عليه فأوثقوه، فأدركت زوجها ببعض تهماته، وقد كان ركب في سفينة، فلما جلس فيها نادى باللات والعزى، فقال أصحاب السفينة: لا يجوز لها هنا أحد يدعو شيئاً إلا الله وحده مخلصاً، فقال عكرمة: والله لئن كان في البحر وحده إنه في البر وحده، أقسم بالله لأرجعن إلى محمد ﷺ، فرجع عكرمة مع امرأته، فدخل على رسول الله ﷺ فبايعه فقبل

^١ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٤٢٥.

^٢ المعجم الكبير، رقم الحديث (١٠٤٨)، ج ٢٢، ص ٤٢٦، والمعجم الأوسط، رقم الحديث (٩٠٠٦)، ج ٦، ص ٣٤٦.

^٣ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٤٢٤.

^٤ النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين، رقم الترجمة (٤٢٩)، ص ١٧٢.

^٥ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٣١٣٩)، ص ٢٣٣.

منه، ودخل رجل من هذيل حين هزمت بنو بكر على امرأته فاراً، فلامته وعجزته وعيرته بالفرار، فقال:

وَأَنْتِ لَوْ رَأَيْتِنَا بِالْخَنْدَمَةِ إِذْ فَرَّ صَفْوَانٌ وَفَرَّ عِكْرَمَةُ
وَأَلْحَمُونَا بِالسُّيُوفِ الْمُسْلِمَةِ يَقْطَعْنَ كُلَّ سَاعِدٍ وَجُمُحَةٍ
لَمْ تَنْطَقِي فِي اللَّوْمِ أَذْنَى كَلِمَةٍ

قال عروة: واستشهد يوم أجنادين من المسلمين، ثم من قريش، ثم من بني مخزوم عكرمة بن أبي جهل. حديث ضعيف

تخريج الحديث:

رواه الحاكم واللفظ له، والطبراني، من طريق عمرو بن خالد الحراني، عن عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود - محمد بن عبد الرحمن بن نوفل -، عن عروة بن الزبير^١.

الحكم على الحديث:

قال الهيثمي: رواه الطبراني وهو مرسل، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف^٢، وعلق عليه حمدي عبد المجيد السلفي - محقق المعجم الكبير - فقال: هو ضعيف هنا؛ لأن الراوي عنه ليس من العبادلة^٣. قال مصطفى عبد القادر عطا - محقق المستدرک - : حذفه الذهبي من التلخيص لضعفه، فيه ابن لهيعة ضعيف.

وله شاهد من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه عند الحاكم^٤، قال مصطفى عبد القادر عطا: حذفه الذهبي من التلخيص لضعفه، فيه الواقدي محمد بن عمر.

^١ المستدرک للحاكم، كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب عكرمة بن أبي جهل واسم أبيه مشهور، رقم الحديث

(٥٠٥٦)، ج ٣، ص ٢٦٩؛ والمعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث (١٠٢٠)، ج ١٧، ص ٣٧٢.

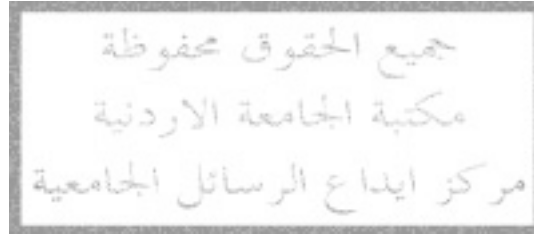
^٢ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٦، ص ١٨٥. فهو على مذهب من يحسن حديث ابن لهيعة.

^٣ المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، رقم الحديث (١٠٢٠)، ج ١٧، ص ٣٧٢.

^٤ المستدرک للحاكم، كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب عكرمة بن أبي جهل واسم أبيه مشهور، رقم الحديث

(٥٠٥٥)، ج ٣، ص ٢٦٩.

قلت: قال البخاري في الواقدي: سكتوا عنه، تركه أحمد وابن نمير^١، وقال مسلم والنسائي: متروك الحديث^٢، وقال الدارقطني: مختلف فيه، فيه ضعف بين في حديثه^٣، وقال ابن حجر: متروك مع سعة علمه^٤.



^١ البخاري، التاريخ الكبير، رقم الترجمة (٥٤٣)، ج ١، ص ١٧٩.

^٢ مسلم، الكنى والأسماء، تحقيق عبدالرحيم محمد أحمد القشقرى، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ،

ج ١، ص ٤٩٩؛ والنسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين، ص ٢١٧.

^٣ الدارقطني، كتاب الضعفاء والمتروكين، ص ١٥٣.

^٤ ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم الترجمة (٦١٧٥)، ص ٤٣٣.

الخاتمة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الخاتمة

وفيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث:

- ١- أن الإسلام دين شامل لجميع جوانب الحياة الإنسانية، وموضوع حقوق المرأة واحد من هذه الجوانب.
- ٢- أن هناك عدداً كبيراً من الأحاديث النبوية اهتمت بحقوق المرأة، وأن أكثر هذه الأحاديث يصل إلى درجة الصحيح.
- ٣- امتاز النبي ﷺ كذلك بأسلوبه الحكيم في معالجة حقوق المرأة سواء من حيث إقراره تلك الحقوق أو من حيث تطبيقها.
- ٤- أن الشارع لم يمنع المرأة من العمل ولكن أجازها لها بشروط، منها: أمن الفتنة وألا يشغلها عن حقوق زوجها وأبنائها. مثل الجامعة
- ٥- النتيجة الإحصائية لخلاصة ما وقع تحت الدراسة من الأحاديث الواردة في حقوق المرأة:

عدد الحديث بدون المكرر	عدد الحديث بالمكرر	المحتوى
١٠٥	١٢٥	مجموع الأحاديث المتعلقة بحقوق المرأة
٢٨	٣٠	الأحاديث النبوية في حقوق المرأة الشخصية
٣٢	٣٤	الأحاديث النبوية في حقوق المرأة الاجتماعية
٣٢	٣٨	الأحاديث النبوية في حقوق المرأة الاقتصادية
١٣	٢٣	الأحاديث النبوية في حقوق المرأة السياسية

٨٧	١٠٦	الحديث المحكوم بالصحة
٥	٥	الحديث المحكوم بالحسنة
١٠	١١	الحديث المحكوم بالضعف ضعفاً يسيراً
٣	٣	الحديث المحكوم بالضعف ضعفاً شديداً

وقد حاولت قدر جهدي جمع كل حديث وارد في الموضوع، ولكن الكمال لله وحده، ولا أدعي العصمة، وأني أرجو من كل من يجد نقصاً أو خللاً في هذه الأحاديث أن يرشدني إليه مشكوراً.

وأخيراً، أسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة، وأسأله تعالى أن ينفع بهذا العمل الإسلام والمسلمين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

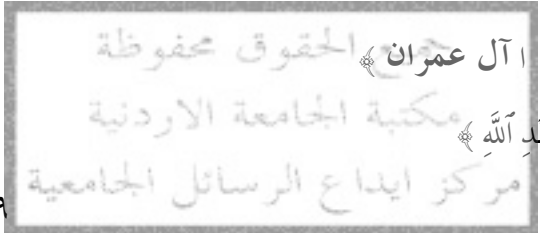
حاج إرمان بن حاج

عبدالرحمن

الفهارس العامة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
البقرة ﴿﴾		
﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانِ فَاِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ اَوْ تَسْرِيحٍ بِاِحْسَنِ﴾	٢٢٩	٥٠
﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾	٢٣٢	٢٢
﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾	٢٨٢	٨٩
		
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾	٧٧	١١٠
﴿وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾	١٥٩	١٥٢
النساء ﴿﴾		
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾	١	١١
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ مِمَّنِّي وَثَلَّثَ وَرُبَعَ﴾	٣	٤٤
﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	٤	٢٦
﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾	٧	٩٧
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾	١٠	٩٧
﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾	١٩	٣١
﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	٣٢	١٣٢

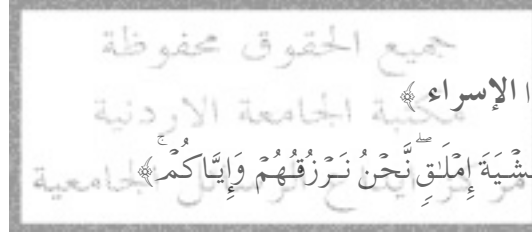
- ١ ٣٢ اَللّٰجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اٰكْتَسَبُوْا ﴿١﴾
- ١٣٦
- ٤٧ ١٢٩ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوْا اَنْ تَعْدِلُوْا بَيْنَ الْتِسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴿٢﴾

١ التوبة ﴿١﴾

- ١٣٨ ٧١ اَوَلَمْؤْمِنُوْنَ وَاَلَمْؤْمِنَتٌ بَعْضُهُمْ اَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴿١﴾

١ النحل ﴿١﴾

- ١٤ ٥٩ ، ٥٨ اِذَا بُشِّرَ اَحَدُهُمْ بِالْاُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيْمٌ ﴿١﴾



- ٦٠ ٣١ وَلَا تَقْتُلُوا اَوْلَادَكُمْ خَشِيَةَ اِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَاِيَّاكُمْ ﴿١﴾

١ القصص ﴿١﴾

- ١٠٧ ٢٤ ، ٢٣ اَوَلَمَّا وَرَدَ مَاوَا مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ اُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُوْنَ ﴿١﴾ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ اَمْرَاتَيْنِ تَذَوْدَانِ ﴿٢﴾
- ٢٥

١ الأحزاب ﴿١﴾

- ٦٣ ٣٤ اَوَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوْتِكُنَّ مِنْ وَايَاتِ اللّٰهِ وَالْحِكْمَةِ ﴿١﴾

١ الشورى ﴿١﴾

- ١٥٢ ٣٨ اَوَاْمُرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴿١﴾

١ الطور ﴿١﴾

- ٧٥ ٢ ، ١ اَوَالْطُّورِ ﴿١﴾ وَكِتَابٍ مَّسْطُوْرٍ ﴿٢﴾

المجادلة ﴿

٩٤ ١ اَقَدْ سَمِعَ اللّٰهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّ لَكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي ﴿

المتحنة ﴿

١٤٨ ١٠ اَيَّايُّهَا الَّذِيْنَ وَاٰمَنُوْا اِذَا جَاوَزْكُمْ الْمُؤْمِنٰتُ مَهْجِرٰتٍ ﴿

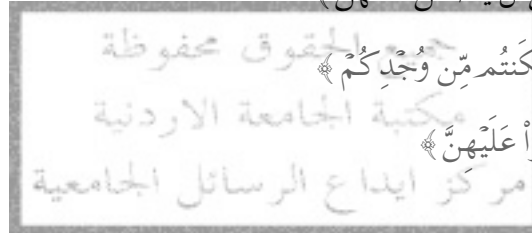
١٤٢ ١٢ اَيَّايُّهَا النَّبِيُّ اِذَا جَاوَزَكَ الْمُؤْمِنٰتُ يَبَايِعْنَكَ ﴿

الطلاق ﴿

١٢١ ٤ وَاُوْلٰتُ الْاَحْمَالِ اَجْلُهُنَّ اَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿

٤٢ ٦ اَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ ﴿

٣١ ٦ وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِيُضَيِّقُوْا عَلَيَّهِنَّ ﴿



التكوير ﴿

٦٠ ٩، ٨ وَاِذَا الْمَوْءُدَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾ بِاَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴿٩﴾ ﴿

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	اسم الراوي	رقم الحديث	الصفحة
--------	------------	---------------	--------

﴿ أ ﴾

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٧٠	٣٩	عبدالله بن عمر	اَتَذْكُرُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ
٩٩	٦٣	الأسود بن يزيد	أَتَانَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ بِالْيَمَنِ مُعَلِّمًا
٥٠	٢٣	عبدالله بن عباس	أَتَرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟
٩٤			
١٢٦	٨٥	أسماء بنت أبي بكر	إِخْ إِخْ
١٤٤	٩٥	أم عطية	أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْعَةِ
٧٠	٣٩	عبدالله بن عمر	إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةً أَحَدَكُمْ فَلَا يَمْنَعُهَا
٧٠	٣٩	عبدالله بن عمر	إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةً نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ
٦٦	٣٦	أم سلمة	إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ
٧١	٣٩ ش	زينب الثقفية	إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ الْعِثَاءَ فَلَا تَطِيبُ
٣١	٨	أبو هريرة	اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ
١٠٨	٦٨	عائشة	أَسْرَعُكُمْ لِحَاقًا بِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا
٢٥	٤	أبو سعيد الخدري	أَطِيعِي أَبَاكَ
١٠٢	٦٦	جابر بن عبد الله	أَعْطِ ابْنَتِي سَعْدَ الثَّلَاثِينَ
٣٩	١٦ ش	أبو هريرة	أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا
٨٦	٥٣	أنس بن مالك	اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ
٤٨	٢٢	عائشة	اللَّهُمَّ هَذِهِ قِسْمَتِي فِيمَا أَمْلِكُ،
٢٤	٢	خنساء بنت خدام	أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ
٦٠	٢٩	المغيرة بن شعبة	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ
١٠٩	٦٩	سهل بن سعد	أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِبُرْدَةٍ
٥٧	٢٨	عبدالله بن عمرو	أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي
٣٧	١٤ ش	معاوية بن حيدة	أَنْ تُطْعَمَهَا إِذَا طَعِمْتَ
١٢٠	٨٠	أنس بن مالك	أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟
١٢٧	٨٦	كعب بن مالك	أَنَّ جَارِيَةً لَهُمْ كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا
٥٧	٣٢	عبدالله بن عمر	أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٦٤	٣٣	عبدالله بن عباس	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ
١٤٣	٩٤	عائشة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُ
٨٥	٥٢	أم عطية	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ
١٦٣	ش ١٠٤	أنس بن مالك	أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَجَارَتْ
١١١	٧١	ثعلبة بن أبي مالك	إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَسَمَ مُرُوطًا
١٤٦			
١٥٨			
١٣٣	٨٩	أم سلمة	أَنْفَقِي عَلَيْهِمْ فَلَكَ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتَ
١١٢	٧٢	جابر بن عبد الله	إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ
٩٢	٥٩	حذيفة بن اليمان	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ
١٦٠	١٠٢	عروة بن الزبير	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَدْخَلَ النَّسَاءَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ
١٠٦	ش ٦٧	بريدة بن الحصيب	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَلْدَةِ السُّدُسَ
٨٣	ش ٥٠	عبدالله بن عباس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخْرِجُ بَنَاتِهِ
٥٥	٢٦	عبدالله بن عمر	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا عَنَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ
١١٦	٧٦	يزيد بن هرمز	أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ
١٣٥			
١٥٨			
٨٧	٥٥	عائشة	إِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَكُنَّ أَنْ تَخْرُجْنَ
٤٥	ش ١٩	أم سلمة	إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ
٧٦	٤٤	أبو قتادة	إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أُطَوِّلَ
١٦٢	١٠٤	أم سلمة	إِنِّي لَمْ أَعْلَمْ بِهَذَا حَتَّى سَمِعْتُهُ الْآنَ
٦٨	٣٨	الشفاء بنت عبدالله	أَلَا تُعَلِّمِينَ هَذِهِ رُقِيَةَ النَّمْلَةِ
١٢٥			
٧٨	٤٧	أبو هريرة	أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِخُورًا
٥١	٢٤	ثوبان بن جحدر	أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا طَلَاقًا

أَيُّمَا امْرَأَةٍ تُكِحَتْ عَلَى صَدَاقٍ عبدالله بن عمرو ٣ ٢٨

﴿ ب ﴾

بَايَعَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مِثْلِ مَا بَايَعَ عَلَيْهِ جرير بن عبدالله ٩٦ ١٤٦
بَلَى، فَجَدِّي نَخْلَكَ، فَإِنَّكَ عَسَى جابر بن عبد الله ٨٧ ١٢٨

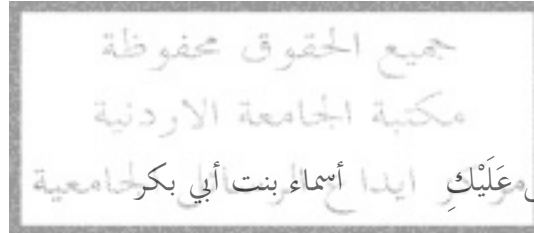
﴿ ت ﴾

تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا عائشة ٣٥ ٦٥
تَبَارَكَ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ كُلَّ شَيْءٍ عائشة ٦٠ ٩٥
تَصَدَّقَنَّ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ زينب امرأة ابن مسعود ٣٧ ٦٧

١٠٨

١٣٢

١٣٣



تَصَدَّقِي وَلَا تَوْعِي فَيُوعَى عَلَيْكَ أسماء بنت أبي بكر لجامعة ٩٠ ١٣٣

﴿ ث ﴾

ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ أبو موسى الأشعري ٣٢ ٦٣
الثَّلْثُ كَبِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ سعد بن أبي وقاص ٦١ ٩٧

﴿ ج ﴾

جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَعْرِضُ أنس بن مالك ٣ ٢٤
جَاءَتْ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ قبيصة بن ذؤيب ٦٧ ١٠٣
جُرِحَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ وَكُسِرَتْ سهل بن سعد ٧٣ ١١٤

﴿ خ ﴾

الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ البراء بن عازب ٢٧ ٥٥
خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكِ مَا يَكْفِيكِ عائشة ١٨ ٤٢
٩٤

١٣٣

٣٩

ش ١٦

خِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ

عبدالله بن عمرو

٣٨

١٦

عائشة

خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ

﴿ د ﴾

٨٦

٥٤

سهل بن سعد

دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ

٨٤

٥١

عائشة

دَعَهُمَا

﴿ ر ﴾

٩٠

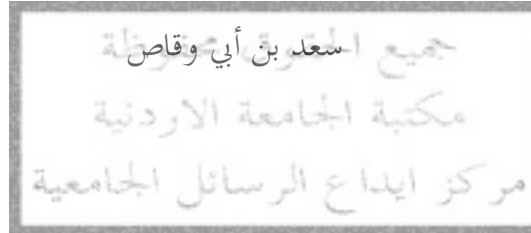
٥٨

عبدالله بن عمر

رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ

١٣٥

٩٢



الرَّطْبُ تَأْكُلْنَهُ وَتُهْدِينَهُ

١٤٦

﴿ ز ﴾

٥٤

٢٥

معقل بن يسار

زَوَّجْتُ أُخْتًا لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا

﴿ ش ﴾

١٤٢

٣٣

عبدالله بن عباس

شَهِدْتُ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْفِطْرِ

﴿ ص ﴾

٨٠

ش ٤٩

عبدالله بن مسعود

صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ

﴿ ط ﴾

٧٥

٤٣

أم سلمة

طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ

﴿ غ ﴾

غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ
 ١١٦ ٧٥ أم عطية
 ١٦٠

﴿ ف ﴾

فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النَّسَاءِ
 ٣٦ ١٤ جابر بن عبد الله
 ٤٣
 فَرَّ عِكْرِمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ يَوْمَ الْفَتْحِ
 ١٦٣ ١٠٥ عروة بن الزبير
 ١٤٨ ٩٧ أبو موسى الأشعري
 ٨٨ ٥٦ أبو هريرة
 فَهَلَّا أَذْنُمُونِي

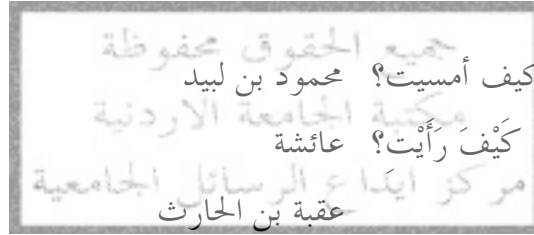
﴿ ق ﴾

قَالَ اللَّهُ: إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَبُو هريرة الاردنية
 ١٢٢ ٨٢
 قَتَلَ زَوْجُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ وَهِيَ حُبْلَى
 ١٢١ ٨١
 قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تُحِبُّ الصَّلَاةَ مَعِيَ أم حميد
 ٧٩ ٤٩
 قَدْ كَانَتْ تَخْرُجُ الْكَعَابُ عائشة
 ٨٣ ٥٠ ش
 قَضَى فِينَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ الأسود بن يزيد
 ٩٩ ٦٣
 قَوْمُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ احْلِقُوا المسور بن مخرمة ومروان
 ١٥٣ ٩٨

﴿ ك ﴾

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا
 ٣٢ ٩ عائشة
 ٤٤
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ أم سلمة
 ٧٧ ٤٥
 كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ أنس بن مالك
 ٤٥ ٢٠
 كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ عبد الله بن عباس
 ١٠٠ ٦٤
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَقْرَعَ عائشة
 ٣٢ ١٤
 ١٥٨

٣٥	١٢	عائشة	كَانَ يَكُونُ فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ
٧٧	٤٦	عائشة	كَانَتْ عَائِشَةُ تَطُوفُ حَجْرَةً
١٠٠	٦٥	الضحاك بن سفيان	كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُورِثَ
٣٤	١٠ ش	صفية بنت حيي	كَذَاكَ سَوْفَكَ بِالْقَوَارِيرِ
٢٧	٢	أنس بن مالك	كَمْ سَقَتْ إِلَيْهَا؟
١١٥	٧٤	الربيع بنت معوذ	كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَسْقِي وَنُدَاوِي
١٥٨			
٨٢	٥٠	أم عطية	كُنَّا نُؤَمِّرُ أَنْ نَخْرُجَ يَوْمَ الْعِيدِ
١١٧	٧٧	الربيع بنت معوذ	كُنَّا نَعْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَسْقِي الْقَوْمَ
١٥٦			
١١٨	٧٧	محمود بن لبيد	كَيْفَ أُمْسَيْتَ؟
٤٠	١٧	عائشة	كَيْفَ رَأَيْتَ؟
٩٠	٥٧	عقبة بن الحارث	كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ



﴿ل﴾

٩٨	٦٢	عبد الله بن مسعود	لِلْأَبْنَةِ النَّصْفُ، وَلِلْأَبْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ
٧٢	٤٠	عائشة	لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْفَجْرَ
١٣٤	٩١	أنس بن مالك	لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ
١٥٠	٩٨	مروان والمسور بن مخرمة	لَمَّا كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو يَوْمَئِذٍ
٧٥	٤٢	عائشة	لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مَا أَحْدَثَ
٧٩	٤٨	عبد الله بن عمر	لَوْ تَرَكْنَا هَذَا الْبَابَ لِلنِّسَاءِ
١١٠	٧٠	عبد الله بن عباس	لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَذَهَبَ دِمَاءُ

﴿م﴾

١٥٢	٩٩	عائشة	مَا أَنَا بِقَارِيٍّ
-----	----	-------	----------------------

٦٥	٣٤	أبو سعيد الخدري	مَا مِنْكُمْ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلَدِهَا
١٥٩	١٠١	أنس بن مالك	مَا هَذَا الْخَنْجَرُ؟
٧٣	٤١	عائشة	مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ غَيْرُكُمْ
١٢٢	٨٢	أبو هريرة	مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ
٤٤	١٩	أنس بن مالك	مِنْ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكَرَ
٤٦	٢١	أبو هريرة	مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ
١٦١	١٠٣	أم هانئ بنت أبي طالب	مَنْ هَذِهِ؟
٦١	٣١	عبدالله بن عباس	مَنْ وُلِدَتْ لَهُ ابْنَةٌ فَلَمْ يَدِّهَا

﴿ن﴾

١٥٦	١٠٠	أنس بن مالك	نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يَرْكَبُونَ الْبَحْرَ الْأَخْضَرَ
-----	-----	-------------	---

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٣٨	١٥	عائشة	هَذِهِ بَيْتُكَ السَّبْقَةُ
٢٦	٢	سهل بن سعد	هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا؟

﴿و﴾

٦١	٣٠	عبدالله بن عمر	وُجِدَتْ امْرَأَةٌ مَقْتُولَةٌ فِي بَعْضِ مَعَاظِي
----	----	----------------	--

﴿لا﴾

١٣٠	٨٨	قيلة أم بني أنمار	لَا تَفْعَلِي يَا قَيْلَةَ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَبْتَاعِي
٧٠	٣٩	عبدالله بن عمر	لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ
٢٢	١	أبو هريرة	لَا تُنْكَحِ الْأَيِّمَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ
١٣٨	٩٣	عمران بن حصين	لَا ضَيْرَ أَوْ لَا يَضِيرُ، ارْتَحِلُوا
د	-	أبو هريرة	لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ
٣٦	١٣	أبو هريرة	لَا يَفِرْكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا

﴿ ي ﴾

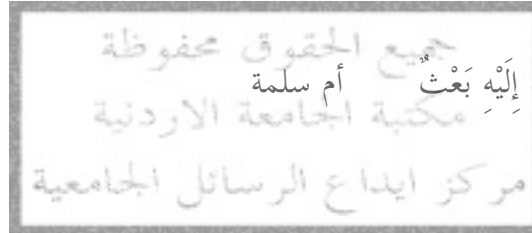
١٢٤	٨٤	عائشة	يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ! أَتُبَيِّنِي عَنْ خُلُقٍ
١٢٠	٧٩	عائشة	يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ كَانَ عَمَلُ النَّبِيِّ
٣٤	ش ١٠	عبدالله بن عباس	يَا أَنْجَشَةُ رُوَيْدًا سَوْفَكَ بِالْقَوَارِيرِ
٣٣	١٠	أنس بن مالك	يَا أَنْجَشَةُ رُوَيْدَكَ سَوْفًا بِالْقَوَارِيرِ
١١٩	٧٨	أم سلمة	يَا بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتَ عَنِ الرِّكَعَتَيْنِ
٣٤	١١	عبدالله بن عمرو	يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَلَمْ أَخْبَرَ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ
٨٢	٥٠	أم عطية	يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ

١١٤

١٥٧

١٢٣

٨٣



يَعُودُ عَائِدًا بِالْبَيْتِ فَيُبْعَثُ إِلَيْهِ بَعَثُ

أم سلمة

ش: يعني في الشاهد

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، اعتنى بتصحيحها عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- _____، النهاية في غريب الحديث والأثر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق أحمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- _____، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- _____، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- _____، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- _____، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- _____، صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢،
١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- _____، صحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢،
١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- _____، صحيح سنن ابن ماجه، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٧هـ-
١٩٩٧م.
- _____، صحيح سنن النسائي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٩هـ-
١٩٩٨م.
- _____، ضعيف سنن أبي داود، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢،
١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- _____، ضعيف سنن ابن ماجه، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٧هـ-
١٩٩٧م.
- البار، محمد علي، عمل المرأة في الميزان، دارالمسلم، الرياض، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، الأدب المفرد، عني به صالح
أحمد الشامي، دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- _____، التاريخ الصغير، مكتبة دار التراث، القاهرة، محمود إبراهيم
زايد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- _____، التاريخ الكبير، تحقيق مصطفى عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب
العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- _____، صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ-
١٩٩٨م.

- برّ، فنتت مسيكة، حقوق المرأة بين الشرع الإسلامي والشرعة العالمية لحقوق الإنسان، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي (ت ٢٩٢هـ)، البحر الزخار المعروف بـ مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- ابن بلبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت ٨٤٠هـ)، مصباح الزجاجة، تحقيق محمد المنتقى الكشنوي، دار العربية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- _____، شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- _____، معرفة السنن والآثار، تحقيق سيّد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ)، جامع الترمذي، تحقيق عادل مرشد، دار الأعلام، عمّان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- _____، علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزه ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، عمّان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- ابن الجارود، أبو محمد عبدالله (ت ٣٠٧هـ)، المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، تعليق عبدالله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ابن الجعد، أبو الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (ت ٢٣٠م)، مسند ابن الجعد، تعليق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، العلل، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- _____، كتاب الجرح والتعديل، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م. مكتبة الجامعة الاردنية
- _____، كتاب المراسيل، عناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المستدرک علی الصحيحين، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- _____، المستدرک علی الصحيحين، تحقيق عبدالسلام بن محمد بن عمر علوش، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، كتاب الثقات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- _____، كتاب المجروحين من المحدثين، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- _____، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، اعتنى به أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- _____، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق عبدالغفار سليمان البنداري وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- _____، تقريب التهذيب، عناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- _____، تلخيص الخير في تخرج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق عادل أحمد عبدالرحمن وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- _____، تهذيب التهذيب، تحقيق خليل مأمون شيحا وغيره، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- _____، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية، الرياض، د.ت.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، المحلى، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
- أبو حسان، محمد، المرأة والأسرة بين الإسلام والنظم الغربية، جمعية العفاف الخيرية، عمان، ١٩٩٨م.

- الحميدي، أبو بكر عبدالله بن الزبير (ت ٢١٩هـ)، مسند الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد (ت ٣٨٨هـ)، معالم السنن شرح سنن أبي داود، ترقيم عبدالسلام عبدالشافى محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، تعليق مجدي بن منصور بن سيد الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- _____، كتاب الضعفاء والمتروكين، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن ابن الفضل بن بهرام (ت ٢٥٥هـ)، سنن الدارمي، تحقيق محمود أحمد عبدالحسن، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، بيت الأفكار الدولية، الرياض، د.ت.
- أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري (ت ٢٠٤هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- الدريني، فتحي، نظرية التعسف في استعمال الحق، دمشق، د.ت.
- ديورانت، ول وايريل، قصة الحضارة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٨م.

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تقديم صدقي جميل العطّار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- _____، المغني في الضعفاء، تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- _____، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق محمد صالح عبدالعزيز المراد، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.
- _____، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد معوّض وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبدالرحيم سعيد، دار الرازي، عمّان، ط ٢، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- الروياني، محمد بن هارون (ت ٣٠٧هـ)، مسند الصحابة المعروف بـ مسند الروياني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- الزرقا، مصطفى أحمد، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، مطبعة طربين، دمشق، ١٩٦٥م.
- الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٨٣هـ)، الفائق في غريب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت ٧٦٢هـ)، نصب الراية تخريج أحاديث الهداية، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- الساعاتي، أحمد عبدالرحمن البنا، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- السباعي، مصطفى، المرأة بين الفقه والقانون، دار الوراق، بيروت، ط ٨، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، سنن سعيد بن منصور، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- السندي، سنن النسائي بحاشية السندي، تحقيق مكتبة تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، ط ٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- _____، سنن ابن ماجه بحاشية السندي، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- السيوطي، جلال الدين بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الجامع الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، الأم، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ.
- _____، السنن المأثورة، تعليق عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- شعيب الأرناؤوط وغيره، تحرير تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- أبو شقة، عبدالحليم محمد، تحرير المرأة في عصر الرسالة، دار القلم، الكويت، ط ٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

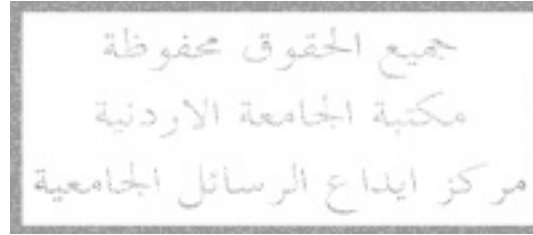
- الشواربي، عبد الحميد ، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام مع المقارنة بالأنظمة الدستورية الحديثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠هـ-)، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، تحقيق عز الدين خطاب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت ٢٣٥هـ-) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ترقيم محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- صقر، عطية، الأسرة تحت رعاية الإسلام، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠م.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير اليمني، سبل السلام شرح بلوغ المرام، تحقيق حازم علي بهجت القاضي، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي (ت ٣٦٠هـ-)، المعجم الأوسط، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الفكر، عمان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- _____، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك ابن سلمة الأزدي الحجري المصري (ت ٣٢١هـ-)، شرح مشكل الآثار، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- _____، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار وغيره، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

- الطرازي، مبشر الحسيني، المرأة وحقوقها في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ابن أبي عاصم، (ت ٢٨٧هـ)، الآحاد والمثاني، تحقيق باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- عبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي البدري السامرائي وغيره، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- عبدالباسط محمد حسن، مكانة المرأة في التشريع الإسلامي، جامعة الأزهر، كلية البنات الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٧م.
- عبدالرحمن، أحمد صديق، البيعة في النظام السياسي الإسلامي وتطبيقاتها في الحياة السياسية المعاصرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٨م.
- عبدالرزاق الصنعاني، أبو بكر بن همام بن نافع (ت ٢١١هـ)، المصنف، تحقيق أيمن نصر الدين الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ابن عدي، أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- العظيم آبادي، أبو عبدالرحمن شرف الحق محمد أشرف الصديقي (ت ١٣٢٢هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- فريجة، محمد، **حقوق المرأة المسلمة في القرآن والسنة**، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي، **القاموس الخيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح (ت ٦٧١هـ)، **تفسير القرطبي**، تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ.
- ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، **سنن ابن ماجه**، بيت الأفكار الدولية، الرياض، د.ت.
- مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- المباركفوري، أبو العلا محمد عبدالرحمن ابن عبدالرحيم (ت ١٣٥٣هـ)، **تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي**، اعتنى بها علي محمد معوض وغيره، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- المزني، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن (ت ٧٤٢هـ)، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، تصحيح عبدالصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- _____، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- مسلم، ابن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ-)، صحيح مسلم، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
 - _____، الكنى والأسماء، تحقيق عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ.
 - المناوي، محمد عبدالرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، تصحيح أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
 - ابن منظور (ت ٧١١هـ-)، لسان العرب، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
 - النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب ابن علي (ت ٣٠٣هـ-)، السنن الكبرى، تحقيق عبدالغفار سليمان البندادي وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أيداع الرسائل الجامعية
- _____، كتاب الضعفاء والمتروكين، تحقيق بوران الضناوي وغيره، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
 - _____، المجتبى من السنن المشهور بـ سنن النسائي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، د.ت.
 - النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ-)، المنهاج في شرح صحيح مسلم، بيت الأفكار الدولية، الرياض، د.ت.
 - الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (ت ٨٠٧هـ-)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- الواعظ، عمر بن أحمد أبو حفص (ت ٣٨٥هـ)، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى (ت ٣٠٧هـ)، مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.



Abstract

The Prophetic Hadith Related to Woman's Rights

(Compilation, Classification and Study)

by

Haji Erman Bin Haji Abdul Rahman

Supervisor

Professor Dr. Sharaf Mahmoud Al- Quda

This study dealt with the topic of Prophetic Hadith related to woman's rights with the aim to firmly establish women rights under Islamic Sharia' based on the honorable Prophetic Hadith through compiling the Prophetic Hadith cited in the Prophetic Sunna books related to this topic. Then by arranging the Prophetic Hadith for easy access thereto and indicating to the degree of such Prophetic Hadith and explaining the odd ones and the guidance emanated from them in the field of woman's rights.

Through compiling and studying the Prophetic Hadith it has been possible to identify a number of woman's rights under the Guidance of the Apostle of Allah, may the peace and blessings of Allah be upon him, and to differentiate between the authentic and non-authentic Hadith.

The study reached a number of results, which include that Islam is a comprehensive religion convenient for all aspects of human life. The subject of woman's rights is one of these aspects. The results also provided that there is a great number of Prophetic Hadith that are concerned with woman's rights. Most of these Prophetic Hadith are nearly authentic. They further included that the Prophet, may the peace and blessings of Allah be upon him, was distinguished by his prudent style in handling woman's rights whether in terms of endorsing or implementing these rights.